الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ
رقم: .....

الصراع السعودي الإيراني اليمن أنموذجا

2011-2017

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ العالم المعاصر.

إعداد الطالب:
فراحتية عبد الرزاق.

مقدمة أمام لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ (ة)	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. عاشور قدور	محمد بوضياف -المسيلة	رئيسا
أ.د. أحمد مسعود سيد علي	محمد بوضياف -المسيلة	مشرفا ومقررا
د. حسين محمد الشريف	محمد بوضياف -المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2018

عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ عن رَسُول اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ قال : (أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً وَأَلْيَنُ قُلُوبًا ، الْإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ).

البخاري (4388) ، مسلم (52)

شكــر وتقديــر

الحمـــد رب العـالميـن والصـــلاة والسـلام علـى أشـرف الأنبيـاء والمرسلـيـن

أشكر الله تعالى على توفيقه في إنجاز هذا العمل المتواضـــع، فلـه الحمد أولاً وأخـرا.

ثم الشكر لكل معلـــم و أستـــاذ زودني بالعلـم والأخـلاق و اوصلنـي الى مـا انـا فيـه

كـل الشكـر إلى الدكتـور احمد مسعود الذي تواضـع بالإشـراف علـى عملـي هـذا

إلى كـل أساتـذة قسـم التـاريخ بكليـة الآداب والعلـوم الإنسانيـة لجامعـة المسيلـة

أتقدم بالشكر الجزيل

وكـل التقديـر والعرفـان للجنـة المنـاقشـة علـى قبـولـها منـاقشـــة هـذا العمـل .

إهـــداء

إلى من أفنى عمره بين الدين والعلم والدي رحمه الله

إلى والدتي حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها

إلى زوجتي التي وقفت إلى جانبي طوال هذه المدة

ثم إلى أبنائي فلذات كبدي وفقهم الله في حياتهم

إلى كل الأصدقاء والزملاء رفاق الدرب

اهدي هذا العمل المتواضع

فراحتية ع الرزاق

خطة الدراسة

مقدمة

مدخل : اليمن جغرافيا، تاريخيا، سياسيا واجتماعيا

الفصل الأول : طبيعة الصراع السعودي الإيراني في اليمن

المبحث الأول : جذور الصراع ومساراته

1. العلاقات السعودية الإيرانية
2. العلاقات الإيرانية اليمنية
3. العلاقات السعودية اليمنية

المبحث الثاني : أبعاد الصراع وخلفياته

1. المصالح السعودية في اليمن
2. المصالح الإيرانية في اليمن
3. تشابك المصالح الإقليمية والدولية في اليمن

الفصل الثاني : ديناميكية الصراع السعودي الإيراني في اليمن

المبحث الأول : الربيع العربي في اليمن

1. قيام الثورة اليمنية 2011
2. الموقف السعودي من الثورة اليمنية
3. الموقف الإيراني من الثورة اليمنية

المبحث الثاني : المبادرة الخليجية و آلية تنفيذها

1. مضمون المبادرة الخليجية 2012
2. ردود الفعل المختلفة عليها
3. تقييم المبادرة الخليجية

الفصل الثالث : تداعيات الصراع السعودي الإيراني على اليمن

المبحث الأول : انسداد الأفق السياسي اليمني

1. مخرجات الحوار الوطني 2013
2. وصول الحوثيين للسلطة 2014
3. إشكالية الشرعية في اليمن

المبحث الثاني : عسكرة الصراع وانعكاساته على اليمن

1. التدخل الايراني (دعم الحوثيين)
2. التدخل السعودي (عاصفة الحزم) 2015
3. انعكاسات الحرب على اليمن

الخاتمة

ملاحق

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة

عاشت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، على وقع أزمات سياسية خانقة انتهت في بعض الدول إلى حروب أهلية، ازدادت حدتها يوما بعد يوم، ما دفع المنظمات الدولية إلى تصنيفها منطقة ذات خطر عالي الشدة، ولعل ما زاد في حدة هذه الصراعات تحريكها من اذرع إقليمية وأخرى دولية، أي حروب بالوكالة، على غرار ما حدث في العراق ولبنان والبحرين وسوريا وليبيا، لكن في الحالة اليمنية الوضع مختلف، فقد أدى الصراع السعودي الإيراني إلى تدخل عسكري مباشر، بعد أن كان يدار بينهما بأدوات الحرب الباردة في مناطق أخرى، ولعل ما أدى إلى هذا التحول الدراماتيكي في الصراع بينهما، كون اليمن يقع في الخاصرة الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، ويمتلك موقعا جيواستراتيجيا، يشرف من خلاله على مضيق باب المندب أهم الممرات البحرية في العالم ،بالإضافة إلى مقدراته البشرية والمادية خاصة النفطية منها، والتي أكدت الدراسات العلمية امتلاكه لاحتياطات ضخمة، بالإضافة إلى تعدد الطوائف والقبائل في المجتمع اليمني، والتي عطلت دور الدولة وأضعفتها، مما جعله بيئة خصبة وراعية للإرهاب، هذا من جهة ومن جهة ثانية بروز السعودية وإيران كقطبين إقليمين يتنازعان على ريادة العالم العربي والإسلامي وزعامته، في إطار طموحاتهما التوسعية المدعومة من القوى الأجنبية، فإيران تسعى لتصدير ثورتها والسعودية تعمل للتصدي للمد الشيعي في دائرتها السنية .

أولا : مشكلة الدراسة

تناولت الدراسة الصراع السعودي الإيراني، من خلال التركيز على اليمن كنموذج وأدوات الصراع التي أدير بها هذا التنافس انطلاقا من المصالح الخاصة بكل دولة وعليه تمحورت الإشكالية حول :

v حقيقة الصراع في اليمن ومألاته .

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما طبيعة الصراع السعودي الايراني في اليمن ؟
2. ما هي تطورات هذا الصراع ؟
3. ما هي تداعياته وانعكاساته على اليمن ؟

ثانيا : دوافع الدراسة

أ. الموضوعية

التعرف على الأحداث السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية، من اجل فهم حقيقي وواضح لإدارة الصراعات في العالم، ومن بينها موضوع الصراع السعودي الإيراني (اليمن نموذجا) والذي ينتمي إلى تاريخ العالم المعاصر .

ب. الذاتية

الرغبة في التعرف على الأحداث في المنطقة العربية عموما، واليمن خصوصا بحكم الانتماء المشترك، إلى جانب حب الاطلاع على واقعنا العربي والإسلامي.

ثالثا : أهمية الدراسة

الصراع السعودي الإيراني (اليمن نموذجا) من المواضيع الحيوية، والتي لا تزال جارية ومستمرة إلى يومنا هذا، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة، كونها تقدم محتوى معرفي ورؤية تحليلية عن الموضوع، بالإضافة إلى إثرائه علميا، وتأريخ جزء هام من الأحداث في اليمن والمنطقة العربية والإسلامية .

رابعا : فرضيات الدراسة

- رغبة كل من إيران والسعودية في إقامة علاقات متعددة الجوانب مع اليمن، مرده إلى أطماعهما التوسعية في هذا البلد الاستراتيجي بموقعة والغني بمقدراته
- الصراع السعودي الإيراني هو صراع الكبار، في منطقة خليجية دولها صغيرة كحالة اليمن الذي وجد نفسه محل جذب واستقطاب بينهما مما زاد في ضعفه
- الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، جزء من صراع عالمي سعت كل منهما للعب دور الشرطي، في المنطقة بما يحقق مشروعهما القومي
- الأطماع التوسعية وراء التدخل في الشؤون الداخلية لليمن، من اجل فرض تسوية سياسية، على حساب المشروع اليمني الديمقراطي المجهض إقليميا ودوليا
- الرغبة في إدارة الأزمة اليمنية وليس حلها، من أجج الصراع وحوله إلى حرب ضد اليمن، التي مازلت جراحه تنزف إلى يومنا هذا

خامسا : أهداف الدراسة

- الاطلاع على الوضع السياسي في اليمن، وأطراف الصراع الداخلية والخارجية
- اكتشاف الأهمية الجيوسياسية لليمن إقليميا ودوليا، عربيا وإسلاميا
- التعرف على المصالح الإقليمية والدولية في اليمن
- إبراز أدوات الصراع السعودي الإيراني في اليمن
- الوقوف على حجم الكارثة الإنسانية، التي يعيشها اليمن جراء التدخل الأجنبي

سادسا : حدود الدراسة

أ. الحدود المكانية

تتمحور الدراسة حول المجال الجغرافي لليمن، باعتباره نموذجا للصراع السعودي الإيراني، والامتداد الطبيعي لهذا البلد خليجيا وشرق أوسطيا.

ب. الحدود الزمنية

تعالج الدراسة الأزمة اليمنية، في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى 2016 أي من اندلاع الحراك الثوري ضمن ثورات الربيع العربي، إلى التدخل السعودي في اليمن والمسمى بعاصمة الحزم وتداعياتها على الداخل اليمني .

سابعا : منهج الدراسة

الدراسة اعتمدت على المنهج التاريخي الوصفي، في سرد أحداث الصراع وتطوره، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي لشرح تلك الأحداث وفهمها، ثم الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة المواقف المختلفة ومعرفة تأثيراتها السلبية والايجابية .

ثامنا : الدراسات السابقة

1. **دراسة حمود ناصر ألقدمي** بعنوان **مسارات الصراعات الداخلية في اليمن،** تناول فيها ابرز الأحداث السياسية، التي عاشها اليمن منذ 2011 إلى 2015 أي من اندلاع الثورة اليمنية إلى عاصفة الحزم، مستعرضا أسباب الأزمة، وعوامل فشل التسوية السياسية، والتي يرجعها إلى أطراف إقليمية ودولية، والسيناريوهات المستقبلية لليمن

2. **دراسة احمد عردوم** بعنوان **الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن** تناول فيها الصراع، أهدافه، أبعاده، تداعياته مع تركيز على آثاره المختلفة على اليمن.

3. **دراسة سفيان احمد الشنباري** بعنوان **السياسة السعودية اتجاه اليمن،** في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني، تحدث فيها عن العلاقات السعودية الإيرانية خلال القرن الماضي وتطورها، وتأثير الثورة اليمنية، ما دفع بالسعودية إلى التدخل العسكري.

4. **دراسة محمد عصام لعروسي** بعنوان **القراءة القانونية والجيوسياسية للتدخل العسكري في اليمن،** استعرض فيها الحجج القانونية لعاصفة الحزم، وما يناقضها بالإضافة لقراءة سياسية قدمها عن التدخل العسكري السعودي في اليمن .

تاسعا : مصادر البحث

اعتمدت الدراسة على عدد من المراجع والبحوث الأكاديمية والدراسات المتخصصة في تاريخ العالم المعاصر، بالإضافة إلى الدوريات والمواقع الالكترونية، وحصص القنوات الإعلامية

عاشرا : صعوبات الدراسة

لا تخلوا أي دراسة من عوائق ومعيقات، وأكثر ما واجه الطالب في مذكرته شح المصادر والمراجع بسبب جدية موضوع الصراع السعودي الإيراني (اليمن أنموذجا) التي مازالت أحداثه جارية لحد الساعة بالإضافة إلى غياب الموضوعية والحيادية، في معظم ما تم الاطلاع عليه بخصوص هذا الموضوع .

حادي عشر : خطة الدراسة

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، مسبوقة بمقدمة ثم مدخل تناول اليمن جغرافيا تاريخيا سياسيا ومجتمعيا، ثم الفصل الأول بعنوان طبيعة الصراع السعودي الإيراني في اليمن، من حيث العلاقات السعودية الإيرانية اليمنية، والمصالح الإقليمية والدولية، أما الفصل الثاني فجاء بعنوان ديناميكية الصراع السعودي الايراني في اليمن، وتطوره بدءا بالثورة اليمنية، و انتهاءا بالمبادرة الخليجية، وفي ما يخص الفصل الثالث فقد حمل عنوان تداعيات الصراع السعودي الإيراني وانعكاساته على اليمن، من خلال تطور الأزمة اليمنية، وصولا إلى التدخل العسكري وانعكاسات ذلك على اليمن، وأخيرا خاتمة حملت جملة من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

مدخل

اليمن جغرافيا :

يقع اليمن إقليميا جنوب غرب شبه الجزيرة العربية،وقاريا غرب أسيا، تحده شمالا السعودية، وشرقا سلطنة عمان، وجنوبا بحر العرب وخليج عدن، وغربا البحر الأحمر، وهو بذلك يقع ضمن طريقين من أهم طرق الملاحة الدولية، و المتنافس عليهما من القوى العظمى قديما وحديثا. [1]

ولهذا الموقع خصائص جيواستراتيجية تتمثل في ما يلي:
- اليمن بهذا الموقع يمثل البوابة الجنوبية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
- يشكل موقع اليمن حلقة اتصال بين قارتي إفريقيا واسيا بمساحة تقدر527.970 كم^2 بدون صحراء الربع الخالي، و تشتمل على السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي .
- يمتلك اليمن شريط حدودي متصل ببعضة البعض، ويمتد من الحدود العمانية باتجاه جنوب غرب باب المندب، ويتغير اتجاهه شمالا حتى الحدود السعودية، على مسافة 2000 كم تقريبا .
- يطل اليمن على مضيق باب المندب، الذي يربط بين المحيط الهندي و البحر الأبيض المتوسط، عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وصولا إلى مضيق هرمز.[2]

والى جانب هذه الخصائص، فقد لعبت الجغرافيا دورا بارزا في الانقسامات الحاصلة في اليمن، ففي الغرب وحول العاصمة صنعاء توجد مرتفعات شاهقة، وفي الداخل صحراء واسعة، وفي الشرق شبكة أودية معروفة باسم وادي حضرموت وبالمقابل نجد المذهب السني الشافعي منتشر على طول البحر الأحمر والمناطق المنخفضة جنوب صنعاء بينما المذهب الزيدي الشيعي في مرتفعات صعده شمال العاصمة، وتنظيم القاعدة بحضرموت وضواحيها .[3]

اليمن تاريخيا :

شكل اليمن عبر التاريخ موطنا لأقدم الحضارات الإنسانية، فهو يمتد زمنيا إلى القرن 10 ق م، حيث عاشت بين أحضانه اعرق حضارة ألا وهي مملكة سبأ وعاصمتها مأرب، المعروفة بسدها المنيع ذو التصميم الهندسي المذهل، فضلا عن

---

[1] سفيان احمد محمود الشنباري، **السياسة السعودية تجاه اليمن** في ضوء تحولات الحراك الشعبي 2011-2015 ، رسالة ماجستير في دراسات الشوق الأوسط، كلية الآداب والعوم الإنسانية، جامعة الأزهر،ص15

[2] أسماء طارق فتحي سعد، **الدور السعودي في الصراع اليمني** 2011 - 2016 المركز الديمقراطي العربي، 14 نوفمبر 2016،درص متوفر على الرابط:http://cutt.us/AzBKm اطلع عليه بتاريخ 01-12-2017على الساعة 1

[3] دي ستيفن، **التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن**، برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي، العدد 108 2010 ، ص9

كونه موردا مائيا نشطت من خلاله زراعة التوابل والبهارات، وراجت تجارتها التي اشتهر بها اليمنيون من القرن 9 ق م، إلى القرن 6 م بالإضافة إلى ارتباطهم بالرموز التاريخية و الأثرية لهذه الحضارة، وغيرها من الحضارات كمعين وحمير.

و إلى جانب هذا عرف اليمن الاحتلال مبكرا، حيث خضع لحكم الرومان منذ القرن الأول ق م، وأطلقوا عليه اسم (العربية السعيدة) لما يزخر به من سهول خصبة عز وجودها في شبه الجزيرة العربية، ذات الطابع الصحراوي، وبعد الروم تعاقب على احتلاله الأحباش في القرن 6 م، ومن بعدهم الفرس بحلول القرن 7 م، واستمرت معاناة اليمنيين إلى أن استقربه الإسلام فعم الأمن والأمان .[4]

وعبر مراحل تطورهم التاريخي، اعتنق اليمنيون العديد من الأديان السماوية وحتى الوثنية، لكن أهمها على الإطلاق الدين الإسلامي، الذي تشكل غالبة أتباعه من السكان الأصليين، وضمن هذا الدين الجديد، نشط مكونان مذهبان رئيسيان، هما الشافعية السنية نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي 204 ه، والزيدية الشيعية لصاحبها الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب 122 ه، حيث ساد التآخي والتسامح في معظم الفترات، ماعدا بعض المنازعات والمشاحنات من حين لأخر،[5]

على مدي عشرة قرون، لم يشهد تاريخ المذاهب أي صراع بين الشيعة والسنية فمعظم الحروب كانت ذات طابع سياسي، أو في إطار المذهب الواحد، خاصة المذهب الزيدي الذي كانت صراعاته داخلية، سواء بين أئمة أو بين تياراته الفكرية، ومن اهم أسباب التعايش سيطرة الولاء الأسري والقبلي على الولاء المذهبي، بحيث تنحصر الهوية، في الانتماء للقبيلة أو للمنطقة الجغرافية، من ذلك انتشار المراكز السنية في المناطق الزيدية، مثل مركز (دماج) السلفي الموجود في محافظة صعده، لأكثر من عشرين سنة وهو يمارس نشاطه السلفي في منطقة شيعة.[6]

اليمن سياسيا

انسحب العثمانيون من اليمن، بعد انهزامهم في الحرب العالمية الأولى وبالضبط سنة 1918 ،بعد أن حكموا أجزاء منه منذ القرن 16 م، فتسلم الإمام يحي القائد

---

[4] المركز الوطني للمعلومات، **اليمن التاريخ القديم**، جمهورية اليمن، د ر ص ، متوفر على الموقع : http://www.yemen-nic.info/index.php

[5] راشد احمد الحنيطي، **مبدأ تصدير الثورة الإيرانية**، وأثره على استقرار دول الخليج العربية(الحوثيون في اليمن. نموج)، 1994-2013 رسالة ماجستير في العلوم السياسية 2013، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط ص ص 55- 56.

[6] احمد أمين الشجاع، **بعد الثورة الإيرانية (إيران والحوثيون)**، مراجع ومواجع، ط1 ، مجلة البيان، فهرسه مكتبة الملك فهد اثناء النشر، 1434 ه، ص ص 167-168.

الروحي لقبائل المناطق الجبلية المنتمية للطائفة الزيدية، زمام الحكم في اليمن الشمالي والى الجنوب منه حكم محمد علي الإدريسي، حيث أسس إمارة للادارسة بمنطقة عسير ووسع حكمه إلى تهامه اليمنية، ومع نهاية سنة 1925 كان الوضع السياسي على النحو التالي :

أ. دولة مركزية في اليمن الشمالي بقيادة يحي حميد الدين الزيدي.

ب. محميات بريطانية شملت المناطق الداخلية والجنوب.[7]

ومنذ السنوات الأولى لاستقلال اليمن الشمالي، اعترض تطوره الاقتصادي والاجتماعي انعدام الاستقرار السياسي، بفعل المؤثرات الخارجية، حيث عملت بريطانيا وايطاليا على تعزيز مواقعها جنوب الجزيرة العربية، فشجعتا القبائل اليمنية على الانتفاضة ضد السلطة المركزية، وحفاظا على الدولة الناشئة، مارس الزيديون سياسة، العزلة من خلال تكريس نظام العصور الوسطى، فحال ذلك دون تحقيق تحول اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، وكان ذلك سببا في تخلف اليمن منذ ثلاثينيات القرن الماضي.[8]

وفي سنة 1932 وقعت بريطانيا مع المملكة اليمنية معاهدة، اعترفت من خلالها بسلطة الإمام يحي حميد الدين على اليمن الشمالي، مقابل احتفاظها بالحماية على اليمن الجنوبي، فلم تقف بذلك عيوب هذه المعاهدة، على الاعتراف بسلطة الاحتلال، بل الإقرار بتقسيم اليمن إلى شمالي وجنوبي وعززت بذلك بريطانيا مكانتها الجيواستراتيجية على حساب الوحدة اليمنية [9]، ولعل الأخطاء السياسية للنظام الملكي، بالإضافة الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ما دفع للإطاحة به من خلال ثورة 26 سبتمبر 1962 ،والمجيء بالجمهورية العربية اليمنية، أما الجنوب فقد عرف أشكالا عده من المقاومة، إلى أن اعترفت بريطانيا في حق الشعب الجنوبي، في تقرير مصيره سنة 1966 ،واستقلاله سنة 1967، وبتبنى النظام الاشتراكي، برزت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ورغم استقلال شطري اليمن، إلا أن طابع التوتر ساد العلاقات إلى غاية مباشرة مفاوضات الوحدة، التي تحققت سنة 1990 [10] لكن رغم ذلك اندلعت الحرب الأهلية سنة 1994، بسبب عدم استجابة السلطة لمطالب الجنوبيين، والأكثر من ذلك مواجهة حراكهم بالقمع، الذي اتخذ منحى جديد، بربط المحتجين مطالبهم المعيشية بأخرى سياسية، والمشاركة في السلطة، وتقاسم الثروة،

[7] مجموعة من المؤلفين السوفيات، تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982 ، تر،محمد علي البحر، مكعبة مديولي القاهرة ، 1990، ص ص 8-11

[8] مجموعة من المؤلفين السوفيات، المرجع نفسه، ص ص 19-21

[9] علي الصراف، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة ، ط1، ابريل 1992 ، رياض الريس للكتب والنشر لندن، ص ص 39-40

[10] جيني هيل،جيرد نونمان،**اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج:**سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية، د رص متوفر على الموقع www.chathamhouse.org،ماي2011، ص6

فانتقل الحراك من الطابع العفوي إلى الطابع المنظم، وتطورا الى المطالبة بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، وعودة الوضع إلى ما قبل الوحدة، معتبرين أنفسهم تحت الاحتلال من طرف النظام اليمني. [11]

إن السلطة سوءا الملكية منه أو الجمهورية لم يقم على أسس الدولة الحديثة بنظامها القانوني أو الدستوري المعاصر، بل قام على اطر بدائية قبلية، الأمر الذي جعل سلطة القبيلة تتماها مع سلطة الدولة، وأحيانا تتجاوزها، فمشايخ القبائل يمتلكون سلطات واسعة، لذلك كثيرا ما لجأت الحكومة إلى حل المشكلات المجتمعية بعيدا عن سلطة القانون، واعتمادا على الأعراف المعمول بها في الأوساط المجتمعية [12].

لقد اقتصر وجود أجهزة الدولة كالشرطة والقضاء والسجل المدني والعقاري، على المناطق الحضرية دون الأرياف، أي في المحافظات والمديريات، وتم إغفالها في المراكز القرى، وكأن هناك تقاسم للسلطة ثم باتفاق غير معلن بان تحكم الدولة المدن وتحكم القبيلة، الريف فتحولت بذلك سلطات الدولة إلى القبائل .[13]

اليمن اجتماعيا :

حسب تعداد السكان لسنة 2006 ، فان مجموعهم وصل إلى 25 مليون يمني 90% منهم ما بين 15 إلى 45 سنة، مشكلين بذلك عبئ على نظام الشغل، أدى إلى ارتفاع عدد البطالين الذين شكلوا رصيدا معتبرا في الحراك الثوري لسنة 2011 وكانت لهم الثورة متنفسا أملا في تحقيق مطالبهم، في العمل والسكن وغيرها من مستلزمات وضروريات الحياة، كما يتسم المجتمع اليمني بالطبع الخشن، والنمط القبلي المحافظ ، فالقبيلة هي مصدر النشاط الاجتماعي والفعل الجمعي المشترك[14]، والانتماءات القبلية ما تزال حاضرة بقوة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية الثقافية وحتى الأمنية، والدور القبلي يستخدم دائما إما مع الدولة أو ضدها، حسب الأهداف المراد تحقيقها،خاصة و أن عدد القبائل يفوق 200 قبيلة، منها 141 تعيش في المناطق الجبلية الوعرة، و 27 قبيلة في منطقة تهامة، و25 أخرى تتوزع على المناطق الشرقية والجنوبية، وتعود أصولها إلى جذور عدنانية وقحطانية وهمدانية، وهي تتنوع وفق العصبية العرقية أو النسب أو الجهوية أو المذهبية، وأشهرها قبائل بكيل و حاشد ومذحج والضالع، وتعد حاشد اكبر القبائل نفوذا قبل سنة 2011 ،كون

---

[11] نادية فاضل عباس فضلي، **الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 17 ، 2013 ، ص 388

[12] مصطفى شفيق علام، **القبلية والثورات العربية**... نموذجا اليمن وليبيا، مجلة البيان، الاصدار 9 ، 2012 .

[13] عادل مجاهد الشرجي، محمد احمد المخلافي، **القصر والديوان** ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، المرصد اليمني للحقوق الانسان ، صنعاء 2009، ص ص 75 - 76

[14] عمرو صبحي،**تداعيات الازمة اليمنية** على دول المجلس التعاون الخليجي منذ 2011،المركز الديمقراطي العربي،درص،متوفر على الرابط http://cutt.us/illgk،اطلع عليه بتاريخ 12-01-2018،على الساعة 05

الرئيس علي عبد الله صالح ينتمي إليها،[15] هذا من حيث التركيبة السكانية، أما من حيث البيئة الاجتماعية فالقبائل منكفئة على ذاتها، يغلب عليها الطابع الجمعي، وتسيطر عليها العادات والتقاليد بشكل كبير، إلى درجة إجبار الفرد على الطاعة والخضوع، وما يميز المجتمع فيها تلك الانشقاقات والنزاعات التي تؤثر سلبا على الدولة و وظائفها، حيث نجد ممارسات و أنشطة الدولة غير متناسقة وغالبا ما تكون اعتباطية لطغيان الحسابات القبلية،[16] بالإضافة إلى انتشار الأمية والفقر بنسبة كبيرة بين الأوساط المجتمعية، وتحذر تقاليد الحرب و حمل السلاح، فلا يخلوا بيت يمني من الأسلحة، حيث دلت الإحصائيات على وجود 50 مليون قطعة منه، مما خلق وضع مضطربا وغير مستقر تسبب في فوضى أمنية وصراع دائم، أدى إلى وجود بيئة خصبة لنمو التيارات والتنظيمات المتطرفة، وبحجة محاربتها تغلغلت القوى الإقليمية والدولية مستعملتا عدة أدوات خشنة كالحرب على الإرهاب، وناعمة كشراء الولاءات القبلية بالمال وكسب كيانات سياسية لتنفيذ مخططاتها التوسعية.[17]

إن الشعب اليمني في معظمه شعب غير مكون سياسيا، ينقصه الجانب التطبيقي لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي مازالت شبه منتشرة وممارستها جد ضئيلة حيث يتم التعامل مع الأوساط الشعبية بطريقة سطحية بل ونفعية من قبل الأحزاب السياسية وحتى السلطة، لذلك لم توجد في اليمن ولا توجد انتخابات نزيهة، أو حرة وديمقراطية، والمواطن اليمني لا يستطيع ممارسة حقوقه بشفافية، والسبب هو غياب الوعي الثقافي والسياسي، الذي أعاق بناء مجتمع يمني ودولة عصرية .[18]

---

[15] مصطفى شفيق علام، المرجع السابق، ص133

[16] محمد عمر الحسيني، **اليمن الجنوبي** سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ 1937 وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، مج خليل احمد خليل، ط1، مارس1968، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص ص 515 - 517

[17] عادل احمد، **الزهر والحجر** التمرد الشيعي في اليمن وموقع الاقليات الشيعية في السيناريو الجديد، ط1، مركز قشوان الحميري للدراسات والنشر صنعاء، ص 135

[18] احمد محمود عبد الله ناصر الحسيني، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2 ، مارس 2017 ، برلين ،د ر ص

الفصل الأول

طبيعة الصراع السعودي الإيراني في اليمن

تمهيد:

في مناطق مختلفة من العالم، نهضت الدول على نظم إقليمية قائمة على مفهوم مشترك للأمن التعاوني، المبني على قواعد حسن الجوار وبناء الثقة والسلم والتنمية الاقتصادية، لكن في حالة النظام الإقليمي الشرق أوسطي و خاصة الخليجي، نجد الصراع هو السمة البارزة، خاصة بين إيران والسعودية واليمن، ارض المعركة بينهما.

المبحث الأول : جذور الصراع في اليمن ومساراته

اتسمت العلاقات السعودية الإيرانية اليمنية عبر التاريخ بالصراع، رغم وجود فترات من التقارب والتعاون، ويعود ذلك بالأساس إلى ظروف كل دولة الداخلية، بالإضافة إلى الوضع الإقليمي والدولي، فقد لعبت القوى الخارجية دورا في توتير تلك العلاقات وتهدئتها.[19]

1. العلاقات السعودية الإيرانية

السعودية وإيران، دولتان متجاورتان ومتصارعتان، تقع كل واحدة منهما في الركن الجنوبي الغربي لقارة أسيا، يفصل بينهما الخليج العربي، ذا الأهمية الإستراتيجية فقديما كان همزة وصل بين تجارة الغرب والشرق، وحديثا أصبح محور الاقتصاد العالمي، حيث أضحت الدول المطلة على سواحله، من أغنى الدول إنتاجا للنفط ،ومنها السعودية، التي تقع غرب الخليج، وإيران التي تقع شرقه .[20]

بالنسبة لإيران، فهي إحدى الدول المحورية بالمنطقة، تمتلك مقومات ثقافية و حضارية وعسكرية وموقع جيوسياسي واقتصاد حيوي، لذا يصعب تجاهلها كدولة قوية، فضلا عن تزعمها للشيعة في العالم، فهي تشعر بتفرد حضاري وتفوق عرقي،[21] كونها ظلت تحمل اسم فارس حتى نهاية حكم الأسرة القاجارية (1925.1794)، فبعد حروب أهلية طاحنة نتيجة معاهدة الحماية البريطانية، أعلن الملك احمد شاه قاجار سنة 1919 نفسه إمبراطورا بلقب (رضا شاه بهلوي)، وغير سنة 1935 اسم البلاد من فارس إلى إيران، نسبة إلى الهضبة الواسعة الموجودة بها، وهناك من يعتقد أن التسمية نسبة إلى إيران بن أشور بن سام بن نوح أول من سكن المنطقة.

---

[19] احمد محمد عبد الله ناصر الحسيني،**قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية** ،مجلة العلوم السياسية والقانون العدد الثاني،مارس2017،ص258.

[2] عبد الحكيم عامر الطحاوي، **العلاقات السعودية الإيرانية** وأثرها في دول الخليج العربي 1951-1981، ط1 ،2004 ،مكتبة العبيكان ، الرياض ،ص14.

[21] زينب خالد عبد المنعم السيد ، **الملف النووي الإيراني** المستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط 2003-2016 ،قسم الدراسات الإيرانية ،المركز الديمقراطي العربي، د ر ص،متوفر على الرابط:http://cutt.us/vpDB3.

أما السعودية فقد مر تأسيسها عبر ثلاث مراحل، الدولة السعودية الأولى التي أسسها محمد بن سعود، في الدرعية وسط نجد (1818.1744)، ثم الثانية، ومؤسسها الإمام تركي بن عبد الله أل سعود (1891.1824)، والتي سقطت على يد أل الرشيد*، حيث اضطرت العائلة السعودية للهجرة إلى الكويت، ومنها استعادوا العاصمة الرياض في 14جويلية 1902، لتبدأ الدولة السعودية الحديثة تحت اسم المملكة العربية السعودية رسميا في22سبتمبر 1932، ومؤسسها عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل أل سعود.[22]

على امتداد تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، تباينت هذه العلاقات بين التعاون والتصادم، حيث تحكمت في ذلك عدة محددات، منها ما هو محلي خاص بالأحداث التي عاشتها كل دولة، ومنها ما هو إقليمي، يتمثل في تلك التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ومنها ما هو عالمي، يخص الصراع الإيديولوجي في المنطقة العربية، فبداية العلاقات السعودية الإيرانية تميزت بالتعاون من خلال مشاركة إيران، في المؤتمر الإسلامي، الذي دعا إليه الملك عبد العزيز أل سعود سنة 1926 [23] ،عام بعد ذلك، بدأ أول خلاف والذي كان سببه توقيع الأمير فيصل نائب الملك عبد العزيز على معاهدة جدة** مع بريطانيا في 20 ماي1927، مما اعتبرته إيران تعدي على مزاعمها الإقليمية في البحرين، حيث تقدمت بمذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم، طالبة بضرورة سحب الآثار المترتبة على تلك المعاهدة، فإلى جانب رفض بريطانيا ادعاءات إيران، نفت السعودية أي حقوق لها في البحرين، فكان ذلك سببا في فتور العلاقات بين البلدين، عادت بعد ذلك العلاقات مع منتصف سنة 1928، من خلال تبادل الوفود الرسمية، وتوج ذلك بالتوقيع على معاهدة 6 افريل1928، التي رسمت العلاقات الدبلوماسية بينهما .[24]

وباكتشاف البترول في منطقة الخليج، بدأت القوى الكبرى تتطلع إلى هناك مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، ومعها انتعشت الأطماع الإيرانية من جديد، فإيران أصبحت تنظر إلى هذه المنطقة على أساس أنها بحيرة إيرانية (الخليج الفارسي) مستحضرة بذلك وجهة نظرها التاريخية، ومنذ ذلك الوقت تحولت هذه المسألة إلى عقبة دائمة في العلاقات السعودية الإيرانية.

والى جانب الخلاف السياسي، فان الأحداث التي وقعت في موسم حج 1943 بين الإيرانيين والسعوديين، نتيجة عدم تطابق وجهات النظر في المسائل الدينية، عمق من

---

[22] عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص ص 15-19.

***آل الرشيد**:هي عائلة ملكت نجد بالجزيرة العربية ما بين 1834.1921اسقط حكمهم السعوديون

[23] احمد عردوم، **الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن** ،مجلة العلوم السياسية والقانونية العدد الثاني مارس . 2017 ص ص 270-271.

****معاهدة جدة** : اعترفت بموجبها بريطانيا باستقلال الحجاز الذي تحول فيما بعد إلى المملكة العربية السعودية

[24] عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق ص ص 35-37.

تدهور العلاقات، رغم انضمام الطرفين إلى الحلفاء، في الحرب العالمية الثانية [25] .

إن سعي الولايات المتحدة للحد من النفوذ السوفياتي، والحركات اليسارية في منطقة الخليج، أدى إلى حدوث تقارب من جديد بين السعودية وإيران بعد الحرب العالمية الثانية وهذا بحكم ارتباطهما بالمعسكر الغربي، كونهما دولتان رأسماليتان، لذا جرى تمتين العلاقات برعاية أمريكية، بين الشاه محمد رضا بهلوي والملك عبد العزيز آل سعود في الحرب الباردة[26]، لكن هذا التقارب الإيديولوجي لم يخلوا من توتر جديد في العلاقات، بسبب ادعاءات إيران أن زيادة السعودية لإنتاجها من النفط، هو سبب فشل سياسة التأميمات، التي قادها رئيس الحكومة الإيرانية (محمد مصدق)* سنوات1951-1953 ، يضاف إلى ذلك انضمام إيران لحلف بغداد في 03 نوفمبر 1955، وهدفها في ذلك الحصول على غطاء دولي، يضمن لها حركة الحرية في الخليج، فضلا عن استفادتها من امتيازات اقتصادية وعسكرية، ولقد لقي هذا الحلف معارضة شديدة من السعودية، التي أعلن ولي عهدها الأمير فيصل بن عبد العزيز" إن الحكومة السعودية لن تقف مع أي حكومة عربية تنظم إلى أي أحلاف أجنبية "،في محاولة لإقناع العراق بعدم الانضمام، ورغم ذلك تحسنت العلاقات الإيرانية السعودية ،حيث توجت بزيارة الملك سعود بن عبد العزيز إلى طهران في أوت 1955 [27]، ومن مظاهر تحسن هذه العلاقات، تعاون البلدين للوقوف في وجه جمال عبد الناصر، الداعم للثورة اليمنية التي قامت في 26 سبتمبر1962 حيث وقف الطرفان إلى جانب استمرار حكم الزيدية الملكي، ضد النظام الجمهوري الناشئ، وقد جرى التوافق رغم الاختلاف المذهبي (السني؛الشيعي) فالتقارب السعودي الإيراني حدث بوصفهما نظامين ملكين، لهما مصلحة في قمع الحركات الثورية في الشرقين الأوسط والأدنى، وخصوصا الخليج لمجابهة مصر (ثورة 23 جويلية 1952).[28]

لكن مع الانسحاب البريطاني من الخليج سنة 1968، بدأت ملامح الصراع تلوح في الأفق، بسبب التنافس على تحقيق مكاسب إستراتيجية في المنطقة، عن طريق ملأ الفراغ الذي تركته بريطانيا، فالسعودية بدعمها استقلال البحرين الذي تم في 1971 قطعت الطريق أمام الأطماع الإيرانية، التي تعتبر البحرين جزء من إيران، وبالمقابل رد الشاه باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى).[29]

---

[25] عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص ص 38-40.

***محمد مصدق**: ولد سنة 1882 وتوفي سنة 1967، تولى رئاسة الوزراء مرتين (1951-1953) خلعته المخابرات الأمريكية لما وقف ضد مصالحها في إيران.

[26] احمد عردوم، المرجع السابق ص 272.

[27] عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، ص ص 66-70.

[28] اليكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ط1،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1995، ص 192.

[29] أمل عالم، **الصراع السعودي الإيراني على اليمن** وجهة نظر يمنية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ،درص، متوفر على الموقع http://cutt.us/2lQV2،اطلع عليه بتاريخ7-1-2018،على الساعة 14

إلا أن السعودية لم تشجب رسميا سياسية الشاه محمد رضا بهلوي التوسعية، ويمكن تفسير ذلك لعدم امتلاكها لقوة كافية، تستطيع بها مجابهة إيران عسكريا، وأكثر من ذلك فقد ذكرت صحيفة ايكونوميست البريطانية ،أن الشاه حاول استمالة الملك فيصل بإتباع سياسة موحدة على نطاق واسع في منطقة الخليج، بما في ذلك إقامة تعاون عسكري يجعل من السعودية في وضع تابع لإيران، وقد آثر الملك فيصل استثمار المساعدة المالية المقدمة منها، كوسيلة لتعزيز نفوذ بلاده بالخليج العربي، خاصة وأن قدراتها العسكرية أي السعودية، تقل خمس مرات القدرات العسكرية الإيرانية، لذلك ظلت الرياض تنظر بكثير من الخوف لخطط طهران، ونشاطها لكنها لم تصل إلى حد الصدام معها، أما الدول الصغيرة في الجزيرة العربية ومنها اليمن، فكانت تناور بين جارتيها الكبيرتان.[30]

لقد أدخلت الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 ،والتي قضت على نظام الشاه وجاءت بنظام الجمهورية الإسلامية، العلاقات الإيرانية السعودية، في فصل جديد عنوانه الصراع المذهبي، من خلال مشروع تصدير الثورة إلى الأقطار العربية، بوصف أنظمتها فاسدة ومستبدة، ووجوب استبدالها عن طريق الثورة عليها، حيث أقامت إيران علاقات مع معارضي الأنظمة العربية، خاصة الخليجية وبالتحديد السعودية، التي قامت فيها مظاهرات شيعية في إقليم الإحساء عامي 1979 - 1980 والتي لاقت تأييدا معنويا وإعلاميا من طهران، مما اغضب الرياض، حيث وصف الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي، الإيرانيون بأنهم "إرهابيو الخليج"،[31] فاشتد الصراع المذهبي الذي غذته العداوة التاريخية بين السنة والشيعة، فالوهابيون(السعوديون) يعتبرون أن الشيعة ليسوا مسلمين حقيقيين، وبالمقابل صرح رجال الدين في إيران، أن العائلة السعودية ليست راعية مناسبة للأماكن الإسلامية المقدسة في مكة والمدينة[32]، وهذا ما يضفي على الصراع صبغة طائفية، حيث يذهب بعض الباحثين إلى تأييد هذا الطرح بينما يراه الآخرون صراع نفوذ، ومصالح ويذهب فريق أخر إلى ابعد من ذلك من خلال ربطه بمصالح القوى الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وبالعودة إلى الحديث عن مبدأ تصدير الثورة، فقد ردت الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية عمليا، من خلال دعم العراق في حربه ضد إيران، مابين سنوات 1980الى 1989 ،كما سعت الرياض إلى توحيد دول المنطقة تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي* سنة 1981.[33]

---

[30] طلال عتريسي، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1 بيروت، فيفري2014، ص396.

[31] سفيان احمد محمود الشنباري، **السياسة السعودية اتجاه اليمن** في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015،رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط،كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الأزهر،غزة،2016 ص 62

[32] عبد الحكيم عامر الطحاوي، المرجع السابق، صفحة 76.

***مجلس التعاون الخليجي:**ضم السعودية، الإمارات، البحرين،الكويت،عمان وقطر،للتعاون الاقتصادي والأمني بينهم

هذه الخطوات قابلها تصعيد من طهران، عبر ما عرف بحرب الناقلات** النفطية حيث توعدت إيران بإغراق أي سفينة خليجية، مما دفع بالكويت إلى رفع العلم السوفياتي، والسعودية العلم الأمريكي، على ناقلاتهما البترولية، مما أدى إلى قطع العلاقات بينهما ، هذا المؤشر الذي يدل على تهاوي العلاقات بين البلدين، والذي امتد إلى دول المجلس التي طالبت بإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية سنة 1992، واتهمتها بالضلوع في الاضطرابات السياسية التي شهدتها البحرين سنة 1994 ،كما عادت في نفس السنة مسألة الحج لتوتر أكثر العلاقات السعودية الإيرانية من خلال تخفيض حصة الحجاج الإيرانيين من 100الف حاج إلى 55الف فقط، وحظر أي نشاط سياسي لهم بالمملكة.[34]

وفي المنطقة الشرقية للسعودية ، فقد عادت الأحداث فيها بقوة، بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 حيث وقع 450 مثقف شيعي بيان يطالبون فيه الحكومة السعودية بمطالب اجتماعية وسياسية ودينية، أساسها نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء الممارس ضدهم والدعوة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، في الوظائف العليا والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية، وككل مرة فإن أصابع الاتهام السعودي وجهت لإيران.[35]

إن وصول التيار المحافظ للحكم في إيران(محمود احمد نجاد)، وتبلور مشروع الهيمنة الإيرانية ،على منطقة الشرق الأوسط ،من خلال الفراغ الذي تركته الولايات المتحد الأمريكية بعد خروجها من العراق 2011 ،والذي ملأته إيران، إضافة إلى استئناف برنامجها النووي، المهدد لأمن الخليج حسب وجهة نظر دوله، واختلاف المواقف حول ما سمي بثورات الربيع العربي، ومنها اليمن، كل هذه الأحداث أدت إلى تشنج كبير في العلاقات السعودية الإيرانية وصل إلى حد تخلي الطرفين عن أدوات الحرب الباردة بينهما، والتحول إلى التصادم شبه المباشر(الحرب بالوكالة) ، والذي تحول إلى تدخل عسكري مباشر، واليمن خير مثال على ذلك، و تفصيل ذلك لاحقا.[36]

ثم تحسنت العلاقات بوصول التيار الإصلاحي للحكم حيث تم تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين والتي توجت بزيارة الرئيس محمد خاتمي إلى الرياض 1999 بعدها تم التوقيع على عدة معاهدات تجارية، بالإضافة إلى الاتفاقية الأمنية لسنة 2001 .[37]

---

[33] احمد عردوم، المرجع السابق،ص ص 275- 276 .

حرب الناقلات:بدأت في مارس 1984 في إطار الحرب العراقية الإيرانية، ردا على دعم دول الخليج للعراق حيث هددت إيران بضرب السفن النفطية مما دفع الكويت والسعودية إلى رفع العلم الأمريكي على ناقلاتهما حماية لها.

[34] سفيان احمد محمود الشنباري، المرجع السابق، ص ص 62-65 .

[35] ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية** على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011 ، ط1 ،الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2014.

[36] احمد عردوم، المرجع السابق، ص 272 .

[37] فضل طلال العامري، **الطريق إلى الحرب،** (سيناريوهات الحرب بين أمريكا -إسرائيل- إيران)، ط1 ،هلا للنشر والتوزيع، الجيزة،2011 ،ص ص 43-44.

وبعودة التيار المتشدد (المحافظون)، للحكم في إيران بزعامة أحمدي نجاد ،عاد الصراع إلى الواجهة وازداد حدة، حيث شكل علامة فارقة في التنافس السعودي الإيراني نهاية العقد الأول من القرن 21 ، من خلال دعم طهران للحوثيين في اليمن، بغية استدامة التوتر على حدود المملكة التي ترى فيها منافس خطر عليها في المنطقة حسب ما جاء في احد التقارير الروسية.[38]

2. العلاقات الإيرانية اليمنية

إن العلاقات الإيرانية اليمنية قديمة جدا و متجذرة في التاريخ، فهي تعود إلى فترة ما قبل الإسلام حيث كانت اليمن تابعة سياسيا للإمبراطورية الفارسية، وذلك منذ أن استجد قائد الحميريين " سيف ابن ذي يزن " بكسري (انوشروان) للتخلص من الاحتلال الحبشي، حيث باءت كل المحاولات بالفشل، إلا أن تم ذلك من خلال الفرس الذين حولوا اليمن لتبعيتهم بعد أن كانت تابعة للأحباش.[39]

و بمجيء الإسلام إلى هذه المنطقة (575.528) انتهى الوجود الفارسي قديما وبعد ظهور الطائفة الشيعية تحولت اليمن إلى حكم الإمامة الزيدية لمئات السنين، إلى أن تم القضاء على نظامها، من خلال ثورة 26 سبتمبر 1962، لكن إيران سعت لإعادة النظام البائد (الزيدية)، حيث بقيت تعمل في الخفاء لسنوات طويلة، أيدت فيها الملكيين (أسرة آل حميد الدين) ضد الجمهوريين (الضباط اليمنيين الأحرار)، إلى غاية سنة 1979 تاريخ قيام ثورتها الإسلامية، حيث زاد الاهتمام به، وأصبح اليمن ضمن مخططها الاستراتيجي للتوسع في منطقة الخليج العربي.[40]

بدأت العلاقات بشكل غير رسمي ومن طرف واحد، حيث سعت طهران لإيجاد موطن قدم لها بالأراضي اليمنية، تنفيذا لمشروعها الممثل في تصدير الثورة، ولتحقيق ذلك قام السفير الإيراني بزيارة إلى جبال (مران) شمال اليمن سنة 1985، لتتطور العلاقات فيما بعد، ويبدأ عهد جديد تميز بتبادل الزيارات بين الحوثيين والسلك الدبلوماسي الإيراني في صنعاء، والتي تحولت إلى دعم كامل، كما اتخذت العلاقات شكلا رسميا مع النظام اليمني،

[38] محمد سالم احمد الكواز، **العلاقات السعودية الإيرانية** 1979-2011 ،دراسة تاريخية سياسية، ط1،دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014،ص ص 125- 130.
[39] مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن**، الأطماع المذهبية في اليمن في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة العربية،2008، ص 16.
[40] راشد احمد الحنيطي، المرجع السابق ص 73.

حيث احتكرت إيران تجارة السلاح لجيش الجمهورية العربية اليمنية، فتوسع بذلك نفوذها سياسيا.[41]

لقد أوجدت إيران لسياستها الخارجية ،تقاطعا بين مصالحها القومية ورؤيتها العقائدية، حيث ارتبطت بعلاقات قوية ومتميزة ،مع نظم عربية علمانية معروفة بعدائها الشديد للتنظيمات الإسلامية، على غرار النظام الماركسي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، قبل قيام الوحدة اليمنية سنة 1990 ،لاختراق النظام السياسي هناك،[42] بالإضافة محاولة التخلص من الضغوطات التي كانت تعاني منها إقليميا، والممارسة ضدها من دول الخليج العربي خاصة السعودية، المنافس القوي لها في مجال بسط النفوذ على المنطقة العربية، إضافة إلى الضغوطات الدولية ،من خلال العلاقة المتوترة بينها وبين الولايات المتحدة، ما دفعها إلى إقامة شبكة من الروابط ،والتحالفات الإقليمية في محيطها الجغرافي والسياسي، تعزيزا منها لمكانتها، وحماية لمصالحها الإستراتيجية، لذلك كانت من الدول الأولى الداعمة لقيام الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب ،واستطاعت أن تقيم علاقات متميزة مع النظام اليمني على جميع الأصعدة، تخللتها زيارات المسئولين الإيرانيين لصنعاء تمتينا لتلك العلاقات.[43]

يرى خصوم إيران أن أشكال التوغل متعددة المظاهر فمنها ما حمل طابعا إنسانيا كتقديم المساعدات الطبية، بإقامة مستشفيات بالعاصمة صنعاء، والتي كان يديرها ضباط مخابرات إيرانيون، وأخرى ذات طابع علمي من خلال استقبال مئات الطلبة اليمنيين في طهران، وتحويلهم إلى المذهب الشيعي (الاثناعشري)، إضافة إلى الطابع الاقتصادي بإقامة منشئات تجارية وسياحية، تديرها عناصر من الحرس الثوري مدربة على إثارة الفتن، ومن هنا يظهر الخطر الإيراني في اليمن، والذي لا يكمن في الدعم المالي والعسكري لبعض التيارات السياسية اليمنية وكذا الجماعات المسلحة على شاكلة جماعة الحوثيين فقط، بل في دعم الحراك الشعبي الانفصالي في الجنوب، عن طريق بعض قياداته وعلى رأسها علي سالم البيض، الذي لم يخف تلقيه أموالا من طهران، وتأمره على الوحدة اليمنية، إضافة إلى إقامته بلبنان لتسهيل عملية نقل الشباب اليمني إلى إيران لتدريبهم من قبل الحرس الثوري، ويستشهد أولئك الخصوم في هذا الصدد بصفقة الأسلحة الإيرانية التي تم ضبطها بمنطقة حظر موت سنة 2009 ،ثم بتوقيف شبكة تجسس سنة2011، فحدث فتور في العلاقات بين صنعاء وطهران، بسبب الاتهامات المتكررة ضدها بدعم جماعة الحوثيين المتمردة

---

[41] دينا محسن محمود عبده، **الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية**، (دراسة مقارنة سوريا واليمن)، المركز الديمقراطي العربي، د ر ص، متوفر على الرابط http://cutt.us/AMiZc اطلع عليه بتاريخ 2017/11/16،على الساعة 7.

[42] راشد احمد الحنيطي، المرجع السابق، ص 25 .

[43] صالح ناصر شجعان، **المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن1990-2010** ، دراسة سياسية، **مذكرة ماجستير**، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية ، الدنمارك2012، ص133

والانفصاليين في الجنوب، والتدخل في الشؤون الداخلية لليمن، بكل الوسائل والأساليب بما فيها الحوزات والمرجعيات الموجودة في الخليج العربي ،رغم نفي إيران لذلك بشكل علني ورسمي.[44]

ومع قيام ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا والبحرين، ساندت إيران بقوة هذا الحراك الثوري واعتبرته امتدادا لثورتها، وأكثر من ذلك فقد توافق ما حدث في اليمن من ثورة شعبية مع النفوذ الإيراني في هذا البلد، بل وزادته قوة، وقد ساعدت الأحداث هناك حلفاء طهران (الحوثيون)، على الصعود السياسي بعد أن حاصرهم نظام علي عبد الله صالح لسنوات في كهوف محافظة صعده بالشمال (2009.2004) ، الى أن سمحت لهم الفرصة بتصدر المشهد السياسي اليمني مع انطلاق ثورة فيفري2011.[45]

وفي هذا الاتجاه قال الرئيس هادي، في محاضرة ألقاها بالعاصمة الأمريكية في مؤتمر (ودرو ويلسون) الدولي، وبالتحديد يوم 22سبتمبر 2012 أن "من بين التحديات التي تواجهها اليمن التدخل الإيراني " ،وفي نفس السنة أكد الدكتور علي الأحمدي ،رئيس جهاز الأمن القومي اليمني أن" إيران انتهزت الفرصة لتوسيع الصراع وللعب دور معين وكل ما نطلبه هو عدم التدخل في شؤوننا ".[46]

3. العلاقات السعودية اليمنية

احتفظت السعودية على مدار التاريخ وبشكل مستمر، بعلاقات متميزة وقوية مع اليمن، فحضورها كل و مزال فاعلا، وتأثيرها واضح في التوجهات السياسية لهذا البلد ويعود الاهتمام السعودي بالشأن اليمني، كونه (اليمن) دولة جوار ووضعه الداخلي يعود إيجابا وسلبا على الأمن القومي للمملكة.[47]

لكن بالعودة إلى جذور هذه العلاقات فإننا نجدها ذات طابع صراعي على الحدود ميزته الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، بانتهاك احد الدولتين للسيادة الوطنية للدولة الأخرى[48]، ففي بداية القرن 19 كان الوضع ملائما للتوسع السعودي هناك، بسبب حالة الانقسام التي كانت تعيشها البلاد، نتيجة الخلافات الداخلية والفوضى العشائرية والإقطاعية، مما أدى إلى فقدان الأئمة الزيدون سلطتهم على المنطقة الساحلية، ومع هذا لم تستطع السعودية تحقيق سيطرة كاملة، بحصارها العاصمة صنعاء سنة 1808 وقبلها الحملة

---

[44] دينا محسن محمود عبده، المرجع السابق، ص 17.

[45] أمل عالم، المرجع السابق، د ر ص.

[46] هشام بشير، **أبعاد متشابكة**، تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، د ر ص ، متوفر على الرابط http://cutt.us/soSDW ،اطلع عليه بتاريخ 09-01-2018.

[47] احمد سعيد نوفل، **الأزمة اليمنية إلى أين** ، مركز الشرق الأوسط، العدد 7 ، فيفري 2015 ، ص 11 .

[48] عمرو صبحي، مرجع السابق، د ر ص .

العسكرية على منطقة نجران اليمنية، بالرغم من وجود حاميات عسكرية دائمة هناك، لكن بعد امتلاك آل سعود للحجاز، تغيير الوضع جذريا حيث بدأت الدولة السعودية استغلال إمارة الادارسة، التي سيطرت على جنوب عسير و جزء من تهامة من اجل تحقيق أطماعهم، كما دخل الإمام يحيى حميد الدين الزيدي في صراع مع الأمير حسن الإدريسي في حرب داخلية، حيث انتزع منطقة الحديدة، وجزء من تهامة في 1925، من الأدارسة مستغلا اشتراك السعودية بحروبها الداخلية فتأزمت العلاقات بين البلدين.[49]

لقد وصلت هذه العلاقات إلى أقصى حد من التوتر بعد 1925 ،حين استنجد الأمير حسن بآل سعود الذين وجهوا قواتهم إلى منطقي صبيا وجيزان، وانتزعوها من الزيدين مقابل اعتراف الأدارسة بالوصاية السعودية على إمارتهم، بناءا على اتفاق مكة في أكتوبر 1926 ،هذا الاتفاق الذي وسع نفوذ المملكة في اليمن، وعجل بتحقيق أطماعها هناك، وفي نفس الوقت كان سببا مباشر في الحرب، التي دارت بين الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحي حميد الدين، على منطقة عسير ونجران خلال عامي 1928.1927 وبعد فشل المفاوضات لإنهاء حالة الحرب، عاد التوتر بشكل أكثر حدة لكن هذه المرة بين حلفاء الأمس (الأدارسة والسعوديين)، الذين سلبوا الأمير حسن حقه في إمارة عسير، فوقف الإمام يحي مساندا له، فصعدت السعودية الصراع بإلغاء إمارة الأدارسة نهائيا، وضمها إلى أراضيها، فأصبح أمراؤها لاجئين عند الزيدين، واستمر الصراع إلى غاية 18 ماي 1934 تاريخ التوقيع على اتفاقية الطائف للصداقة الإسلامية والأخوة العربية، التي نصت بجلاء القوات السعودية عن منطقة تهامة، مقابل تسليم الأدارسة لهم، ثم توسعت الاتفاقية في1936 إلى احتفاظ المملكة يجيزان وتقاسمها مع اليمن نجران.[50]

لقد أحدثت اتفاقية الطائف تحولا هاما في العلاقات بين البلدين، حيث أدت إلى استقرار الأوضاع، ولم تنشأ أية نزاعات بين الجانبين، ومن مظاهر ذلك تبادل الزيارات الرسمية، إضافة إلى توافد الحجاج اليمنيون على مكة والمدينة بعد انقطاع طويلة.[51]

شكل قيام الثورة اليمنية في 26 سبتمبر 1962، تحذيرا خطيرا للسعودية، ذلك أنها توفرت فيها كل العناصر الموضوعية للوضع الذي أدى إلى الثورة في البلد الجار اليمن، وهذه العناصر هي النظام الإقطاعي وتفشي الفساد وانتشار الفقر والجوع في الفترة 1958 .1960 ،نتيجة أعباء تنظيم الاقتصاد والمالية، التي باشرتها العائلة المالكة هناك ضف إلى ذلك أن الثورة اليمنية، خاضها الضباط والموظفون والتجار والعمال والطلبة،الذين اعتنقوا أفكار التحرر الوطني والاجتماعي بصيغه المختلفة الماركسية والناصرية والبعثية، فضلا

[49] اليكسي فاسيلييف ، المرجع السابق، ص 147.
[50] مجموعة من المؤلفين السوفيات، المرجع السابق، ص 161.
[51] مروة سليمان عبد الحفيظ ، رضوان فايد، **العلاقات السعودية اليمنية في الفترة ما بين 1932 - 1953** ، رسالة ماجستير في الآداب، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، 2004، ص ص 140-143 .

عن المد الشيوعي الذي كان في تصاعد بالبلاد العربية، فكانت النتيجة أن عارض آل سعود هذه الثورة[52]، حيث دعموا الملكيين ضد الجمهوريين هناك بالمال والسلاح، رغم الاختلاف المذهبي السني الشيعي (الوهابية والزيدية)،هذا التقارب الذي لم يكن وليد ثورة 1962 بل سبقها بكثير و بالضبط 1948، لمنع الانتفاضة اليمنية، والتي تجددت سنة 1955، وأدت إلى إسقاط الإمام احمد على يد ابن الوزير*، لكن السعودية واجهت ذلك بكل الوسائل، ووطدت حكم الزيدية حفاظا على اتفاقية الطائف، وخوفا من أن تلغى في حالة وصول نظام حكم أخر في اليمن.[53]

وفي 31 آوت 1962 وعلى اثر انعقاد مؤتمر الجامعة العربية بالخرطوم، الذي ضم رؤساء وحكومات الدول، أين طرحت المسألة اليمنية، تم التوصل إلى اتفاق بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل آل سعود، نص على انسحاب القوات المصرية من اليمن وإجراء استفتاء حول شكل نظام الحكم، وان يتولى عبد الله السلال (ابرز الضباط الذين قادوا ثورة 1962)،الرئاسة مقابل التزام السعودية بإيقاف المساعدات للملكيين الزيدين، ولنفس الغرض أنشئت لجنة مراقبة عربية ،ضمت وزراء خارجية العراق و المغرب والسودان لمتابعة تنفيذ الاتفاق، [54] لكن الملك فيصل لم يلتزم الاتفاق، حيث واصل دعم النظام البائد في اليمن، في محاولة لخنق حركة الجمهوريين بعد انسحاب القوات المصرية، وتم تطويق العاصمة صنعاء، لكن ذلك قوبل بمقاومة شعبية امتدت من ديسمبر 1967 إلى فيفري 1969 ،تم فيها دحر الملكيين، بعدها طرأت على النظام الجمهوري الجديد تغيرات أرضت آل سعود، والتي تمثلت في الخلاف بين الشمال والجنوب، أين أصبحت الجمهورية العربية اليمنية خصما لجمهورية اليمن الجنوبية،الأمر الذي صب في مصلحة الملك فيصل، الذي قرر توقيف العمليات الحربية في اليمن الشمالي شهر افريل 1970 ،وتم التوقيع على اتفاقية بموجبها تخلي النظام اليمني الجديد ،على العديد من التدابير التي لا ترضي الرياض، حيث تم تطهير الجيش وأجهزة الدولة من العناصر اليسارية والناصرية، وتبوء الملكين العائدين مناصب هامة في الجمهورية الجديدة فاعترفت السعودية رسميا بها في 23جويلية 1970،أعقبتها اتفاقية للدفاع المشترك وبعد كسب اليمن الشمالي إلى صفها تحولت إلى اليمن الجنوبي، خاصة بعد حصوله على استقلاله عام 1967 باعتبار شبه الجزيرة العربية بكاملها منطقة نفوذ لها وبالأخص اليمن، سعيا منها لإيجاد منفذ بحري مباشر نحو المحيط الهندي عبر الجنوب اليمني ، لكن بعد وصول اليساريين للحكم، دخلت معهم في حرب مباشرة وغير مباشرة، من خلال إنشاءها لجيش الإنقاذ الوطني، إضافة إلى لجنة إنقاذ اليمن الجنوبي، الذين تلقوا المساعدة من اليمن الشمالي ،المدعوم من السعودية (حرب بالوكالة)،

[52] اليكيسي فاسيلييف، المرجع السابق ص ص 490 - 514 .

*ابن الوزير:هو عبد الله ابن احمد الوزير،(1889.1948) عين نفسه إماما على اليمن بدل ولي العهد،احمد بن يحي

[53] أسماء طارق فتحي سعد، المرجع السابق، د ر ص .

[54] مجموعة من المؤلفين السوفيات، المرجع السابق، ص 162.

ومع استحالة إسقاط النظام اليساري تم إنهاء حالة الحرب بين شطري اليمن، واكتفت السعودية بإقامة علاقات دبلوماسية جديدة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وقد عبر السفير الأمريكي بالسعودية(ساليفان) عن ذلك بقوله "إن السعودية كانت تعتبر بشكل غير مباشر أن كل الدول المتاخمة لها باستثناء العراق هي ضمن دائرة نفوذها ".[55]

وبالرغم من سياسة المد والجزر في هذه العلاقات، والتي غلب عليها الصراع إلا أن هذه العلاقات سواء قبل أو بعد تحقيق الوحدة اليمنية سنة 1990 ظلت في إطارها الضيق، حيث شابها نوع من التحفظ، واقتصرت على الحد الأدنى من التمثيل الدبلوماسي والسبب يعود حسب معارضين لسياستها الخارجية، إلى تحفظ السعودية وتخوفها من إمكانية استعادة اليمن لأراضيه التي تسيطر عليها، فحالة الضعف والتشطير التي يعاني منها تساعدها في الاحتفاظ بها، يضاف إلى ذلك أن تحقيق الوحدة اليمنية فتح المجال أمام مرحلة جديدة تميزت بالتحول الديمقراطي، والتعددية السياسية، وهذا يخالف طبيعة الحكم في المملكة.[56]

لم تتخذ العلاقات السعودية اليمنية طابع الصراع الجغرافي و النفوذي فقط، بل ميزها في شق مماثل طابع الصراع المذهبي، حيث تفاقمت مشكلة صعده المتاخمة للحدود السعودية، كونها المركز التاريخي للزيدية، بالإضافة إلى كونها تمثل امتدادا جغرافيا للمنطقة الشرقية للسعودية ذات الأغلبية الشيعية، لذلك تحولت هذه المنطقة إلى ساحة للصدام ليس فقط محليا (النظام اليمني والحوثيين)، ولكن إقليميا[57] (السعودية والحوثيين المدعومين من إيران)، واستطاعت السلفية الوهابية ،المدعومة من الرياض أن تتحول إلى قوة محلية داخل المجتمع اليمني، من خلال تبني الشيخ مقبل بن هادي الوداعي(1937-2001) للنهج السلفي (كان زيديا و اعتنق الوهابية) ، ثم قام بنشر مذهبه الجديد بقرية دماج في محافظة صعده، وأسس مدرسة له أطلق عليها اسم دار الحديث في معقل الشيعة، حيث اعتبر هؤلاء أن نشر المذهب السلفي (الوهابي) بينهم ما هو إلا محاولة سعودية لإضعاف تأثيرهم السياسي والمذهبي، فأسسوا جمعية (الشباب المؤمن) وأدى ذلك إلى ارتفاع حدة الصراع بين الطائفتين وصل حد توسيع الحوثيين تمردهم داخل الأراضي السعودية سنة 2009 ،وقد ساعدت كل من الولايات المتحدة و فرنسا السعودية لمواجهتهم، ليبدأ فصل جديد من الصراع اليمني السعودي.[58]

---

[55] اليكسي فاسيلييف، المرجع السابق، ص ص 514 - 518

[56] عبد الملك حسن علي الخولاني، **البعد الامني في السياسة الخارجية اليمنية** نموذج المملكة العربية السعودية، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010، ص 100

[57] راشد احمد الحنيطي، المرجع السابق، ص 72

[58] عمرو صبحي، مرجع السابق،د رص

المبحث الثاني : أبعاد الصراع في اليمن و خلفياته

غالبا ما تلجأ النظم الإقليمية إلى مفهوم مشترك للأمن التعاوني، تمارس فيه الدول نشاطا يخص تخفيض التسلح، وتتخذ تدابير بناء الثقة والأمن والتنمية الاقتصادية، إلا في حالة العلاقات بين دول الخليج والشرق الأوسط فالعكس هو الصحيح.[59]

1. المصالح السعودية في اليمن

في كل الظروف السياسية التي عاشها اليمن، والأخطار الداخلية والخارجية التي تعرض لها، كانت السعودية حاضرة بقوة وبشكل مباشر في صنع القرار السياسي لهذا البلد، فهو بالنسبة لها يمثل حالة جيوسياسية استثنائية، تتعدى الجغرافيا وقيم الجوار المعتادة عند كثير من الدول، ومنبع هذا الاهتمام والانجذاب يعود إلى الرغبة في حماية أمنها القومي، حيث تعتبر أن امن اليمن من أمنها،[60] فبحكم القرب الجغرافي والثقافي والامتداد التاريخي يشكل بالنسبة لها عمقا استراتيجيا، والسياسة السعودية في هذا المجال وفي علاقتها باليمن، انطلقت من مقولة منسوبة لمؤسسها الأول عبد العزيز بن عبدالرحمان الفيصل آل سعود " لا يبقى اليمن ضعيفا ولا قويا، لأنه في الحالتين يؤثر سلبا على السعودية " لذلك تسعى الرياض لكي تكون صنعاء تحت نفوذها .[61]

أن مبدأ المصلحة القومية هي التي تشكل استراتيجيات الدول الخارجية، وتحدد تعاملاتها الدولية، وتزداد تلك المصلحة أهمية إذا ما تعلقت ببقائها كعنصر فاعل في العلاقات الدولية، وهذا النوع من المصالح لا يقبل المقايضة ولا المساواة عليه، وتكون في هذه الحالة الدولة المعنية بالمحافظة غلى مصالحها الحيوية مستعدة لدفع أي ثمن مهما كان باهظا، ودفاعا عن هذا المبدأ فإن السعودية في هذا الصدد مرتبطة باليمن من خلال ثلاث منافذ برية، وشريط حدودي طويل إضافة إلى احتوائه على مضيق باب المندب عصب الاقتصاد العالمي، والممر الأهم في التجارة العالمية للنفط ،والتي يمثل فيها نصيب السعودية 65% من صادراتها البترولية، التي تمر من خلال ميناء (ينبع) وتأمين هذا المعبر هو تأمين لاقتصادها، ولا يتأتى ذلك لا بالتحكم في المضيق، الذي يسمح للسعودية بالسيطرة على قناة السويس ومضيق هرمز.[62]

أن تزايد النفوذ الإيراني في اليمن، يشكل مصدر قلق للسعودية، لأنه يفقدها الزعامة الإقليمية على المنطقة، كما انه يزيد من الخطر على الداخل السعودي، فحالة التشيع التي

---

[59] اشرف محمد كشك،**توتر العلاقات الإيرانية الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة**،فيفري2016،درص متوفر على الموقع ،http://www.derasat.org.bh/ar .

[60] تقرير الدوحة، **اليمن بعد العاصفة**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015، ص8

[61] احمد عردوم، المرجع السابق، ص 273

[62] أمل عالم، مرجع سابق، د ر ص.

تعيشها شبه الجزيرة العربية وخاصرتها الجنوبية (اليمن)، يشجع الأقلية الشيعية الموجودة بالسعودية للمطالبة بحقوقها السياسية، خاصة في ظل وصول الأسلحة إلى هؤلاء عبر البوابة اليمنية، بالإضافة إلى شبكات التجسس التي تعمل على تحريك النزاعات الطائفية بما يهدد النسيج الاجتماعي السعودي حسب ما يدعيه المسئولون السعوديون، لذلك سطروا أهدافا في اليمن من بينها تقويض النفوذ الإيراني فيه.[63]

2. المصالح لإيرانية في اليمن

تبحث إيران دوما عن إيجاد الفرصة المناسبة للتدخل في الشؤون العربية، حيث استغلت حالة الضعف والوهن التي يمر بها اليمن، جراء الانقسام في قوات الجيش والأمن والخلافات السياسية بين الأحزاب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة، من اجل خلق منطقة نفوذ لها في هذا الجزء المهم من العالم العربي، في محاولة منها للتغلغل والاستيطان في المجتمع اليمني، مستغلة الخلاف المذهبي السني الشيعي لتقوية نفوذها وإدارة الوضع بما يخدم سياستها الخارجية ومصالحها القومية.[64]

إن المواقع الحيوية تشكل دوما نقطة استقطاب للقوى الدولية والإقليمية، واليمن يتمتع بموقع استراتيجي هام جعله يمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، ويربط حزام امن الجزيرة العربية والخليج ابتدءا من قناة السويس وانتهاءا بشط العرب، و اعتبارا لذلك جاء اهتمام إيران باليمن بهدف ضمان السيطرة على طرق الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب وجزيرتي (ميون) و(سوقطرى) وميناء (ميدي)[65] بالإضافة إلى تطويق السعودية، حيث ذكر وزير في حكومة الوفاق اليمنية أن رغبة الحوثيين في السيطرة على ميناء (ميدي) الاستراتيجي في البحر الأحمر بمحافظة (حجة) والمحاذي للحدود السعودية يأتي بطلب مباشر من قيادات الحرس الثوري الإيراني، وفي السياق نفسه قال مسئول حكومي يمني أن "المستهدف من نشاط إيران ليس اليمن بل الخليج وتحديدا السعودية"، وأضاف " اليمن والحراك والحوثيين هي أدوات تستخدمها طهران لتنفيذ أجندتها ولا نستبعد أن تتعامل حتى مع القاعدة للإضرار بالسعودية ".[66]

وانطلاقا من مبدأ تصدير الثورة فإن إيران في بحث دائم عن حليف جديد في المنطقة، وقد وقع اختيارها هذه المرة على اليمن، لأنه يشكل بوابة لوصولها إلى الصومال وجيبوتي والسودان والسيطرة على الأماكن الحيوية في أسيا وإفريقيا، و تسعى لاستعمال اليمن كورقة

---

[63] مصطفى عبد العزيز مرسي، **عاصفة الحزم ضرورتها أهدافها آفاقها وتداعياتها**، 01-04-2015، مجلة شؤون عربية، العدد 173، د ر ص، متوفر علي الرابط http://cutt.us/7xOZd اطلع عليه بتاريخ 2018/1/5

[64] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص 123.

[65] محمد الغابري، **اليمن.. المخاطر المحدقة والفرص المتاحة**، المصدر اون لاين،22 مارس 2012 ، د ر ص امتوفر على الرابط : http://cutt.us/6qFnB ، اطلع عليه بتاريخ 10-01-2018 ، على الساعة 15 .

[66] احمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص ص 212-213

ضغط تمنحها قوة تفاوضية في مواجهة الدول التي تريد تحجيم دورها الإقليمي من اجل تطوير برنامجها النووي، فتتحول بذلك إلى اكبر قوة عسكرية في المنطقة العربية،[67] وقد عدد الدكتور عبد الله الفقيه أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء لصحيفة الشرق الأوسط جملة من أهداف إيران في اليمن تتمثل في ما يلي :

- زيادة قوتها الإقليمية، واستباق أي خسائر قد تلحق بها، جراء الثورة اليمنية خاصة وثورات الربيع العربي عامة.
- البحث عن مناطق نفوذ جديدة، بتعويض اليمن عن سوريا في حالة سقوط نظام الأسد.
- العمل على تفجير الوضع في اليمن، وخلق حالة من الفوضى لكي تتمكن من إعادة صياغة موازين القوى في المنطقة .[68]

وبالإضافة إلى ذلك يرى خصوم إيران أن تصدير تجربتها الناجحة في العراق، إلى دول عربية وإسلامية ومنها اليمن، دفعها إلى عسكرة الجماعات الطائفية ووكلاء الحرب ودعمها ماليا وإسنادها لوجستيا، ومن أمثلة ذلك حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق وجماعة الحوثي في اليمن، والضغط على السعودية من خلال هذه الأخيرة، في إطار مشروع إيراني فارسي شيعي للسيطرة على العالم العربي والإسلامي[69]، وقد جاء في صحيفة الوطن الكويتية، أن تقريرا روسيا عنوانه (الحرب غير المعلنة)، أشار أن طهران تسعى في إطار إستراتيجية واضحة، إلى استخدام الأقليات وبعض التنظيمات السياسية في أكثر من دولة عربية، لإرباك الحكومات وإدخال المجتمعات في أتون صراعات مذهبية وسياسية تتحول إلى حروب أهلية، وانه من بين أهداف إيران على المدى القريب اليمن والبحرين والمناطق الشرقية للسعودية على المدى البعيد. [70]

كما يعتقد هؤلاء ان ايران جعلت من نفسها المرجعية الشيعية، باعتبارها العاصمة السياسية للشيعة في العالم، لذلك اعتمدت منذ نجاح ثورتها ،على إيديولوجية عابرة للحدود، من خلال توظيف الورقة الطائفية في الخليج ،دعما للشيعة وسياسة التشيع، وفي هذا الإطار صرح الأمين العام للجامعة العربية السيد احمد أبو الغيط في حوار مع قناة MBC مصر الفضائية، أن إيران تسعى لزيادة نفوذها في المنطقة العربية، وصولا إلى البحر المتوسط

[67] دينا محسن محمود عبده، المرجع السابق، ص 14.
[68] احمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص 206
[69] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص125
[70] فالح الحمراني، **أهداف الحرب الإيرانية غير المعلنة في اليمن**، 21-11-2009، صحيفة الوطن الكويتية، د ر ص، متوفر على الرابط : http://cutt.us/31yj ، اطلع عليه بتاريخ 05-10-2017 على الساعة 17.

وكشف أن إستراتيجيتها تقوم على أربع مبادئ هي تصدير الثورة ،حماية الوضع القائم في طهران، الدفاع عن الشيعة العرب و تشييع السنة.[71]

3. تشابك المصالح الإقليمية والدولية في اليمن

يعتبر الصراع السعودي الإيراني في اليمن ذو طبيعة دولية، باعتبار المنطقة العربية وخاصة الخليج نقطة استقطاب وجذب للقوى الأجنبية بواقع الأهمية الجغرافية والاقتصادية لهما، ففي عهد نظام الشاه مثلت إيران شرطي الغرب في المنطقة[72]، وبعد قيام نظام الجمهورية تحولت من الولايات المتحدة إلى روسيا، التي ارتبطت معها بشبكة علاقات عريضة، و كثيرا ما التقت المواقف وتقاطعت الأهداف بينهما خاصة حول اليمن وقضايا المنطقة الأخرى، فأينما وجدت المصالح الإيرانية وجدت المصالح الروسية، أما السعودية فقد مثلت منذ قيامها ومازلت اكبر حليف للولايات المتحدة، بل هي الراعي الرسمي لمصالحها في المنطقة، فقد ارتبطت معها بعلاقات جيدة وبمصالح مشتركة خاصة في اليمن، فموقع هذا الأخير يمثل عمقا استراتيجيا لتلك المصالح، وعليه فان مصالح القوى الإقليمية هناك هي جزء من مصالح القوى الدولية[73]، وانطلاقا من المصالح المشتركة ترى السعودية وجوب إعطاء الأولوية للدور الدولي في حماية المنطقة، وهي نفس رؤية مجلس التعاون الخليجي، وهذه الرؤية تعتبر الأكثر تأثيرا وتطبيقا لحد الساعة في البيئة الإستراتيجية الشرق أوسطية، بدليل استمرار الدور الأمريكي.

إن قبول هذا التدخل يعود سببه الأول إلى وقوع الخليج العربي بالقرب من نقاط الاختناق لخطوط الملاحة الدولية الناقلة للنفط والسلع والبضائع، والواقعة بين مضيق هرمز (إيران)، قناة السويس (مصر)، وباب المندب (اليمن) فضلا عن موانئ السعودية بالبحر الأحمر، أما السبب الثاني فيتمثل في الإرهاب والتطرف على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001 ،باعتبار معظم من شكل هذه الجماعات المتشددة، هم من دول الخليج وخاصة السعودية (بيئة منتجة)، وعلى خلفية الأوضاع المتدهورة باليمن (بيئة راعية) لذلك تم التوقيع على العديد من الاتفاقات الأمنية الثنائية، بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وقد رفضت إيران ذلك من منطلق رأيتها القومية، والمبنية على ضرورة مشاركتها في أي ترتيبات أمنية إقليمية ،شريطة أن تكون هذه الترتيبات بعيدة عن أي تدخل أجنبي، وخاصة من واشنطن، لذلك كانت دائمة الاحتجاج على (إعلان دمشق)* وهدفها في ذلك إبعاد الأطراف الخارجية لتكون لها اليد الطولى في رسم معالم السياسية الامنية الخليجية ومن ثم

---

[71] احمد أبو الغيط، **أهداف إيران في المنطقة**، الوفاق اون لاين، متوفر على الموقع goo.gl/HDscNt اطلع عليه بتاريخ 10-1-2018 على الساعة 1

[72] احمد عردوم مرجع سابق،ص 178

[73] علي ناصر ناصر،**مضيق هرمز والصراع الامريكي الإيراني**،ط1، دار الفرابي، بيروت،2013، ص 171

تبوء الريادة الإقليمية[74]، أما بالنسبة للولايات المتحدة فان من مصلحتها الإبقاء على وجودها العسكري في المنطقة لتضمن امن مصالحها ومصالح حلفائها، مادمت مصادر التهديد قائمة، سواء ما تعلق الأمر بالبرنامج النووي الإيراني،أو بتصاعد النشاط الإرهابي خاصة من القاعدة وداعش، والمهددة للأنظمة الحاكمة، مما فرض على القادة الخليجيون نمط تفكير يقضي بأن المظلة الأمنية الأمريكية أصبحت ضرورية للحفاظ على استقرارهم وأمنهم، وحجتهم في ذلك ما وقع في اليمن من حرب بين الحكومة والحوثيين سنة 2009 ،والتي كانت مرشحة إلى أن تمتد لدول الجوار خاصة بوجود أقليات شيعية بها، فالتواجد الأمريكي حال دون تحقيق ذلك، من خلال التصدي للتدخل الإيراني من جهة، ومن جهة ثانية حسم الحرب لصالح الجيش اليمني بحكم المساعدات الأمريكية والبريطانية.

والى جانب ذلك فان من أولويات الولايات المتحدة حماية امن الطاقة في المعابر الدولية، خاصة النفط السعودي بصفة خاصة، لما له أهمية في اقتصاديات العالم باعتبار المملكة هي المرجحة والموازنة لأسعاره، ومن مسؤولية الولايات المتحدة حماية هذه المصالح من خلال حماية الأنظمة الحاكمة والعمل على استقرارها، ويضاف إلى ذلك المحافظة على توازن القوى الإقليمية، أي منع أي قوى إقليمية خاصة إيران من الهيمنة وتهديد حلفاء واشنطن.[75]

إن أساس المعضلة الأمنية الخليجية، تكمن في عدم جود مفهوم موحد للأمن في المنطقة، مما أدى إلى الفشل في التوصل إلى إستراتيجية موحدة، لمواجهة الأخطار المحتملة، ويعود ذلك إلى تعارض المصالح القومية والدولية، ومثال ذلك اليمن، والذي يرتبط امن الخليج إلى حد كبير باستقرار الأوضاع فيه، حيث اظهر تقرير لمجموعة الأمم المتحدة لمراقبة حظر الأسلحة على الصومال، إن احد أهم المصادر الرئيسية لتمويل الجماعات المقاتلة هناك هو اليمن، وان تجارة البشر منتعشة كثيرا، بينه وبين الصومال، ومن ثم إلى الخليج، حيث يتم نقل الأطفال و الأسلحة والمخدرات في قوالب صغيرة إلى الضفة الشرقية للبحر الأحمر، وان الإحصائيات دلت عن وجود 10الاف لاجئ في الأراضي اليمنية، التي تشكل سوق رائجة للاتجار بهم وتجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية، حيث عبر سنة 2008 لوحدها 30 ألف لاجئ صومالي هربا من المعارك هناك، وبذلك تحول اليمن إلى رجل الخليج المريض،ومن ثمة اقتضت المصلحة السعودية و الأمريكية العمل على تطوير تصور استراتيجي شامل حول هذا البلد ودوره في المنظومة

*اعلان دمشق:وثيقة للتعاون والتنسيق السياسي والعسكري بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، صدرت في 6-3-1991وللمزيد يرجى الاطلاع على كتاب **مضيق هرمز** والصراع الأمريكي والإيراني ص ص188-189

[74] راشد احمد الحنيطي، مرجع سابق، ص 77

[75] حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية** والأمن في منطقة الخليج، **مذكرة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2011-2012، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، ص ص 243-246.

الأمنية الإقليمية والدولية، بسبب التحديات التي أصبحت البيئة اليمنية تطرحها امنيا، وأخرها إرسال طردين مفخخين إلى الولايات عبر الشحن الجوي، والذي تم اكتشافهما بدبي وايطاليا بتاريخ 29-10- 2009، لذلك أصبح اليمن يشكل عمقا استراتيجيا ضروريا لاحتواء التهديدات الإرهابية القادمة من القرن الإفريقي اعتبار أن وجود يمن مزدهر ومستقر وغير منتج و راعي للتطرف في الحديقة الخلفية للأمن السعودي هو مصلحة حيوية للمملكة ثم للمنطقة وللعالم.[76]

[76] حمد بن محمد آل رشيد المرجع السابق، ص ص 336-346.

الفصل الثاني

ديناميكية الصراع السعودي الإيراني في اليمن

تمهيد :

عاش اليمن أوضاعا سياسية داخلية، كانت لها تداعيات إقليمية، دفعت إلى احتدام الصراع بين السعودية وإيران، من اجل كسب الورقة اليمنية، والتي يؤدي الظفر بها إلى تحقيق الريادة الإقليمية لأحد الطرفين، بالإضافة إلى تحقيق مكاسب قومية أخرى .

المبحث الأول : الربيع العربي في اليمن

مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خرج اليمنيون في مظاهرات سلمية للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية، لكن سرعان ما تحول ذلك الحراك إلى ثورة سياسية، طالبت بإسقاط النظام ، فاختلف الموقف السعودي والإيراني منها. [1]

1. قيام الثورة اليمنية

في الحادي عشر من شهر فيفري 2011، كان اليمن على موعد مع اندلاع ثورة جديدة أضيفت إلى سجله الحافل بالصراعات الداخلية والحروب الأهلية، ثورة ذات طابع سياسي، غذتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي عاشها اليمنيون طيلة ثلاثة وثلاثون سنة، من حكم الرئيس علي عبد الله صالح، الذي و إن يحسب له إعادة الوحدة اليمنية سنة 1990 بين الشطر الشمالي والجنوبي، فإن سلبيات هذا النظام متعددة أبرزها شح الانجازات وقلتها، وانتشار الفساد، وسيطرة أبناء الرئيس وأقاربه على مفاصل الدولة، خاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية.[2]

لقد مثل تاريخ اندلاع هذه الثورة حدا فاصلا بين جبهتين، الأولى تتمثل في منظومة الحكم والسلطة، ومن والاها من القوى القبلية والعسكرية والمالية، والثانية منظومة ثورية، مثلها الشباب والقوى المعارضة للنظام اليمني، ومن هنا تحول الحراك الثوري إلى صراع بين شرعيتين، شرعية منتخبة وفعلية بحكم الأمر الواقع، وشرعية شعبية ثورية تبلورت إلى شرعية سياسية، وقد تموضع هذا الانقسام بداية في العاصمة صنعاء، ثم انتقل إلى بقية المحافظات، حيث ارتسم المشهد السياسي فيها على النحو التالي، تجمعات للمعارضة في شارع الستين وبالضبط في ساحة التغيير، وفي الجهة المقابلة حشود من الموالين للرئيس صالح في شارع السبعين القريب من دار الرئاسة.[3]

---

[1] احمد محمد أبو زيد، **معضلة الأمن اليمني الخليجي**، دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مجلة المستقبل العربي، العدد 404 ، 2013 ،ص 77

[2] حمود ناصر ألقدمي، **مسارات الصراعات الداخلية في اليمن** ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2014، ص43

[3] عمرو صبحي مرجع سابق،د رص

لقد جاءت الثورة اليمنية متزامنة ومتأثرة بموجة الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية في نفس السنة، بل وتعتبر امتدادا لها ضد الأنظمة التي اتهمت بالاستبداد والقمع والتي كان الاعتقاد قبل اندلاعها لدى الشعوب، أن الأنظمة التي تحكمها لا تتغير إلا بالقضاء والقدر المتمثل في الموت، أو من خلال الانقلابات العسكرية، أو الاحتلال الأجنبي، وأمثلة ذلك كثيرة في الوطن العربي، ونتيجة لهذا الاعتقاد أصيب النشاط السياسي بالجمود، ولم يكن واردا ألبته القيام بأي ثورة، إلى أن بدأت بتونس ثم امتدت إلى مصر وليبيا فاليمن وسوريا، مما دفع ببقية الأنظمة العربية إلى القيام بإجراءات استباقية، لتصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبر سلسلة من الإصلاحات إخمادا لغضب شعوبها، وخوفا من أن تطالها رياح التغيير الثوري، عبر ما اصطلح عليه بالربيع العربي.[1]

إن عملية التأثير العربي واضحة في اندلاع الثورة اليمنية منذ بدايتها، حيث كانت الانطلاقة الفعلية لها يوم 15 جانفي 2011، إلا أن القوى الثورية أجمعت على تسميتها بثورة 11 فبراير 2011 ،تيمنا بنجاح الثورة المصرية، التي أسقطت في هذا اليوم نظام محمد حسني مبارك، وأزاحته عن الحكم، فتوسعت المظاهرات لتشمل باقي المحافظات اليمنية، فرحا وابتهاجا بهذا الانتصار، لكن النظام اليمني قابل تلك المظاهرات بمزيد من القمع والاعتقال، فزاد ذلك من لهيب الاحتجاجات، التي امتدت إلى الجامعة الجديدة، بعد أن أغلقت قوات الأمن ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء في وجه جموع المتظاهرين منعا للاحتشاد فيه، ومن الجامعة الجديدة ارتفعت الأصوات مطالبة بالإصلاح السياسي ثم علا سقف المطالب إلى ضرورة إسقاط النظام .[2]

صحيح انه لا يمكن إنكار دور الثورة التونسية والمصرية، ونجاحهما في إسقاط نظامي الحكم هناك، في إعطاء جرعة معنوية ودفعة قوية لدى اليمنيين، في القيام بثورة مماثلة والنجاح فيها، والتي يمكن تصنيفها كعوامل خارجية مساعدة، إلا أن ثمة عوامل وأسباب داخلية، أوصلت الأوضاع السياسية إلى التأزم ثم الانفجار سنة 2011، وأبرزها على الإطلاق تشبث الرئيس علي عبد الله صالح بالحكم، واستحواذ أقاربه على المناصب العليا،[3] يضاف إلى ذلك سوء الأحوال الاجتماعية، ففي ما يخص الجانب السياسي فقد حاول الرئيس صالح منذ انتخابات 2006 أن يجري تعديلات دستورية، تمكنه من توريث ابنه احمد الحكم بعد وفاته، بالإضافة إلى انتشار الفساد في أجهزة الدولة التي حلت محلها القبيلة، ومعها تحول الولاء من ولاء للوطن إلى ولاء للمنطقة والعشيرة وحتى الطائفة، وانعكس ذلك سلبا على الجانب الاجتماعي، بارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث دلت الإحصائيات على

[1] ميثاق خير الله جلود، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية** منذ عام 2011، مصر وليبيا نموذجان، مجلة دراسات إقليمية، العدد30، 2013،ص 223

[2] الخضري عبد الناصر، **الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فيفري 2011** ، مؤسسة قرطبة، جينيف، 15 مارس 2015، ص 25

[3] دينا محسن محمود عبده، مرجع سابق ، د ر ص

أن 42% من اليمنيين كانوا يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم، مع انعدام العدالة في توزيع الموارد المائية والكهرباء وغيرها، وكل هذا في غياب الدولة التي ترعى شؤون الشعب.[1]

إن الأزمة التي أوصلت البلاد إلى الثورة، ما هي في الحقيقة أزمة مجتمعية مركبة ومعقدة، ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي نتاج تراكمات سلبية كشفت افتقار النظام بطرفيه الموالاة والمعارضة، إلى عدم القدرة على الأخذ بجوهر مبادئ و أهداف وآليات النموذج الديمقراطي، مما نتج عنه ظاهرة شراء المناصب عن طريق الأموال و الو لاءات، وتفاقم الكراهية و العداء في البناء المجتمعي غير المتماسك أصلا، بسبب النعرات المختلفة، مما أدى إلى عرقلة التحول الديمقراطي في البلاد وتردي الأوضاع جراء انخفاض معدلات التنمية، وبذلك اتسعت رقعة البؤس و العوز.[2]

ومن اجل فهم أعمق لأسباب الثورة اليمنية، لابد من العودة إلى فترة الاحتجاجات وحركات التمرد، التي سبقت سنة 2011، سواء ما تعلق بالحراك الجنوبي منذ قيام الوحدة اليمنية سنة 1990، والذي يسعى إلى فك الارتباط عن الشمال، مما أدى إلى الحرب الأهلية* سنة 1994، أو التمرد الحوثي من خلال الحروب التي خاضها الشيعة ضد نظام علي عبد الله صالح مابين 2004 - 2009 وعددها ستة، وسبب ذلك ضعف الأداء الاقتصادي الحكومي، وعموم الفساد الإداري، والذي أدى إلى تفاقم البطالة لتصل إلى 35%، ومعها ارتفعت النزاعات المسلحة الداخلية نتيجة عدم قدرة الدولة على توفير الحاجيات الأساسية للسكان، وقد دلت المؤشرات الدولية في مجال التنمية حسب برنامج الأمم المتحدة الخاص بذلك، إلى أن اليمن احتل المرتبة 153 من أصل 177 ،و أن نسبة القراءة والكتابة لا تتعدى 54% أي أن نصف المجتمع تقريبا امي وان متوسط الحياة 62 سنة، بالإضافة إلى مستويات عالية من وفيات الأمهات، وسوء التغذية للأطفال، مع ضعف في البنية التحتية، حيث يحصل أربعة أشخاص فقط، من أصل عشرة على الكهرباء، و شخص واحد من أربعة على مياه شرب نظيفة،[3] كل هذه الأسباب اختزلها اللواء علي محسن الأحمر، الذي كان من مقربي الرئيس صالح، ثم انشق عليه وانضم إلى الثورة، في العوامل التالية وهي تعديل الدستور، التمسك بالسلطة والتمديد، توريث الحكم ، وما جاء بعدها فهي محصلة وتبعات لها .[4]

---

[1] أسماء طارق فتحي سعد، مرجع سابق، د ر ص

[2] عمرو صبحي،مرجع سابق، د رص

***الحرب الأهلية:** اندلعت بسبب استئثار اليمن الشمالي بالسلطة والنفوذ وتهميش اليمن الجنوبي مما ادى الى استفحال مشاكل شرعية النظام.

[3] هاني الجبيلي وآخرون، الأمة **واقع الإصلاح وأمل التغيير**، مجلة البيان، الرياض، الاصدار9، 2012، ص ص 215-216

[4] الأحمر علي، اللواء علي محسن الأحمر يكشف عن **خمسة عوامل أدت إلى اندلاع ثورة 2011** ، موقع يمن برس ، 14- 05- 2013

لهذه الأسباب قامت الثورة، وبقيامها عاش اليمن مرحلة سياسية من ابرز المراحل التي شهدها في العصر الحديث، ذلك أن زخمها كان كبيرا خاصة بانضمام الأحزاب السياسية، ممثلة في (اللقاء المشترك)، والذي يضم التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان) والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الحق، والتجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية اليمنية كما انضمت إلى الثورة جماعة الحوثيين ممثلة في شبابها فقط، الذين نظموا أول مظاهرة لهم في محافظة صعده يوم 21 فيفري 2011، في مديرية ضحيان مطالبين بإسقاط النظام، ومثمنين خروج الشعب في كافة المحافظات اليمنية تحت شعار واحد وهدف واحد هو المطالبة بالتغيير، والذي من شأنه تحرير اليمن من الظلم والاستبداد، حسب اعتقادهم، ويضاف لهم تنظيم القاعدة والمعارضة الجنوبية، التي طالبت بالانفصال.[1]

وبخصوص الحوثيين، والذين سيكون لهم الدور الأبرز في الأحداث التي تلت قيام الثورة، فقد وضعوا قدم لهم في كل ميادين الحراك الثوري، وظهرت عناصرهم في مخيمات وساحات الاعتصام المختلفة بالعاصمة وغيرها، وأسسوا تكتل شبابي من أبناء الحركة، أطلقوا عليه اسم (شباب الصمود).[2]

إن تعدد الأطراف الثورية أضر بالثورة أكثر مما نفعها، حيث اثر على تماسكها وتكاملها، وهذا من خلال محاولة كل طرف خطف الثورة وتبنيها، وفي نفس الوقت محاولة إقصاء الأطراف الأخرى، فالبعد الوطني للحراك الثوري اليمني شابه النزاع الطائفي والحزبي وحتى القبلي، وعلى سبيل المثال فحزب الإصلاح بقيادة الشيخ عبد المجيد زنداني رفع شعار (لا حوثية لا إيران ثورتنا ثورة إخوان) بينما الشباب المستقل ردد شعار (لا حزبية لا أحزاب ثورتنا ثورة شباب)، وأكثر من ذلك اتهموا الأخوان باستحواذهم على الثورة، وبترددهم في اتخاذ المواقف، وأنهم يمثلون الماضي بسلبياته لذلك حاولوا إبعادهم من المشهد السياسي في اليمن،[3] والذي جاء الحضور القبلي فيه لافتا للانتباه، ومؤشر على مسار الأحداث، فكل من السلطة والمعارضة اعتمدتا إستراتيجية الحشد الجماهيري القبلي، للتأثير على مجريات الأحداث، و بذلك تحولت القبيلة إلى جزء من لعبة التوازنات، الذي تميز بها المسرح السياسي اليمني، فانضمام قبيلة ما لآي طرف من شأنه أن يمنح له دعما وثقلا وقوة إضافية، يستطيع من خلالها تغيير شروط اللعبة السياسية لصالحه، وهذا ما حدث للحراك الثوري الذي انضم إليه الشيخ حسين الأحمر نجل شيخ مشايخ قبيلة حاشد كبرى القبائل اليمنية، ثم انضمام قبائل حاشد كلها وابرز شخصياتها أمين العكيمي شيخ قبائل بكيل، والشيخ صادق الأحمر، شيخ قبيلة حاشد إضافة إلى قبائل مدجج في الجنوب وبذلك اكتملت أركان

[1] عبد الحكيم عامر الطحاوي، مرجع سابق، ص100
[2] احمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص 95
[3] حمود ناصر القدمي، مرجع سابق،ص44

المثلث القبلي الأكبر في البلاد ضد نظام الرئيس صالح، وبالمقابل اعتمد هذا الأخير على القبائل الموالية لنظامه، في محاولة منه تكسير التحالف القبلي الثوري، واستطاع أن يكسب سنحان (القبيلة المقربة منه) والتي تسيطر على الجيش رفقة أبناءه وأقاربه وبذلك امسك بزمام القوة بتحكمه في الأجهزة العسكرية والأمنية، التي وظفها لإجهاض الثورة[1] ،التي قابلها بالبطش حيث سقط يوم 16 فيفري 2011حوالي 60 قتيل، إلا أن الثوار استمروا في صمودهم الذي اتخذ منحى جديد يوم 21 مارس، بإعلان قائد الفرقة الأولى مدرع اللواء علي محسن الأحمر مع مجموعة القيادات الميدانية، تأييدهم للثورة وانشق معه ثلث الجيش اليمني، الذي دخل في صراع دموي، مع بقية قوات الرئيس صالح، الذي تلقى ضربة موجعة بانفصال ابرز معاونيه حيث كانت لحظة فارقة لنظامه،عندما أذاعت قناة الجزيرة بيان الانشقاق، الذي أعلن فيه اللواء علي محسن الأحمر، دعمه وحمايته لكل الشباب المحتجين في ساحات التغيير نظرا للأوضاع التي وصلت إليها البلاد، والمطالب المشروعة في صنع نظام سياسي جديد وإيجاد ديمقراطية حقيقية غير مزيفة.[2]

وبعد انضمام اللواء علي محسن للثورة، بدا التذمر واضحا من قبل الحوثيين، الذين اعتبروه المسئول الأول عن حروبهم التي خاضوها ضد النظام، فاتسعت بذلك دائرة الشقاق والعداء إلى طرف ثالث، بعد أن كانت قد بدأت بينهم وبين الإخوان (صراع سني شيعي) وبالمقابل عمد الرئيس صالح إلى جر الثورة لدائرة العنف، حيث استهدف بالطيران العشوائي المسلح قبائل المعارضة، رغبة منه إلى إدخال البلاد في حرب أهلية، وكان من نتائج ذلك القصف، تهديم منزل الشيخ صادق الأحمر في صنعاء، ومقتل 5 من أفراد عائلته، فجاء رد فعل آل الأحمر قصف مسجد دار الرئاسة بصنعاء، وذلك بتاريخ 03 جوان 2011 ،أين كان الرئيس و أركان نظامه يؤدون صلاة الجمعة، وقد أدى ذلك إلى إصابته ومن كان معه إصابات بليغة، مما اقتضى نقله إلى السعودية للعلاج، حيث أعلن الديوان الملكي يوم 05 جوان 2011 وصوله إلى الرياض، فسمحت بذلك الفرصة للسعودية، الولوج إلى اليمن من الباب الواسع، ولعب دور اكبر مع دول الخليج هناك وهذا ما سيتم تفصيل أحداثه لاحقا.[3]

وهكذا استطاعت الثورة اليمنية أن تجذب إليها كافة فئات الشعب وطلائعه السياسية والقبلية والشبابية وحتى العسكرية، وفي نفس الوقت ظل النظام يتأرجح معتمدا على عامل الولاءات القبلية المرتبطة به،حتى جاء تفجير موكب الرئيس ليزيد من فرص نجاح الثورة،

[1] مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص ص 136-137
[2] أسماء طارق فتحي سعد، مرجع سابق ، د ر ص
[3] عبد الحكيم عامر الطحاوي، مرجع سابق، ص ص 111 - 114

لكن وسط تحفظات كبيرة عن طبيعة ومدى هذا النجاح، في ظل الأدوار القوية التي مارستها وتمارسها القوى الإقليمية والدولية للحيلولة دون اكتمال هذا النجاح.[1]

2. الموقف السعودي من الثورة اليمنية

وقفت المملكة العربية السعودية منذ الوهلة الأولى مع الأنظمة العربية الرسمية ضد ما سمي ثورات الربيع العربي، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرارها الداخلي، وقد يكون موقفها هذا رد فعل طبيعي أمام أي تهديدات داخلية أو خارجية، من شأنها تقويض أركان الحكم السعودي، لكن هناك من المؤيدين للربيع العربي من يعتبر أن شيوع حالة الديمقراطية في إطارها الإسلامي، إذا ما تحققت بفعل الحراك الثوري لا تخدم النظام السياسي في الرياض، باعتباره نظام لا يرتكز على آليات حرية التعبير والتداول السلمي على السلطة، فهو يحسب على الأنظمة المحافظة التي لا تتوفر فيها الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية، ومن شأن الانتفاضات الشعبية التي قد تحدث في هذا البلد إسقاط هذا النظام.[2]

و إذا ما أخذنا بوجهة نظر سعودية، فإن مثل هذا الرأي موجود في تحليلات الساسة والباحثين، وهناك من يقربه حتى في الداخل السعودي، لكن في نفس الوقت يعتبر تبسيط مخل لفهم التحولات الراهنة في المنطقة ، لأن ما يجري في البلاد العربية شكل من أشكال التغيير السياسي، وليس تحولا حقيقيا نحو الديمقراطية، حتى يخشاه النظام السعودي، وان ما يحدث من ثورات، ما هو في الأصل سوى انقلابات سياسية، هدفها القضاء على الاستبداد والقمع، وكسر احتكار السلطة الذي طال الشعوب العربية لعقود من الزمن، لذلك رأت هذه الأخيرة في الثورة على أوضاعها متنفس لها من ذلك الاحتقان ومن ثمة فتلك الثورات تعتبر حالة طبيعية قد تفضي إلى تحول ديمقراطي، مع عدم وجود ضمانة لهذا التحول، دون اكتماله وتعثره في المستقبل، بما يجلب الخراب للدول.[3]

هذا فيما يتعلق بالموقف السعودي إزاء ثورات الربيع العربي، أما بالنسبة لليمن والذي يمثل احد دول الجوار لمجلس التعاون الخليجي، ولديه حدود مشتركة مع السعودية وسلطنة عمان، ونتيجة لعامل التأثر والتأثير، فمنذ اندلاع احتياجات الشعب ضد نظام علي عبد الله صالح، تميز الموقف الخليجي عموما بالتعقيد والضبابية ونفس الموقف تبنته السعودية، حيث التزمت في بداية الأمر الصمت، وبعد تصاعد وتيرة العنف خاصة حادثة التفجير التي أصيب فيها الرئيس صالح، تحركت للعب دورها الإقليمي من اجل السيطرة على الوضع في اليمن، علما أن موقفها صب في مصلحة النظام القائم، وعلى حساب الثورة اليمنية، ومؤشر ذلك

[1] عصام عبد الشافي، **الثورات العربية** الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان ، الاصدار 9 ، 2012 ،ص 80

[2] مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، فيفري2014 ، ص 547

[3] صالح بن محمد الخثلان، **الموقف السعودي من الثورات الشعبية**، ، يومية إيلاف الالكترونية، لندن، 13-06-2011، د ر ص متوفر على الرابط http://cutt.us/YwsdT،تم الاطلاع عليه بتاريخ 29-1-2018على الساعة 17

استقبالها صالح للعلاج بالرياض، حسب ما يراه مؤيدي الثورة اليمنية،[1] و بالعودة إلى وجهة النظر السعودي، فإن عدم وضوح الموقف السعودي، بخصوص الثورات العربية عامة والثورة اليمنية خاصة، هو الذي أدى إلى حالة الشك والقلق وحتى اتهام الرياض بقيادة ثورة مضادة، لإجهاض تلك الانتفاضات وتفسير ذلك يعود إلى طبيعة السياسة السعودية المحافظة، القائمة على عدم الرغبة لدى صانعي القرار في التغيير من جهة، والى التقديرات القائمة دائما على الاحتمال الاسوء في قراءة الأحداث من حولهم، وأكثر من ذلك التحفظ السياسي كوسيلة خدمت السعودية في كثير من الأحداث السابقة، مثلما حدث في هجمات 11 سبتمبر 2001، واحتلال العراق 2003، هذا بالنسبة لتبرير الموقف السعودي إزاء الحراك الثوري العربي

أما في ما يخص استقبال الرئيس صالح للعلاج، رغم الاستهجان الشعبي اليمني لذلك فإنه جاء ليقطع الطريق أمام التحول الكارثي لليمن، وحماية له من دخول مستنقع الحرب الأهلية، وأنها بهذا فتحت الطريق أمام ترتيبات مستقبلية بشكل سلمي، يمكن من جلوس الجميع إلى طاولة المفاوضات بدل الاستمرار في العنف حسب ما تراه الرياض.[2]

إلا أن هناك من يعتقد أن حماية السعودية للنظام اليمني، هو حماية لأمنها القومي حيث رأت أن نجاح الثورة ومجيء نظام ديمقراطي، يشكل خطرا عليها، ومنافس قوي ضدها على زعامة الجزيرة العربية، وخاصة وان اليمن يمتلك من المقومات البشرية والجغرافية والاقتصادية ما يؤهله للعب دورا رياديا في المنطقة، بالإضافة إلى خشيتها من قيام نظام شرعي ديمقراطي في خاصرتها الجنوبية، فضلا عن خلافاتها السياسية مع جماعة الإخوان (الحزب اليمني للإصلاح)، والذي قاد الثورة هناك، واعتبارا لكل هذا اشترطت المملكة تغيير موقفها من الثورة، بإعطائها دورا في اليمن، وان يكون لها رأي في الرئيس القادم، علما أن هذا التطور في الموقف السعودي جاء بتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو جزء من مشروعها الجديد في الشرق الأوسط .[3]

3. الموقف الإيراني من الثورة اليمنية

دخلت العلاقات الإيرانية العربية مرحلة جديدة وحاسمة مع اندلاع ثورات الربيع العربي سنة 2011، حيث كان لهذه الأخيرة تأثير كبير في توجهات السياسة الخارجية لطهران، والتي ميزها التشجيع والدعم والمساندة لذلك الحراك، مع التخوف والقلق منه في آن واحد، لذلك اتسم الموقف الإيراني بالازدواجية في التعامل، فمن جهة وقفت مع الشعوب ضد أنظمتها، وهذا في كل من تونس، مصر، اليمن وليبيا، ورأت في ذلك امتدادا لثورتها الإسلامية، ومن جهة ثانية وقفت ضد الثورة السورية، ودعمت نظام بشار الأسد، ومن هذين الموقفين لها يتضح أن المصلحة هي العامل المحرك للسياسة الإيرانية، والمحددة لمواقفها

[1] احمد سلمان محمد، **المواقف الاقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011** ، مجلة المستنصرية للدرااسات العربية والدولية، العدد 51 ص 8.

[2] صالح بن محمد الخثلان، مرجع سابق، د ر ص

[3] إبراهيم عبد الكريم وآخرون، **تقدير مواقف الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2012 ، ص ص 75-76

خدمة لأهدافها القومية، مع الإشارة أن هذه السياسة كانت محل انتقاد وسخط من الشعوب العربية قبل الأنظمة السياسية،وبذلك فقدت الكثير من مصداقية موقفها لدى مؤيديها من خارج التيار الشيعي .[1]

وبخصوص ازدواجية مواقف إيران حيال ثورات الربيع العربي،تم تقديم وجهة نظر إيرانية مفادها أن الموقف الإيراني منسجم مع نفسه، ولا تناقض في تأييد الثورات العربية، و أن رؤية طهران إلى دمشق مختلفة عن بقية عواصم الحراك الثوري، فهي تصنف النظام السوري ضمن محور الممانعة والمقاومة*، والذي يقف في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أما بقية الأنظمة التي وقفت ضدها فهي في دائرة المحور الأمريكي، بل ابعد من ذلك فإيران لا تعتقد أن ما يحدث في سوريا ثورة شعبية، بل هي أعمال إرهابية طالت المدنيين قبل العسكريين، وهذا ما يؤمن به صناع القرار في طهران لذلك وقفوا إلى جانب نظام بشار الأسد.[2]

ومهما يكن من مواقف إيران، فإن محصلة الربيع العربي ومألاته أفرزت معادلة جديدة في الصراع الإقليمي، حيث أضحت إيران تمثل اللاعب الأساسي والمؤثر في خريطة التوازنات الإقليمية، وهذا من خلال سعيها لفرض المخطط الشيعي الصفوي في البلاد العربية، فقد نجحت إلى حد بعيد في إيجاد بيئات خصبة لمدها الطائفي بواسطة دعمها للمليشيات المسلحة بالمال والسلاح، وتحويلها ساحات الدول العربية إلى حرب على غرار اليمن،[3] الذي دعمت ثورته منذ انطلاقها باعتبار هذا الأخير حلقة هامة في مشروعها بالمنطقة، وأكثر من التأييد، اعتبرت الحراك اليمني امتدادا لثورتها، وكرد فعل على هذا الموقف نزل الحوثيون إلى الشوارع للمشاركة في المظاهرات والمسيرات، ولم يقتصر الدعم على الشمال بل وصل إلى الجنوب،وهذا الرأي يعتمده من يخالف السياسة الإيرانية في المنطقة، مستندين إلى ما قاله محمد علي احمد القيادي البارز في الحراك الجنوبي، أن معظم القيادات قامت بزيارة طهران بهدف الحصول على المساندة ومن اجل الاتفاق على الوسائل والأساليب، التي من شئنها ضمان التمدد الإيراني في اليمن، وأضاف أن الدعم لم يعد يقتصر على الشيعة فقط، وأنها طلبت أي إيران من قيادات الجنوب تدربت 6500 شاب يمني، استعدادا لتغيير النظام، ويرى مخالفوها أيضا أن هذا التأييد لم يقتصر على اليمن فقط، بل امتد إلى الدول العربية التي وصل فيها الإسلاميون إلى الحكم (تونس ليبيا مصر) ،رغبة منها في أن تصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة،وحاجتها إلى ردع التهديدات الغربية،بواسطة بناء علاقات إستراتيجية مع أنظمة الربيع العربي، ومن المكاسب التي

---

[1] دينا محسن محمود عبده، مرجع سابق، د ر ص

* **محور الممانعة والمقاومة**: ظهر كمصطلح جديد في العلاقات الشرق الأوسطية، وكسياسة تبنتها كل من إيران وسوريا بالإضافة إلى حزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق والحوثيون في اليمن وحماس في فلسطين

[2] مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص 590

[3] هشام بشير، مرجع سابق، د ر ص

حققتها إيران جراء الثورات العربية هو انشغال دول الخليج والغرب بذلك، عن برنامجها النووي والذي طورت فيه كثيرا.[1]

ودائما وحسب وجهة نظر إيرانية، فان رغبة طهران في استغلال الأوضاع السياسية في الوطن العربي لسنة 2011 وما بعدها، يصب في تحقيق مشروعها الشرق أوسطي الجديد، بما يضمن مصالحها القومية، لذلك فهي لاترى في ذلك حرج طالما يحقق للشعوب العربية حريتها واستقلالها، بإزالة الأنظمة العميلة، وإنهاء التبعية للغرب مثلما فعلت هي تماما مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي سنة 1979، و أنها منذ ذلك الوقت سعت إلى تصدير ثورتها، دفعا للشعوب لممارسة التغيير والذي حدث سنة 2011 لذلك من الطبيعي أن تقف إيران إلى جانب الثورات العربية وتصفها بالصحوة الإسلامية من اجل بناء أنظمة بديلة وجديدة تستند إلى الإرادة الشعبية الوطنية، ودعما لهذا الموقف يذهب المرجع الشيعي حسين نوري همداني إلى ابعد من ذلك حين يعتبر أن" الصحوة الإسلامية في العالم هي إحدى نتائج الثورة الإسلامية الإيرانية، التي أدت إلى إسقاط الدكتاتوريات في دول مثل مصر وتونس " ، أما قاسم سليماني قائد قوات القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، فيرى أن الثورة الإيرانية هي ملهمة الثورات العربية، حيث قال " أن المنطقة تشهد ولادة نماذج من إيران الكبرى وان ما يحدث في ليبيا واليمن والبحرين هو صورة أخرى لإيران[2] "، وردا على وجهة النظر الإيرانية فان خصومها يرون أن اشد أساليب إيران خطورة على الأمن القومي العربي، هو عدم إيمانها بالمداخل الرسمية والأنظمة الشرعية والوطنية في علاقتها مع الدول العربية، حيث أنها تتدخل في المكونات الداخلية للوحدات الوطنية، وتتبع سياسة من شأنها الإضرار بالاستقرار الوطني، عبر توابع فصائلية وجيوب بؤرية تدور في فلكها القائم على الولاية المذهبية للشيعة، وهو ما يشكل أدوات هدم تدريج لدول المنطقة، وبالإضافة الي موجة الثورات العربية، اتجهت إيران إلى سياسة خارجية بصبغة مذهبية، حملت شعار الجهاد المقدس حيث أنعشت حملات التجنيد والتعبئة للألوية الجهادية التابعة للحرس الثوري في بعض البلدان مثل اليمن، واستطاعت تجنيد جماعات شيعية ضد قوى سنية، لتجسيد مشروع الهلال الشيعي[3]، وبالإضافة إلى القوة الخشنة هذه، اعتمدت على القوة الناعمة للتأثير على الشيعة كالتعبئة والوعي والدعم المالي، لملأ الفراغ الإقليمي بعد قلب موازين القوى لتصبح لصالحها بعد إسقاط أنظمة الحكم العربية، وصعود الجماعات الموالية لها، والتي كانت في حالة نزاع مع الدولة الوطنية الموحدة إلى الحد الذي وصف فيه احد نواب مجلس الشورى لمدينة طهران، التدخلات الإقليمية لإيران بقوله " ثلاثة عواصم عربية

[1] دينا محين محمود عبده، مرجع سابق، د ر ص

[2] مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص ص 587-595

[3] معتز سلامه، **أنماط التهديد الإيراني للأمن القومي العربي 1976-2016** ، مجلة دراسات إيرانية ، السنة أولى العدد الثاني، مارس2017، د ر ص، متوفر على الموقع http://cutt.us/tmkqM اطلع عليه بتاريخ 2018/3/1

أصبحت بيد إيران، وتابعة للثورة الإيرانية الإسلامية" وأضاف "صنعاء أصبحت العاصمة الرابعة التي في طريقها للالتحاق بإيران. " [1]

المبحث الثاني : المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها

أمام تصاعد وتيرة الأحداث السياسية، وانزلاق الوضع اليمني باتجاه العنف الدموي، تدخلت السعودية عبر مجلس التعاون الخليجي، لإيجاد تسوية سياسية تتوافق ومنظورها الإيديولوجي ومصالحها القومية .[2]

1. مضمون المبادرة الخليجية

تميز الحراك الثوري اليمني بالعنف والعنف المضاد بين السلطة والمعارضة، مما أدى إلى تردي الوضع السياسي والأمني، خاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس اليمني (صالح) فيما عرف بجمعة الكرامة ، ما دفع مجلس التعاون الخليجي إلى تقديم مشروع اتفاقية سياسية لحل الأزمة، وتدخلت السعودية كونها الأكثر تأثرا لما يحدث عند جارتها الجنوبية، مغتنمة تواجد الرئيس اليمني على أراضيها للعلاج، و تقدمت بمبادرة شهر افريل 2011 ،منعا لانفجار الوضع هناك[3]، خاصة في ظل انتشار السلاح بين أفراد الشعب ذو الطبيعة القبلية، التي تولدت عنها خلافات حادة وانقسامات عميقة مهددة امن وسلامة ووحدة الأراضي اليمنية، بفعل قضايا مزمنة ومعقدة (الجنوب ،الحوثيين،القاعدة)، لذلك تم التفكير في تخريج حل يتضمن انتقال سلمي للسلطة، وخوفا من استمرار الثورة وتمددها في شبة الجزيرة العربية، بما يثلج صدور بعض القوى الإقليمية وعلى رأسها إيران، ونظرا لتشابك المسارات السياسية في اليمن، فقد كان الحرص كبيرا من القائمين على المبادرة، من اجل أن تحظى بتوافق محلي (يمني) وتأييد دولي وإقليمي(الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي ودول الخليج) وبالإضافة إلى هيئة الأمم ومجلسها للأمن.[4]

ومن اجل إنجاح المشروع ، فقد قام الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف بن راشد الزياني، بنشاط دبلوماسي مكثف خلال شهر ماي من نفس السنة تخللته العديد من الزيارات التي قام بها إلى صنعاء، لشرح بنود المبادرة وتقريب وجهات النظر بين المعارضة والسلطة من جهة، وبين الفرقاء السياسيين من جهة ثانية، وبالرغم من أن المجلس هو المبادر والمشرف على الاتفاقية إلا أن السعودية تولت المتابعة الفعلية لها من خلال تعديل

---

[1] اشرف محمد كشك، **دول الخليج وإيران**، قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة أولى، العدد الأول، ديسمبر 2016،ص15 .

[2] تقرير الدوحة،مرجع سابق،ص7

[3] حمود ناصر القدمي،المرجع السابق،ص45

[4] علي حسن باكير، **الثورات المجهضة** ، سوريا و اليمن نموذجا، مجلة شؤون عربية ، العدد 173 ،ص ص 84-85 متوفر علي الرابط http://cutt.us/OnHhI اطلع عليه بتاريخ 2018/3/3 على الساعة 5.

بنودها وطرح آليات تنفيذها، ثم الإشراف على التوقيع عليها والذي تم بالعاصمة الرياض يوم 23 -11-2011، وبذلك أخذت دور الراعي الرسمي لتنفيذ خطة الانتقال السياسي السلمي، وما أهلها للعب هذا الدور هو حجم مصالحها الكبيرة في اليمن مقارنة مع بقية الدول الخليجية.[1]

جرت مراسيم التوقيع بحضور عاهل السعودية الملك عبد الله بن عبد العزيز والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد كون بلاده ترأس دورة المجلس، والرئيس علي عبد الله صالح، ووفد من المعارضة اليمنية، وقد تضمن التوقيع على المبادرة وآلية تنفيذها، جدولا زمنيا حدد ملامح المرحلة الانتقالية [2]، وقد نصت بنود المبادرة وآليتها على ما يلي :

1.1. يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية والية تنفيذها، محل أي ترتيبات دستورية لمدة الفترة الانتقالية التي حددت بسنتين.
2.1. يسلم الرئيس صالح السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي، على أن يتم إجراء انتخابات رئاسية خلال 60 يوم وهو مرشح الطرفين .
3.1. تشكيل حكومة وفاق مناصفة بين الطرفين، برئاسة المعارضة لمدة سنتين.
4.1. تشكيل مؤتمر للحوار، مهمته وضع قواعد وأسس الدولة والنظام السياسي.
5.1. تشكيل لجنة صياغة الدستور وفقا لمخرجات الحوار الوطني .
6.1. يتم الاستفتاء على الدستور بنهاية الفترة الانتقالية.
7.1. تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس، ومن عملوا معه .
8.1. يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديدة.
9.1. في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات بتشكيل الحكومة.
10.1. دول المجلس والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شهودا على تنفيذ الاتفاق.[3]

ومن اجل تنفيذ بنود المبادرة تم الإعلان يوم 7 ديسمبر 2011، عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة سالم باسندوه وهو من تيار المعارضة، إضافة إلى 34 وزير مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام (الرئيس صالح)، وأحزاب تكتل اللقاء المشترك، حيث احتفظ الحزب الحاكم بحقائب الدفاع ،الخارجية ،النفط،الاتصالات وحصلت المعارضة على الداخلية والمالية والإعلام وحقوق الإنسان، وفي يوم 21 فيفري

[1] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص ص 115-116
[2] BBCعربي ، **صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن**، 23-11-2011، د ر ص متوفر على الموقع http://cutt.us/qGtXg اطلع عليه بتاريخ 5-3-2018، على الساعة 3.
[3] الجزيرة نت ، **المبادرة الخليجية المعدلة**، د ر ص، متوفر على الرابط : http://cutt.us/GYvtG اطلع عليه بتاريخ 30-11-2017 على الساعة 14

اقر مجلس النواب قوانين الحصانة، التي استفاد منها الرئيس ومعاونيه، وفي نفس اليوم تم انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيس للبلاد، حيث بلغت نسبة المشاركة 65% حصل فيها على 99% أي أكثر من 6 مليون صوت، وفي 25 فيفري 2012 أدى الرئيس الجديد اليمين الدستوري أمام البرلمان، وفي شهر سبتمبر من نفس السنة، تم عقد مؤتمر المانحين بالرياض لدعم اليمن، كآلية اقتصادية من آليات المبادرة الخليجية، أين تم جمع 6 مليار دولار كمساعدات، حيث كان للسعودية نصيب الأسد بتقديمها ل 3 مليار دولار، أما الصندوق العربي فقد ساهم ب 510 مليون دولار، وفي ما يخص الدول الأجنبية فكانت على رأسها الولايات المتحدة ب 846.1 مليون دولار.[1]

وبخصوص الوضع الأمني والعسكري، فقد منح الرئيس هادي الحكومة فترة عامين، لإعادة هيكلة الأجهزة التابعة للدولة، خاصة في ظل انقسام الجيش بين مؤيد ومناوئ للنظام السابق، والى جانب ذلك أوكلت للحكومة مهمة معالجة قضايا العدالة الانتقالية، وإطلاق حوار وطني شامل، يهدف إلى مراجعة الدستور قبل الانتخابات الجديدة في فيفري 2014.[2]

2. ردود الفعل المختلفة على المبادرة الخليجية

1.2. ردود الفعل المحلية

لقد تعاطت أحزاب المعارضة المتمثلة في تكتل اللقاء المشترك، وعلى رئسها التجمع اليمني للإصلاح بكثير من الايجابية مع المبادرة الخليجية، لحل ما سمي عربيا بالأزمة السياسية ويمنيا بثورة التغيير، وهذا الموقف من المعارضة هناك من اعتبره خطوة سياسية ذكية منها، لسحب البساط من تحت أقدام الرئيس صالح، الذي كان يحاول استفزاز الثوار عسكريا، وجرهم إلى مربع العنف لاعتقاده الخاطئ أن المعارضة سترفض المبادرة، فيجد بذلك المبرر لضرب ساحات الاعتصام ومسيرات الاحتجاج.[3]

أن مبرر تكتل اللقاء المشترك في قبوله الاتفاقية، ينبع من قناعته في أن اختيار مسلك التصالح هو الأفضل لحاضر اليمن ومستقبله، خاصة في ظل حساسية الوضع السياسي والأمني، الذي كان ينذر بحرب أهلية تقضي على البلاد والعباد،[4] أما بخصوص شباب الثورة وأنصار الله (الحوثيون)والحراك الجنوبي فقد رفضوا هذه المبادرة، لأنهم رأو فيها

[1] أسماء طارق فتحي سعد، مرجع سابق، د ر ص

[2] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص 116

[3] سلمان العماري، **اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية**، موقع نون بوست، د ر ص، متوفر على الرابط http://cutt.us/11017 اطلع عليه بتاريخ 03-03-2018

[4] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،الدولة العميقة في اليمن النشأة والتوسع، وحدة الابحاث والدراسات،20-08-2015، درص متوفر على الرابط : http://cutt.us/vUeUn، اطلع عليه بتاريخ 12-01-2018

إعادة لإنتاج النظام، وتكريسا لسلطة صالح، ومن ثمة اتهموا السعودية بسعيها لإعادة تقسيم السلطة والنفوذ بين مراكز القوى السياسية والقبيلة القديمة. [1]

وفي هذا الإطار قام شباب التغيير بمسيرات حاشدة، أبرزها تلك التي كانت بتاريخ 20 ديسمبر 2011، والتي أطلق عليها اسم (مسيرة الحياة)، أين قطعوا فيها مسافة 250 كلم لتصل إلى العاصمة بعد أربعة أيام، والتي جابهتها الأجهزة الأمنية والعسكرية، التابعة للرئيس صالح بالعنف والقمع والاعتقال فسقط فيها 14 شهيد ومئات الجرحى، هذه المسيرة وغيرها جاءت تعبيرا عن رفض منح الرئيس الحصانة، ونتيجة لأحداث العنف الخطيرة، فقد هدد رئيس الحكومة (باسندوه)ووزير داخليته محمد قحطان بالاستقالة إذا لم يتم إجراء تحقيق لمعرفة حقيقة الأحداث.[2]

وفيما يخص الرئيس صالح، ففي البداية تظاهر بالقبول لكنه بقي لفترة طويلة يراوغ ويرفض مبررا ذلك أن المبادرة لا تحتاج لتوقيع، لكن في حقيقية الأمر أن مسودة الاتفاقية نصت على رحيله من السلطة، ولم يوقع إلا بعد إجراء تعديلات بما يخدم مصلحته ويبقيه في الحكم بشكل غير مباشر، أي عن طريق ضمان مشاركة حزبه في الحكومة وعدم ملاحقته قانونيا، وبعد عودته من رحلة العلاج بالسعودية مورست عليه ضغوطات أمريكية وأوروبية، فقبل بالاتفاقية وحظر مراسيم توقيعها بالرياض.[3]

2.2. ردود الفعل الإقليمية

1.2.2. السعودية :

تميزت سياسة السعودية في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز بالحذر والترقب بسبب ما آل إليه الوضع السياسي والأمني، جراء الأحداث الدامية التي صاحبت الحراك الثوري اليمني، مما اعتبرته تهديدا لأمنها القومي، بالإضافة إلى خطر انتقال ثورات الربيع العربي إليها، والتهديد النووي الإيراني والنشاط الإرهابي في المنطقة (القاعدة و داعش)، كل ذلك دفعها إلى محاولة احتواء الوضع عبر الطرق الدبلوماسية والحلول السياسية والتي تمثلت في المبادرة الخليجية.[4]

لقد أعطت هذه المبادرة للسعودية فرصة التواجد في المشهد اليمني بصورة فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي لهذا البلد، وما ساعد على هذا الحضور القوي، علاقاتها القوية مع مشايخ القبائل والشخصيات المؤثرة على الساحة اليمنية، سواء من المعارضة أو من السلطة[5]، لذلك اعترضت على تنحية الرئيس السابق ولم توافق على التعديل المقترح على

[1] عبد الحكيم عامر الطحاوي، مرجع سابق ، ص 51
[2] مركز الفكر الاستراتيجي، مرجع سابق، د رص
[3] أسماء طارق فتحي، مرجع سابق، د ر ص
[4] عبد الحكيم عامر الطحاوي، مرجع سابق، ص 52
[5] احمد عردوم، مرجع سابق، ص279

المبادرة من طرف قطر بشأن استقالته، ففضلت الانسحاب من الوساطة تاركة لها لعب دورا رئيسيا في التسوية السياسة باليمن[1]، ووفقا لوثائق ويكليكس فإن قطاع الاتصالات اليمني أصبح تحت سيطرتها بالكامل، و قامت بدعم مجموعات سلفية وقبلية لتأجيج الصراع هناك، وان تعاملها مع الرئيس صالح واضح وجلي من خلال منحه الحصانة، وأشارت الوثائق الى أن الرياض زودت أبناء الرئيس السابق بأزيد من 3 مليون برميل من النفط بيعت في السوق السوداء، إضافة الى تجاهلها للثورة اليمنية .[2]

2.2.2. إيران

بعد الإعلان عن المبادرة الخليجية، تحفظت إيران منها فتدهورت العلاقات بينها وبين السعودية أكثر، وزادت حدة الصراع خاصة بعد اتهامها للسعودية بمحاولة تسويق المشروع الخليجي، على حساب الثورة اليمنية، وإخراج الشعب اليمني من المعادلة السياسية لإعادة إنتاج النظام السابق[3]، وجاء موقف إيران هذا دعما لحلفائها الحوثيين الذين رفضوا التسوية السياسية ولم يشاركوا في انتخاب الرئيس هادي، هذا الأخير الذي طالب من طهران عدة مرات عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده، وبالمقابل طالب الحوثيون من السعودية عدم التدخل في شؤون اليمن. [4]

وعقب التوقيع على المبادرة ظهر نشاط إيراني قوي ومحموم، تمثل في دعم الحوثيين، الذين قاموا بأنشطة معادية لقوى اللقاء المشترك في ساحة التغيير بصنعاء هذه الأنشطة صاحبتها حملة إعلامية شرسة من إذاعة إيران الرسمية الناطقة بالعربية وكذا قناة العالم الى جانب الصحف، وفي هذا الصدد أشار الدكتور فاضل الربيعي وهو باحث سياسي عراقي الى أن التدخل الإيراني في اليمن ليس مستغربا، بل إن السؤال هو لماذا لا تتدخل ؟ وهناك عوامل تدفعها الى ذلك منها نظرتها لليمن والتي تشبه نظرتها للعراق، لأن صعده عند طهران كالبصرة، إضافة الى موقعه على الممرات المائية (باب المندب)، وكونه جوار السعودية واعتبر هذه عوامل سابقة وان هناك عوامل طارئة دفعت الى هذا الموقف من إيران، وتتمثل أساسا في خوفها من سقوط نظام الأسد، وتأثير ذلك على وجودها في البحر المتوسط وبلاد الشام وعلاقتها بحزب الله في لبنان [5]، أما السفير الأمريكي في صنعاء (جيرالد فابر ستاين)، فقد اتهم طهران صراحة بضخ أموال هائلة لشراء ذمم قيادات انفصالية بجنوب اليمن ودعم حركة الحوثيين، وإقامتها لعلاقات مع تنظيم القاعدة من اجل إفشال تنفيذ المبادرة الخليجية .[6]

3.2. ردود الفعل الدولية

حظيت المبادرة الخليجية بإجماع دولي، حيث تمت برعاية سفراء كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا إضافة إلى سفراء مجلس التعاون الخليجي(

---

[1] فواز جرجس، **الشرق الأوسط الجديد**، الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، افريل2016، ص 265

[2] محمد الغابري، مرجع سابق ، د ر ص

[3] علي حسين بكير، مرجع سابق، ص87

[4] احمد عردوم، مرجع سابق، ص 280

[5] محمد الغابري، مرجع سابق، د ر ص

[6] احمد امين الشجاع، مرجع سابق، ص ص 222-223

السعودية والإمارات البحرين عمان والكويت) عدا قطر التي انسحبت منها [1] فالدول العشر تقدمت كمجموعة ضامنة لتنفيذ ما سيتم التوافق عليه من قبل أطراف الحوار الوطني، والتزامهم بالعملية السياسية السلمية، والى جانب هذه الدول شارك الاتحاد الأوروبي بممثل له دائم بالعاصمة صنعاء، للدفع بالتسوية وإنجاح الجهود الدبلوماسية، وقد دعت المجموعة الدولية إلى عقد مؤتمر عالمي لمساعدة اليمن مؤتمر الرياض، والذي سبقته العديد من الاجتماعات للدول المانحة دعما للاقتصاد اليمني، حيث تم تخصيص 8 مليار دولار لذلك، لكن حكومة الرئيس هادي لم تتحصل إلا على 19% مما تم الالتزام به[2]، وبالإضافة إلى ذلك تم وضع المبادرة تحت إشراف ومراقبة هيئة الأمم المتحدة، التي عينت السيد جمال ولد عمر مبعوثا لها وممثلا لأمينها العام، وقد قام بحوالي 33 زيارة لصنعاء، من اجل متابعة تنفيذ الاتفاقية خلال الفترة الانتقالية[3]، أما مجلس الأمن فقد اصدر أربع قرارات داعمة للجهود الدبلوماسية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، أهمها القرار رقم 2014 الصادر بالتاريخ 2011/10/21، والذي أدان مقتل المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان، ودعا الأطراف اليمنية لنبذ العنف والالتزام بتنفيذ المبادرة الخليجية، وحث على تنفيذ الاتفاقية السياسية بشكل كامل وضمن الإطار الزمني المحدد لها.[4]

3. تقييم المبادرة الخليجية

رغم الإجماع الدولي والإقليمي حول المبادرة الخليجية، إلا أن ذلك الإجماع لم يتحقق على مستوى الداخل اليمني، نظرا لتعقيدات المشهد السياسي والأمني من جهة ومن جهة ثانية الشك والريبة وحتى الاتهام، الذي طال هذه التسوية السياسية، بدءا بأهدافها و انتهاء بآليات تنفيذها، ففي الوقت الذي اعتبر فيه البعض أنها شكلت المدخل العقلاني لحل الأزمة بتغيير النظام دون تغيير اليمن نفسه، أي المحافظة على وحدة واستقرار البلد، من خلال حل هادئ وسلمي ومتدرج، اعتبر آخرون أن المبادرة حطمت آمال اليمنيين وأوقفت النشاط الثوري وجمدت الثورة، من خلال عدم تحقيق أهدافها ولمعرفة مدى نجاح المبادرة من فشلها، لابد من العودة إلى ما حققته من انجازات وما تعرضت له من إخفاقات، وبمعنى أخر فإن مسار المرحلة الانتقالية التي سطرتها المبادرة هي نفسها من تحدد ايجابيات وسلبيات ما تم التوافق عليه، ومن هنا يمكن اعتبار ان النجاح في قضايا بناء الدولة وهيكلة الجيش وتطوير النظامين السياسي والانتخابي وتحقيق المصالحة الوطنية، في إطار يمن موحد مستقر وأمن معناه نجاح الثورة اليمنية في تحقيق أهدافها، أما الفشل في ذلك فمعناه أن الثورة أجهضت في حينها، مع الإخفاق في تحقيق هذه الانجازات.[5]

أثناء حفل التوقيع على المبادرة الخليجية، صرح الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بان قبول التسوية السياسية يشكل بداية صفحة جديدة في تاريخ اليمن، فقد جاءت الاتفاقية كطوق نجاة ومخرج امن له ولشباب الثورة، وحث على ضرورة تطبيق آلياتها

[1] احمد عردوم، مرجع سابق، ص 283

[2] حمود ناصر القدمي، مرجع سابق، ص ص 52-53

[3] منير الماوري **الامم المتحدة واليمن حوارات تلد حروبا**،صحيفة العربي الجديد،15 جانفي 2015،متوفر على الرابط http://cutt.us/X8SNK،اطلع غليه بتاريخ:11-11-2017،على الساعة 8

[4] حمود ناصر القدمي مرجع سابق، ص ص 51-52

[5] علي حسن بكير، مرجع سابق، ص ص 85-87

لإنقاذ البلاد من شبح الحرب الأهلية، مستندا في كلامه هذا الى ما جاء في ديباجة المبادرة، التي أكدت على أهمية أن يؤدي أي حل الى الحفاظ على وحدة اليمن، واعتماد الشراكة بين الأطراف السياسية في السلطة والمعارضة، كما أكدت سلامة الرئيس صالح ومعاونيه وعدم متابعتهم قضائيا، ونقل سلطاته لنائبه،[1] وبخصوص تعين هادي رئيسا للبلاد يعتقد بعض مؤيدي الثورة ان نقطة التحول الجوهرية في مسار حراكهم الثوري جاءت من أحزاب اللقاء المشترك الداعمة لهم، والتي وقعت في الفخ، من خلال تزكية نائب الرئيس وبذلك ثبتوا حكم صالح ولم يسقطوه ونقلوه من شخص الرجل الى حزبه كون نائبه هو الأمين العام للحزب الحاكم، وبذلك أجهضت الثورة بقيود ناعمة من خلال المبادرة الخليجية، التي تسللت منها قوى مناهضة للثورة في الداخل والخارج.[2]

وفي مايخص تشكيل حكومة الوفاق الوطني، فقد نصت المبادرة على ان يكون ذلك مناصفة بين السلطة والمعارضة، واشترطت مبدأ التوافق في اتخاذ القرارات وبحصول الرئيس المخلوع صالح على 50% منها انتعشت آماله في العودة الى السلطة عبر بوابة الحكومة، الذي استطاع تعطيل عملها، الذي تميز بالبطء الشديد والتناقض مع أهداف الثورة، خاصة فيما تعلق بحماية الصحفيين وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة هيكلة الجيش، وتغيير المسئولين المتهمين بالفساد، وأكثر من ذلك غلب عليها طابع الجمود والعجز، بسبب تعنت ورفض وزراء حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم لمطالب الثوار،رغم استمرار المسيرات والمظاهرات[3]، كما عمل المخلوع صالح على خلق أزمات اقتصادية واجتماعية في المحافظات، كتأخير صرف رواتب الموظفين، وقطع الكهرباء، والتلاعب بحصص المناطق من الغاز، مما أدى الى تضرر الحياة العامة.[4]

وفيما يخص إعادة هيكلة الجيش فقد تم تشكيل لجنة للقيام بذلك، وهذا بتاريخ 4 ديسمبر 2011، وتم حل الحرس الجمهوري الذي يرأسه نجل الرئيس صالح أسبوعا بعد ذلك، وتمت الإطاحة بيحيى صالح (ابن أخ الرئيس) قائد قوات الأمن المركزي وتفكيك الفرقة المدرعة الأولى بقيادة علي محسن الأحمر، والذي تم نقله إلى وزارة الدفاع، لكن كل ذلك لاق معارضة ورفض من أركان النظام السابق، ما دفع الرئيس هادي إلى التهديد بسحب قوانين الحصانة، وأمام الضغط الأمريكي قبل نجل صالح بأن يكون سفيرا بدولة الإمارات، وعين علي محسن الأحمر مستشارا لرئيس الجمهورية، بتزكية من السعودية باعتباره حليفا لها، وما يعاب على هذه الإصلاحات أنها جاءت بترتيبات أمريكية وسعودية مما يطعن في مصداقيتها بل وحتى في وطنيتها.[5]

ومن بين المأخذ التي تأخذ على المبادرة أيضا، أنها أعطت النظام السابق دورا في مستقبل اليمن، وأهملت الأطراف اليمنية الفاعلة كشباب التغيير وجماعة الحوثيين والحراك الجنوبي، والتي لم يتم استدعائها للتوقيع على المبادرة في الرياض، مما دفع بهم الى اتخاذ

---

[1] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص 117

[2] سلمان العماري، المرجع سابق، د ر ص

[3] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مرجع سابق، د ر ص

[4] صالح حميد، **تفاصيل دعم ايران لميليشيات الحوثي**، 17-12-2017 ،العربية نت . متوفر علي الرابط http://cutt.us/SNreb ،اطلع عليه بتاريخ 2018/1/4 على الساعة 16

[5] أسماء طارق فتحي، مرجع سابق، د ر ص

موقف سلبي، ولم يشاركوا في حكومة الوفاق الوطني، واتهموا السعودية بوقوفها الى جانب النظام ،وتطويق الثورة منعا من الوصول الى الدول المجاورة، وان ذلك يكون في صالح القوى المتطرفة كتنظيم القاعدة، مما يؤدي الى انهيار الدولة ويعطي الرياض دورا محوريا ومؤثرا في الحالة اليمنية، وحجتهم ان المبادرة لم تقدم تطمينات وافية وناجعة، بتقليص نفوذ صالح بل استمر على ما هو عليه[1]

وبالمقابل يرى الداعمين للمبادرة بأن سبب رفض الحوثيين للمبادرة، هو الخوف من تشكيل حكومة وحدة وطنية، تبسط سيطرتها على الأراضي اليمنية، بما فيها صعده وما حولها، ثم مطالبتهم بإلقاء السلاح، وتسليمه للدولة وهذا ما يرفضونه، و أن المبادرة أجهضت خطتهم مع صالح بتسليمهم محافظات الشمال، مقابل استمراره في السلطة، وأنها حالت دون إنجاح مشروعهم في دعم انفصال الجنوب، وتحقيق مقولة الرئيس المخلوع صالح بأن " اليمن سيتجزأ بعد رحيله".[2]

أما جماعة الحوثي، فترى أن عدم مشاركتها في الانتخابات، التي فاز بها هادي،كونها شكلية ومحسومة لصالح ترتيبات إقليمية ودولية، لإفشال الثورة (المبادرة اشترطت ترشح نائب الرئيس لوحده دون منافسة من غيره)، وقد صرح الناطق باسم الجماعة في مقابلة له مع (نيوز يمن)، بان الانتخابات ستلغي القرار السيادي في البلاد. وتسلمه للخارج بشكل واضح وصريح وأنها ستسهم في حماية القتلة والمجرمين بقوة القانون، وأنهم يرفضون شرعية هادي انطلاقا من رفضهم المبادرة الخليجية.[3]

ونفس الطرح يذهب إليه شباب الثورة الذين يصفون المبادرة بالمؤامرة الخليجية ويتهمون الرياض بالتخطيط للزج باليمن في صراع دولي ضد الإرهاب، من خلال إقامة قواعد عسكرية أجنبية في المياه الإقليمية اليمنية، بحثا عن منفذ على البحر الأحمر وعبر منطقة حظر موت لمد أنابيب النفط، فيسهل بذلك على الولايات المتحدة التدخل لحماية مصالحها في المنطقة.[4]

وبخصوص تهميش الحركة الانفصالية في الجنوب، لاسيما التيار الذي يتزعمه علي سالم البيض، الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني(1990.1986)، ونائب الرئيس في دولة الوحدة (1994.1990)،والذي يدعوا إلى فك الارتباط بين الشمال والجنوب، فقد رفضت السعودية حضوره إلى الرياض للتوقيع على المبادرة، فأدى ذلك إلى تخلف جزء هام من جغرافية اليمن و ديمغرافيته عن العملية السياسية.[5]

يرى خصوم النظام السابق، ان اكبر خطأ ارتكبته السعودية هو منح الرئيس صالح الحصانة وتركه يستقر باليمن، حيث عمل على تعطيل المرحلة الانتقالية ثم إفشال العملية

---

[1] علاء عبد الرزاق، **قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن**، الأبعاد والدلالات، مجلة آراء حول الخليج، د ر ص، متوفر على الرابط http://cutt.us/l5fSH اطلع عليه بتاريخ 2018.01.07،على الساعة 11

[2] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص 121

[3] احمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص ص 99-100

[4] وضاح اليمن عبد القادر، **حقيقة التدخل العسكري في اليمن وهم التدخل الإيراني**، 2 أفريل 2012، صحيفة عدن الغد . متوفر على الرابط http://cutt.us/P9JUU ،اطلع عليه بتاريخ 2017/12/14

[5] علي حسن بكير، مرجع سابق، ص 86

السياسية برمتها من خلال تحالفه مع الحوثيين[1]، وانه زج بالسعودية في مستنقع اليمن، من خلال إعلانه في مقابلة مع (يمن برس) بتاريخ 21-08-2016 انه هو من صاغ المبادرة، وانه قدمها لدول الخليج، حتى تنال اكبر قدر من المصداقية، بدل من ان تطرح من النظام، فترفضها القوى الثورية وأحزاب المعارضة.[2]

ومما سبق يمكن القول،أن المبادرة لم تحدث تغيير حقيقي يؤسس لحل سياسي امن وطويل الأمد، يضمن انتقالا سياسيا سلسا للسلطة، وتطوى به صفحة النظام السابق للأبد، وتجد مخرجا واقعيا للمشكلة اليمنية، بل كرست مبدأ المحاصصة في المرحلة الانتقالية، ودفعت الأطراف السياسية إلى التحشيد العسكري والذي سيؤدي إلى تفجير الوضع لاحقا[3]، ثم أنها أدت إلى اختطاف القرار السياسي اليمني من طرف القوى الدولية، تحت غطاء رعاية المرحلة الانتقالية من اجل تحقيق جملة من الأهداف، وحزمة من الأجندات، ليكتشف الشعب اليمني في نهاية المطاف حالة من تغول النفوذ الإقليمي والدولي لبلادهم، ففي كنف المبادرة الخليجية تم القضاء على ما تبقى من الدولة، بتغذية الصراع الطائفي، وتصفية الثورة ورموزها وتهجير السنة وصعود نجم الحوثيين.[4]

[1] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص 140

[2] يمن برسن، مقابلة مع الرئيس صالح،21-08-2016، متوفر على الرابط http://cutt.us/OUpUX اطلع عليه بتاريخ 2018/3/7 على الساعة 23

[3] بشرى المقطري، جذور المشكلة اليمنية، مجلة عرب 48 ،10-12-2016 ،د ر ص متوفر على الرابطhttp://cutt.us/zsn3M،اطلع عليه بتاريخ 08-03-2018،على الساعة14

[4] سلمان العماري، مرجع سابق، د ر ص

الفصل الثالث

تداعيات الصراع السعودي الإيراني على اليمن

تمهيد :

في غياب الحلول السياسية الناجعة، والمبنية على التوافق المحلي والإقليمي وحتى الدولي، اندفعت أطراف الصراع في الداخل والخارج، إلى استعمال القوة، في محاولة منها لتكريس سياسة الأمر الواقع، وتحسينا لشروطها التفاوضية، من اجل تموقع أفضل في اليمن فدفع الشعب ثمن ذلك باهظا.

المبحث الأول : انسداد الأفق السياسي اليمني

لعبت المصالح الحزبية والجماعتية الضيقة، والولاءات الخارجية للأطراف اليمنية، دورا أساسيا في عدم التوافق على حلول، من شأنها إنقاذ الدولة من الانهيار الذي لحق بها على جميع الأصعدة، خاصة العسكرية والأمنية .[1]

1. مؤتمر الحوار الوطني اليمني 2013

1.1. انعقاده:

تضمنت المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، خطوات هامة للانتقال السلمي للسلطة أساسها بعث مؤتمر حوار وطني شامل، يهدف إلى تمكين كل المجموعات والقوى السياسية للمشاركة في إيجاد قرارات مصيريه، انطلاقا من رؤية مستقبلية لليمن، فنتائج المؤتمر ستكون مدخلات لصياغة الدستور الجديد، ومايلي ذلك من بناء لمؤسسات الدولة عن طريق الانتخابات، باعتبار الشعب مصدر السلطات[2]، ومن اجل تحقيق ذلك تم تشكيل لجنة اتصال في06 ماي 2012، والتي أوكلت لها مهمة التواصل مع مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية، للانخراط في عملية الحوار الوطني، وفي 14 جوان 2012 تم تشكيل اللجنة الفنية للإعداد وتحضير المؤتمر، وتم التوصل من خلالها الى اتفاق حول النظام الداخلي، وتحديد الأهداف التي يجب ان تتحقق من هذا الحوار.[3]

انعقد المؤتمر برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبرعاية الامم المتحدة ممثلة بمبعوثها الخاص جمال بن عمر، ومجلس التعاون الخليجي، حيث انطلقت اولى جلساته في 18 مارس 2013، واستمرت 10 أشهر إلى غاية 25 جانفي 2014 بمجموع أعضاء بلغ عددهم 565 عضو، موزعين حسب ما تم الاتفاق عليه مع المبعوث الاممي حيث احتل

---

[1] سلمان ألعماري، مرجع سابق، د ر ص

[2] راجح بادي، **المسار السياسي في اليمن** من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم نوفمبر2011/مارس2015،مجلة سياسات عربية،العدد 14،ماي2015 ص173

[3] مؤتمر الحوار الوطني الشامل، **وثيقة الحوار الوطني**،صنعاء،جمهورية اليمن، 2013-2014 ، ص19 ، متوفر على الموقع : www.ndc.ye اطلع عليه بتاريخ 12-10-2017

حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه النصيب الأكبر، بواقع 112 مقعد يليهم الحراك الجنوبي (80 مقعد)، ثم الحزب اليمني للإصلاح (50 مقعد)، والشباب والنساء لكل منهما (40 مقعد)، والحزب الاشتراكي (37 مقعد)، وآخرهم الحوثيون (35 مقعد) كما تم اعتماد القرارات بأغلبية 90% من الأصوات، أي نحو 509 عضو، وفي حالة عدم بلوغ النصاب تنزل النسبة إلى 75% ،أي ما يعادل 424 عضو، وهذا معناه وجوب توفر شرط التوافق في اتخاذ القرارات، لأن لا احد يملك الأغلبية.[1]

2.1. مخرجاته :

تناول الحوار معالجة القضايا التي تم مناقشتها والاتفاق عليها وهي :

- قضية محافظة صعده والحراك الجنوبي
- المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية
- بناء الدولة و الحكم الراشد والجيش ودوره
- استقلال الهيئات ذات الخصوصية والحريات الشاملة

بالإضافة إلى التنمية المستدامة، ومعايير لجنة صياغة الدستور، وأخيرا ضمانات مخرجات الحوار الوطني .[2]

3.1. معيقاته :

من الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها مؤتمر الحوار اليمني، إقصاء شباب الثورة وهم فئة من الطلاب والمثقفين والناشطين، الذين شكلوا نواة الحراك الثوري، بالإضافة الى تهميش بعض الشخصيات ذات الحضور والإجماع الوطني، خاصة تلك التي تفاعلت مع الثورة، وساهمت في التوجيه والإرشاد أثناء الأحداث الخطيرة والصعبة التي مر بها اليمنيون، فبدلا من اعتماد الديمقراطية والمساواة في التمثيل لإعطاء الحوار اكبر قدر من المصداقية والشفافية، حلت المحاصصة والتقاسم بالشكل الذي أدى إلى تهميش أصحاب الرؤى والأفكار، التي من شأنها تحقيق أهداف الثورة، و الأغرب أن يتم ذلك بتواطؤ من المجتمع الدولي.[3]

---

[1] تقرير الجزيرة، **مؤتمر الحوار الوطني**، 16-06-2013، د ر ص، متوفر علي الموقع http://cutt.us/m6Qkz اطلع عليه بتاريخ 2017/12/4 على الساعة 6

[2] خالد احمد الرماح،الحوار **السياسي في اليمن والسبيل الى التوافق**،مركز الجزيرة للدراسات،26-3-2014،د رص متوفر علي الرابط http://cutt.us/JT2ya اطلع عليه بتاريخ 23-02-2018 على الساعة 9

[3] يوسف بوفيجليين، ،عبده جميل المخلافي، **إنصاف الجنوب والاستجابة لنبض الشارع ...مفتاح نجاح حوار الفر قاء في اليمن**، مجلة قنطرة،2013 د ر ص،متوفر علي الرابط،http://cutt.us/2NSy7 اطلع عليه في 05-02-2018 على الساعة 10.

وقد عبرت الناشطة السياسية ،وإحدى رموز ثورة فيفري 2011 توكل كرمان والتي حازت على جائزة نوبل للسلام، من خلال صفحتها الرسمية على الفيسبوك، في أول أيام الحوار الوطني الشامل في اليمن، بمايلي :" نظرا لبقاء الجيش منقسما وبسبب اختلال تمثيل الشباب والمرأة والمجتمع المدني في مؤتمر الحوار، حيث جرى تمثيلهم ديكوريا ووهميا وغير حقيقي، في الوقت الذي تم فيه الزج بالكثير من المتورطين بقتل الشباب والمحرضين على قتلهم، للمشاركة في المؤتمر، لذلك ولغيرها من الأسباب يمكن القول أن هذا ليس مؤتمر الحوار الذي طالبنا به ودعونا إليه " .

إن كلام هذه الناشطة اليمنية، ينسحب على حزب الرئيس علي عبد الله صالح الذي أعطي نسبة كبيرة من مقاعد المؤتمر، والأخطر ما في هذا التمثيل، أن تضم قائمة المؤتمر الشعبي العام شخصيات متورطة في قتل شباب الثورة، فضلا عن قضايا فساد بالإضافة إلى تجاهل مناطق يمنية ذات مساحة واسعة، و ثقل ديمغرافي كبير، مثل محافظة (تعز) التي تم إقصاؤها وتهميشها، ولحقت بها محافظتي (إب) و(الحديدة) وبالمقابل إعطاء تمثيل صعده للحوثيين فقط، مع وجود طوائف أخرى، خاصة السلفيين فضلا عن بقية القبائل، مما صنف ذلك بالخطأ الاستراتيجي لمؤتمر الحوار اليمني.[1]

وعلى ذكرالحوثيين فبعد رفضهم للمبادرة الخليجية، وعدم اعترافهم بالانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس هادي، أعلنوا في مارس 2013 رفضهم المشاركة في جلسات الحوار الوطني، بحجة ان " البلاد تعيش تحت الوصاية الأجنبية وان السفير الأمريكي هو من يدير الأمور " ،وقد جرى لقاءا تشاوريا غير رسمي بمدينة (بوتسدام) الألمانية، ضم شخصيات سياسية إلى جانب ممثلين من تكتل اللقاء المشترك والحوثيين ومن اجل إقامة حوار جامع وشامل، صدرت عن اللقاء مبادرة سياسية، اشترط من خلالها (أنصار الله) مرجعية للمؤتمر بثلاث اطر محلية وإقليمية ودولية، فالإطار المحلي يضم الأهداف العامة لثورة شباب التغيير والحراك الجنوبي، وحركة الحوثين السلمية وبخصوص الإطار الإقليمي، فمرجعية ذلك المبادرة الخليجية، وقبلها اتفاق الدوحة الخاص بوضع صعده بتاريخ فيفري2008 ،وأخيرا الإطار الدولي بنص قرار مجلس الأمن 929 والقرار931 لعام 1994* ، والقرار رقم 2014 لعام 2012، والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وبعد فترة أضافوا عشرة شروط أهمها ان لا يكون الحوار بوصاية أجنبية، وضرورة تنديد المؤتمر بالانتهاكات الأمريكية للسيادة اليمنية ، ثم حياد المؤسسة العسكرية والأمنية وعدم تدخلها في السياسة ،بالإضافة إلى اعتزال رموز النظام القديم وإحالتهم على قانون العدالة

[1] الهام المانع، **المبادرة الخليجية لن تخرج اليمن من أزمتها**، 2011 ، موقع قنطره، د ر ص ، متوفر علي الرابطhttp://cutt.us/A81rR اطلع عليه بتاريخ 12-12-2017 على الساعة 12

***القرار** 929،**و القرار** 931:طالب من خلالهما مجلس الأمن من الأطراف اليمنية وقف قتل المدنيين ووضع حد لفوضى السلاح جراء الحرب الأهلية هناك.

الانتقالية، وفي 31 ماي 2013 أعلنوا المشاركة في الحوار[1]، و بعد ذالك انسحبوا، إما فصائل الحراك الجنوبي، فقد اعتبرت ان هذا الحوار لامعنى له، كونه مغالطة لتغطية الواقع على الأرض، وأنهم انتهجوا النضال السلمي لاستعادة الاستقلال منذ سنين إلا أن ذلك لم يتحقق، إلى جانب العوار الذي لحق بالمؤتمر، نتيجة التمثيل الهزيل لمختلف شرائح المجتمع اليمني.[2]

لقد واجه الحوار اليمني قضايا غاية في الخطورة من حيث الطرح والمعالجة بالرغم من تشكيل لجان متخصصة لتقديم الحلول الناجعة، ومن هذه القضايا قضية صعده ومشكل الطائفية بين الشيعية والسلفيين هناك، ناهيك عن حروب الحوثيين مع السلطة 2009.2004 ،وما خلفته من مآسي وتهميش،وقضية الحراك الجنوبي و مطالب الانفصال، وملف النازحين والأموال والأراضي المنهوبة، ومشكل الهوية الوطنية (تعدد الولاءات)، وتشكل الدولة (مركزية او فدرالية)، ولحل كل هذه القضايا تم التوافق على مشروعين هما

أ. تقسيم البلاد إلى إقليمين شمالي وجنوبي، وفق حدود شطري اليمن قبل الوحدة.

ب. تقسيم البلاد إلى ستة أقاليم، وفق معايير جغرافية ومناطقية محددة.

ونظرا لعدم الفصل في الأمر، رفع الملف إلى رئاسة الجمهورية التي أصدرت قرار بتشكيل لجنة برئاسة الرئيس هادي وعضوية 21 شخص، لدراسة الخيارين وتحديد عدد الأقاليم وولايات كل إقليم، على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى لجنة صياغة الدستور، وبعد أربعة عشر يوما، قدمت اللجنة تقريرها النهائي أي بتاريخ 10 فيفري 2014 حيث أقرت المشروع الثاني اي تقسيم البلاد إلى ستة أقاليم، واعتماد النظام الفيدرالي، هذا التقسيم لم يعجب الحوثيين، الذين دخلوا في صراع مع اللجنة لاعادة النظر فيه، بحجة وان إقليم (أزال) لم يعط منفذ بحري، وهو يخلوا من اي ارض تحتوي على النفط، حيث اعتبروا ذلك محاولة لتفقير الإقليم الذي تنتمي اليه الجماعة جغرافيا، لذلك لم يوقع ممثلها (صالح هبره) على مشروع التقسيم[3] ،أما ممثلي الجنوب فقد فضلوا الانسحاب لان تحويل اليمن الى فدرالية لا يلبي طموحاتهم في الانفصال، رغم إعطاء الأقاليم صلاحيات واسعة في ظل المشروع الجديد تفاديا لانشطار اليمن، وبذلك لم تجد مشكلة الجنوب حلا لها في ظل المشروع الجديد، فوضع بذلك المؤتمر في مأزق سياسي كبير[4] ذلك ان كثير من المراقبين والمحللين يعتبرون هذه القضية، بمثابة المفتاح الرسمي لحل كل القضايا اليمنية العالقة،

[1] احمد أمين الشجاع، مرجع سابق، ص ص 107-108

[2] يوسف بوفجلين، عبده جميل المخلافي، مرجع سابق د ر ص.

[3] حمود ناصر القدمي، مرجع سابق، ص ص 46 -.47

[4] أسماء طارق فتحي سعد، مرجع سابق، د ر ص.

ويرونها الإشكالية المركزية التي تنبني على حلها جمله من القضايا، وفي مقدمتها شكل الدولة، و مبادئ الدستور، ومؤسسه الجيش، وقضية صعده.[1]

وهناك دراسة بحثية قدمتها جامعه راديوت الهولندية بالتعاون مع مؤسسة (اوام) للتنمية باليمن، حول فاعليه مؤتمر الحوار الوطني اليمني، اعتمدت فيه على تحاليل وأراء منظمات المجتمع اليمني، بالإضافة إلى رصد حوالي 80 دراسة و تقرير دولي وقد خلصت الى جمله من نقاط القوى والضعف للحوار اليمني، فمن مواطن النجاح المشاركة المعتبرة من القوى السياسية المجتمعة، خاصة الحوثيين والحراك الجنوبي و بعض شباب التغيير والمرأة، ثم الإعداد المادي و السياسي الجيد، والتقارب الذي حدث أثناء جلسات النقاش، والإجماع الذي حظيت به معظم القضايا الوطنية، حيث أصبحت مقررات المؤتمر مرجعيه لأي اتفاق مستقبلي، أما مواطن الضعف فتتمثل في غياب الشفافية في اختيار أعضاء المؤتمر، مع سيادة الأهواء السياسية والمصلحة الحزبية الضيقة، والانحياز في تحديد خارطة المشاركين، وغياب الثقة بين الكتل المتفاوضة وبالتالي الفشل في حل النزاعات من قبل الوفود المشاركة، والتي جزء منها شارك من اجل عرقلة الجهود التفاوضية، وبعضها من اجل المال، حيث صرفت مخصصات ضخمه في هذا الحوار، بالإضافة إلى غياب الاختيار الجيد لأجنده الحوار، أين تم الخلط بين القضايا المصيرية و القضايا الثانوية، التي تم الخوض فيها كثيرا على حساب المواضع الحيوية، التي ترتكز عليها المصالحة الوطنية، كقضية الجنوب وصعده، وبناء الدولة و الجيش وغيرها، ناهيك عن غياب قياده ديمقراطيه للمؤتمر، والميل الكلي في اتجاه رأي المبعوث الاممي، الذي حدد مسار القضايا المصيرية، وأخيرا عدم وجود آليات التنفيذ لمخرجات المؤتمر إلى الواقع (غياب الضمانات بين الجماعات المتحاورة والمتصارعة في نفس الوقت).[2]

لقد لامست هذه الدراسة البحثية، الكثير من جوانب الحقيقة، في ما يخص مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، لكن بالمقابل أهملت العامل الخارجي، الذي كان له نظريا الدور الايجابي في الدفع بالعملية السياسية، من خلال المبادرة الخليجية وهذا الحوار بهدف إنجاحهما، لكن ليس خفيا على احد أن الموقف الدولي هذا نابع من المصالح الخاصة، التي يسعى لتحقيقها والحفاظ عليها، و لو تطلب ذلك إفشال الحوار بكامل ه[3] وقد ذكر مصدر المعلومات في جهاز الأمن القومي اليمني لصحيفة (الاتحاد)، استحداث غرفه عمليات أمنية، تديرها عناصر من الاستخبارات الامريكيه، داخل قاعدة عسكرية أعلى جبل (نقم) بصنعاء، مزودة بأحدث الاجهزه، مهمتها رصد ومراقبه إنحاء العاصمة خصوصا

[1] الهام المانع، مرجع سابق، د ر ص.
[2] موسى علايه وآخرون، **لماذا فشل الحوارالوطني اليمني 2013 في منع الصراع**، جامعة راديوت هولندا، د ر ص، متوفر على الرابط http://cutt.us/BnwQv اطلع عليه بتاريخ 01-01-2018، الساعة 6
[3] الهام المانع، مرجع سابق، د ر ص

المنشات الحكومية، بما فيها منزل الرئيس هادي، وانه منذ انتخاب هذا الأخير زاد التدخل الأمريكي في شؤون اليمن.[1]

استكمل الحوار الوطني جلساته في ظروف استثنائية، حيث شهدت البلاد حاله من الانفلات الأمني والتدهور الاقتصادي، فقد تم تنفيذ سلسلة من الاغتيالات لبعض السياسيين والمسئولين مثل اغتيال احمد شرف الدين عضو المؤتمر الوطني عن الحوثيين، كما اندلعت اشتباكات بينهم وقبيلة آل الأحمر المدعومة من حزب الإصلاح الاخواني (صراع طائفي سياسي)،وفي الجنوب قصف تنظيم القاعدة إحدى المطارات العسكرية بعد تدخل القوات الأمريكية في منطقه حظر موت لتحرير رهائن كانوا محتجزين لديها هناك، وفي خضم كل هذا رأت الوثيقة الختامية النور، لكنها جاءت على شكل اتفاق جزئي، نظرا لعدم توضيحها للملامح المستقبلية للدولة، فقد اكتفت بالقول أن اليمن سيكون فيدرالي، ونظام الحكم برلماني، ولم يتم توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الفيدرالية رغم تحديدها[2]، وهذا معناه أن الحوار الوطني في اليمن نجح نظريا، لأنه حقق قدرا معينا من طموحات اليمنيين فيما يتعلق بمواصفات الحكم الراشد، لكن واقعيا فشل لأنه لم يلتفت لقضايا العدالة الانتقالية، في ما يخص محاسبه المجرم وإنصاف الضحية، إضافة إلى عدم تكريسه للمصالحة الوطنية، وهذا ما أدى إلى استمرار الصراعات بل وزادت حدتها ووصلت بذلك العملية السياسية السلمية إلى نفق مسدود، فتح المجال لاستعمال القوة وفرض منطق الأمر الواقع.[3]

2. وصول الحوثيين إلى السلطة

بحلول سنة 2014، تهيئة الظروف على جميع الأصعدة للتمدد الحوثي داخل المحافظات اليمنية، حيث بسطوا نفوذهم العسكري والسياسي شيئا فشيئا إلى إن سيطروا على مقاليد الحكم في البلاد، هذه السيطرة التي تمت على النحو التالي:

أولا: إجلاء الجماعة السلفية

تم ذلك جبرا من منطقة (دماج) بمحافظة صعده،من طرف مليشيات أنصار الله، حيث تخلت الدولة ممثلة في الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني عن واجبها في منع هذا

[1] عقيل الحلاني، **تحذير من فشل الحوار الوطني بسبب قانون المصالحة**، صحيفة الاتحاد، 13-01-2013، د ر ص متوفر علي الرابط،http://cutt.us/P8flr اطلع بتاريخ 22-01-2018

[2] أسماء طارق فتحي سعد، مرجع سابق، د ر ص،

[3] وردة العواضي، **هل فشل الحوار اليمني؟** ، مقابلة مع الباحث في قضايا الفكر عصام القيسي، موقع الحوار المتمدن،23-01-2014، درص، متوفر على الرابطhttp://cutt.us/xkec4، اطلع عليه بتاريخ 12-03-2018

التهجير ألقصري، بل أكثر من ذلك ضغطت السلطة على السلفيين للخروج تنفيذا لرغبة الحوثيين، وتعتبر هذه الحادثة بداية التوسع الحوثي خارج محيط صعده.[1]

ثانيا: الزحف على محافظة (عمران)

حيث وصل الحوثيون إلى منطقة (الخمري) مسقط رأس اكبر مشايخ اليمن، الشيخ عبدا بن حسين الأحمر، وذلك بتاريخ 9 فيفري 2014، وفي اليوم التالي فجروا منزله، وبعد ذلك حاصروا المنطقة العسكرية السادسة التي يوجد بها اللواء 310 بقيادة العميد حميد ألقشيبي، المحسوب هو وآل الأحمر على الحزب اليمني للإصلاح (الإخوان)، كما كان له دور كبير في قتال الحوثيين أثناء حروبهم ضد السلطة (2009/2004)فبسقوط اللواء ومقتل قائده ثم الاستيلاء على المعدات العسكرية وتوسعوا جغرافيا، وزادت إمكانياتهم المادية والبشرية لحصولهم على مقدرات المحافظة، وانضمام الداعمين لهم من المدنيين والعسكريين إما خوفا أو طمعا وبسقوط محافظة عمران اسقط الجدار الفاصل بين صعده والعاصمة صنعاء.[2]

وبخصوص هذا التوسع، يعتقد بعض المحللين انه تم بتسهيلات وربما بتواطؤ وعن طريق صفقات سياسية، وما يؤكد هذه الشكوك مايلي:

- زيارة الرئيس هادي لمدينة عمران، وإعلانه أن المحافظة في حضن الدولة، بالرغم من استيلاء الحوثيين عليها، قبل أسبوعين من تاريخ الزيارة.
- عدم إصدار الرئاسة ووزارة الدفاع بيانا توضيحيا، لما حدث في محافظة عمران واقتحام اللواء 310، ومقتل قائده اي تخلي الدولة مرة اخرى عن واجبها، مادفع بالقادة العسكريين إلى التسابق لإعلان ولائهم لجماعة أنصار الله.
- عدم محاسبة القادة العسكريين والأمنيين، الذين سلموا عتادهم ومعسكراتهم مسبقا إلى الحوثيين، بل وعدم محاسبة الحوثيين لاستيلائهم الكامل على اسلحة الدولة، ونقلها لصعده على مرأى ومسمع من الرئاسة والدفاع -
- رغبة الرئيس هادي، في التخلص من نفوذ الحزب اليمني للإصلاح الذي كان يسيطر على جزء هام من المواقع والهيئات العسكرية مع آل الأحمر.[3]

[1] سلمان العماري، **دماج..الحصار و النار**، مجلة البيان، 03-06-2014، ، د ر ص ،متوفر على الرابط http://cutt.us/pMhbf اطلع عليه بتاريخ 2018/2/15،على الساعة 6

[2] ايرم نيوز، **عمران تسقط بيد الحوثيين**، 09-07-2017، د ر ص، متوفر على الرابط http://cutt.us/YVPiM اطلع عليه بتاريخ 2018/2/13 على الساعة 8.30

[3] امل عالم، مرجع سابق، د ر ص

- زيارة وزير الدفاع محمد ناصرأحمد لمعسكرات الحوثيين بعمران،والتقاط الصور التذكارية معهم، وعدم تنديده بما حدث.[1]

ثالثا: إسقاط العاصمة

والذي بدأ باحتلال ميليشيات الحوثي للمواقع والتحصينات العسكرية، بعد الاستيلاء على منطقتي (أرحب)و(الجوف) المتاخمة لصنعاء بعدها استغلت الجماعة الظروف التي تهيأت لها بقصد أو بغير قصد، والمتمثلة في قرارات الحكومة، برفع أسعار المشتقات النفطية بتاريخ 30 جويلية 2014، وما صاحب ذلك من تذمر شعبي، استغل ووظف في القيام بالمظاهرات المناوئة، وتهيئة الساحات العامة للاعتصامات من طرف الحوثيين، رافعين شعار إسقاط القرارات الاقتصادية، ثم تلى ذلك حصار العاصمة، والتمركز في مداخلها من الجهات الأربعة، وبالرغم من تراجع الحكومة عن الزيادة التي رفعتها وتخفيضها ، إلا أن الحصار استمر إلى غاية سقوط العاصمة يوم 21 سبتمبر 2014.[2]

هناك غموض حول السقوط السريع لصنعاء والذي تم دون مقاومة، علما أن قوات الحوثي كانت حوالي 5000 مقاتل مقابل 100 ألف جندي من الحرس الجمهوري، أي أن هناك تواطؤ من بعض القيادات العسكرية،[3] بالإضافة إلى شخصية الرئيس هادي، فمن نقاط ضعفه البطء في اتخاذ القرارات، والفشل في حل المشاكل التي يعاني منها اليمن بالإضافة إلى ذلك ساعدت تقديراته الخاطئة على الصعود السياسي و العسكري للحوثيين حتى وصلوا إلى الاستيلاء على العاصمة[4]، حيث سيطروا على مبنى الرئاسة ووزارة الدفاع ومقر الإذاعة والتلفزيون، إضافة إلى المؤسسات الحكومية الأخرى،و بذلك فقد الرئيس هادي القدرة على كبح جماحهم، الذي وصل حد الانقلاب عليه. [5]

رابعا : التوقيع على اتفاقية السلم والشراكة

والتي تمت بين السلطة والأطراف السياسية وعلى رأسها جماعة الحوثي في نفس اليوم الذي سقطت العاصمة، حيث نصت على:

- تشكيل حكومة كفاءات، تمثل مختلف المكونات الأساسية للمجتمع اليمني.
- تحقيق توافق على دستور جديد عبر لجنة صياغة الدستور،واللجنة الوطنية للرقابة.
- يتم مراجعة عضوية الهيئة الوطنية للرقابة، على مخرجات الحوار خلال 15 يوم.

---

[1] راجح بادي المرجع السابق، ص173

[2] احمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 7

[3] صالح حميد، مرجع سابق، د ر ص

[4] أمل عالم، مرجع سابق، د ر ص

[5] ناصر محمد علي الطويل،**مستقبل اليمن** بعد سيطرت الحوثيين على السلطة في اليمن، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،ص6

تعمل الهيئة الوطنية من خلال الإشراف على لجنة صياغة الدستور، وضمن قضايا أخرى على معالجة شكل الدولة.

كما تم التوقيع على الملحق الأمني من طرف الحوثيين بعد التحفظ عليه، والذي نص على أن تتولى الدولة مهامها في الحفاظ على الأمن والحماية للبلاد.

يرى بعض المحللين السياسيين، أن الشكوك نفسها تحوم حول هذه الاتفاقية، لأنها وقعت في نفس اليوم الذي سقطت فيه العاصمة، فهل يمكن أن يكون ذلك قد اعد سلفا ؟ وخاصة إذا علمنا أن هناك مأخذ أخذت على هذه الاتفاقية ومنها :

- الاتفاق لم ينص على إعادة سلاح الدولة المنهوب من قبل جماعة الحوثي.
- تجاهل سيطرة الحوثيين على مؤسسات الدولة، فالاتفاق لم يطالب بالانسحاب منها.
- الاتفاق ألغى الاعتراف بالدستور، الذي اشتغلت علية لجنة الصياغة وتم التوافق على دستور جديد.

كما تم إعادة النظر في شكل الدولة، أي إلغاء مشروع الأقاليم (النظام الفيدرالي) بالإضافة إلى أن الاتفاق أصبح احد أسس التسوية المستقبلية، ومعنى ذلك إفراغ لمخرجات الحوار الوطني، وإعادة ترتيب البيت اليمني بما يخدم مصلحة الجماعة.[1]

خامسا : تشكيل حكومة كفاءات

بعد أكثر من شهر ونصف من سقوط العاصمة، وتوقيع اتفاقية السلم والشراكة الوطنية، تم التوافق على تشكيل حكومة كفاءات برئاسة المهندس خالد محفوظ بحاح والتي لم تستمر لأكثر من شهرين، حيث قدمت استقالتها نتيجة عدم قدرتها على إدارة الدولة، بحكم سيطرت(أنصار الله)على مفاصل الدولة، حيث أصبحوا هم مصدر القرار السياسي في البلاد، وقد تلى ذلك بساعات تقديم الرئيس هادي استقالته أي بتاريخ 22 جانفي 2015 ،مبررا ذلك باختطاف الجماعة لمدير مكتبه أثناء ذهابه للرئاسة لتسليمه مسودة الدستور بتاريخ 17 جانفي 2015، بالإضافة إلى الضغوطات التي مورست عليه، والمتمثلة في محاولة إجباره على إصدار قرارات جمهورية لتعيين قيادات حوثية في مناصب حكومية، بما فيها منصب نائب الرئيس حسب ما يزعم به مؤيدوه.[2]

سادسا: الإعلان الدستوري للحوثيين

سبقه فرض الجماعة الإقامة الجبرية على الرئيس وطاقم حكومته، كرد فعل على استقالته، لكن فرار هادي ليلا من صنعاء إلى عدن دفع بها إلى القيام بإجراء استباقي، تمثل في الإعلان الدستوري، الذي صدر في2015/2/6 والذي نص على مايلي :

[1] احمد ناصر القدمي، مرجع سابق، ص 48

[2] BBCعربي، **استقالة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي** ، د ر ص ، متوفر على الرابط http://cutt.us/JQBFO اطلع عليه بتاريخ 2018/2/21 على الساعة 18.

- يستمر العمل بأحكام الدستور النافذ، ولا تعارض على أحكام هذا الإعلان .
- اللجنة الثورية العليا هي المعبر عن الثورة، وتتفرع عنها اللجان الثورية في المحافظات والمديريات في أنحاء الجمهورية .
- يتشكل بقرار من اللجنة الثورية، مجلس وطني انتقالي عدد اعضائة 551 عضو، يحل محل مجلس النواب المحل، ويشمل المكونات غير الممثلة فيه، ويحق لأعضاء المجلس المحل الانضمام إليه.
- يتولى رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية مجلس رئاسة، مكون من 5 أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني، وتصادق على انتخابهم اللجنة الثورية .
- يكلف مجلس الرئاسة من يراه من أعضاء المجلس الوطني او من خارجه، بتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية .
- تختص اللجنة الثورية باتخاذ كافة الإجراءات و التدابير الضرورية لحماية سيادة الوطن، وضمان امنه واستقراره، وحماية حقوق وحريات المواطنين .
- تحدد اختصاصات المجلس الوطني ومجلس الرئاسة والحكومة، بقرار مكمل للإعلان تصدره اللجنة الثورية .
- تلتزم سلطات الدولة الانتقالية خلال مدة أقصاها عامين، بالعمل على انجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية. [1]

وفي ما يخص ردة فعل جماعة الحوثيين المباشر على هروب الرئيس هادي، فقد حاولت اغتياله، من خلال إرسال طائرة عسكرية لمهاجمة مقر إقامته بقصر المعاشيق بعدن، وذلك بتاريخ 19 إلى 20 مارس 2015 ،إلا أن المحاولة باءت بالفشل وفر الرئيس إلى السعودية.

3. إشكالية الشرعية

إن الصعود القوي والسريع لمعظم التيارات الدينية والسياسية والقبلية في اليمن يعود سببه إلى الانهيار طويل المدى للدولة، حيث فشل النظام طيلة فترة الحكم (1962.2011) في توفير معظم الخدمات الأساسية للمواطن، مما اجتاح ذلك الفرصة لظهور هذه الحركات ومنها الحركة الحوثية الشيعية، التي أصبحت في وقت قصير رقما أساسيا في المعادلة السياسية اليمنية، بالإضافة إلى الجماعات السنية الأخرى كالإخوان والسلفيين والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش وغيرها.

لقد دخل الحوثيون السياسة من بابها الواسع، وذلك منذ قيام الوحدة اليمنية 1990 أين تم فتح المجال للتعددية الحزبية بتأسيسهم حزب الحق، الذي كان في الأصل عبارة عن هيئة

[1] **الإعلان الدستوري**، www.youtube.com ،متوفر على الرابط http://cutt.us/Z95WA اطلع عليه بتاريخ 2018/2/20

علمية عقدية حملت اسم "الشباب المؤمن" 1991، اقتصرت مهمتها على نشر تعاليم المذهب الزيدي، ليشارك الحزب بعد اعتماده في الحياة النيابية 1993 إلى 1997 وبعدها بدأ بتوسيع نشاطه من صعده إلى بقية المحافظات في عهد زعيمه حسين بدر الدين الحوثي، ليصبح النواة للحركة الحوثية، في مواجهة حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يجمع بين مكونات اخوانية وسلفية وقبلية، كما تحولت الحركة أيضا إلى منافس شرس ضد الحزب الحاكم، ودخلت مع السلطة في حروب طويلة وعديدة، امتدت جولاتها ما بين 2004 إلى 2009 ،وفي سنة 2011 حملت الحركة اسم (أنصار الله) وزعيمها عبد الملك بدر الدين الحوثي، حيث فضلت خيار المشاركة في الثورة اليمنية ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح.[1]

ان المشهد السياسي اليمني تميز بتعدد الأقطاب، نتيجة عدم اجتماع السكان والأهالي على هوية وطنية واحدة، بداية بنشأة الجمهورية 1962 مرورا بقيام الوحدة سنة 1990، ثم الحرب الأهلية 1994 ووصولا إلى الثورة اليمنية 2011 ، هذه الأخيرة التي عززت الاختلاف بين تلك المكونات، والتي ادى اجتماعها في مؤتمر الحوار إلى التقارب في وجهات النظر، و أدى جلوسها على طاولة المفاوضات إلى إمكانية تجاوز خلافاتها، لكن بفشل ذلك الحوار أصبح الوضع أكثر راديكالية واستقطابا إلى أقصى الحدود، وأدى إلى إضعاف الروابط التاريخية والثقافية فيما بينها، ثم إن التغير المستمر في موازين القوي، دفع كل جماعة من الجماعات المتصارعة، إلى التفاؤل بإمكانية تحقيق الهيمنة على الآخرين وهذا ما حدث بالضبط مع الحوثيين، حيث استفادوا في تكريس سلطتهم وبسط نفوذهم ،من انعدام الثقة لدى الشعب في وجود سلطة مركزية، بل وحتى في العملية السياسية برمتها كحل لمشاكلهم، أين تولدت لديهم خيبة أمل كبيرة نتيجة عملية تفاوض طويلة وشاقة وحكومة انتقالية معدومة الفعالية، فضلا عن عدم وجود شخصية قيادية توحدهم، فالرئيس هادي رغم الدعم الداخلي والخارجي له لكن لم يكن قادرا على ضمان الوحدة بين اليمنيين، بل وعجز عن ذلك حتى بين حلفائه.[2]

وباستفادة الرئيس صالح من العفو وفق ما جاءت به المبادرة الخليجية، ثم مشاركة حزبه في الحوار الوطني، وصلت الثورة مع نظامه إلى حالة من التوازن في القوة المصحوبة بالجمود، والذي مس مختلف أجهزة الدولة ونشاطاتها فأصابها بالشلل ثم بالانهيار، فالبلاد في عهد صالح ورثت تركة كبيرة وثقيلة من الفساد، وكرس سلطته وإدارته في إضعاف الدولة، وبعد خلعه استخدم حزب المؤتمر الشعبي العام وفلول نظامه للقيام بأنشطة معادية للحكومة الجديدة وللرئيس هادي، وذلك بإشاعة القلق وتوتير الأجواء،

[1] احمد عاطف، **اليمن غير السعيد**، ملفات المستقبل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة01-03-2015، د ر ص
[2] الكسندر ميتريكسي، **الحرب الأهلية في اليمن صراع معقد و آفاق متباينة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،ص2،متوفر على الموقع www.dohainstitute.org

وتعطيل الخدمات من ماء وكهرباء وغاز وسحب المشتقات النفطية من السوق لرفع الأسعار.[1]

وفي خضم هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، حدث تحول جذري في مواقف الأطراف المتصارعة، حيث تمكن الحوثيون وصالح من ترك خلافاتهما جانبا (ولو بشكل مؤقت)، رغم طول الصراع (الحروب العديدة بينهما)، وأقاما تحالفا سياسيا وعسكريا ضد الرئيس هادي وحكومته، ويفسر المحللون ذلك بعامل المصلحة، حيث اراد أنصار الله الاستفادة من حلفاء صالح الأقوياء في الجيش والأجهزة الأمنية، وهو عامل مهم في صعودهم المبكر إلى السلطة، فقد استطاعوا بمهارتهم السياسية كسب تأييد الرئيس المخلوع وأعوانه، وبالمقابل سعي علي عبد الله صالح لاستعادة جزء من السلطة التي خسرها كليا من خلال الحركة الحوثية، أملا منه في أن يتوسع نفوذه السياسي مستقبلا عن طريق حزبه المؤتمر الشعبي العام، وبحلول سنة 2014 كانت الظروف على جميع الأصعدة موالية ومهيأة للتمدد الحوثي داخل اليمن، وتوسيع نفوذهم وصولا الى سيطرتهم على مقاليد الحكم[2]، فالرئيس المخلوع صالح لم يعد جزء من الحل بل احد ابرز المعرقلين للعملية السياسية، التي عرفت بالمبادرة الخليجية، والتي منحته الحصانة التي مارس من خلالها السياسة بصورة سلبية ضد الرئيس هادي، هذا الأخير الذي لقي معارضة شديدة من مراكز القوى سواء الحزبية أو القبلية وحتى العسكرية ،والغريب في الأمر أن الحزب الحاكم، والذي شارك في الحكومة بنصف عددها هو نفسه من عارضها وسعى لإسقاطها .[3]

وبالعودة إلى انتخاب الرئيس هادي يوم 21 فيفري 2012 ،فيرى معارضوه من الحوثيين وغيرهم، انه خلافا للمنطق الدستوري تم التمديد له عام بطلب من عدة دول، اي رغبة خارجية وليست داخلية، وانه ليس من صلاحيات مؤتمر الحوار الوطني التمديد لرئيس انتخب مباشرة من الشعب، وبانتهاء سنة التمديد أي في 21 فيفري 2015 ،يكون هادي قد فقد أي صفة شرعية له، فضلا عن عدم شرعيته منذ انتهاء ولايته، ثم أن استقالته التي أعقبت سقوط العاصمة صنعاء بيد الحوثيين غير شرعية، كون مجلس النواب مجمد منذ فيفري 2011 ولا يزال التمجيد ساري المفعول، لذلك فالمجلس فاقد للشرعية بحكم انتهاء ولايته وبحكم الإعلان الدستوري التي أقرته جماعة أنصار الله. [4]

---

[1] محمد الغابري، مرجع سابق، د ر ص

[2] اكسندر ميتريسكي، مرجع سابق، ص 4

[3] عبد الوهاب العمراني، **إشكالية الشرعية في بلدان الربيع العربي...اليمن نموذجا**، صحيفة رأي اليوم 31-08-2014،متوفر على الرابط http://cutt.us/UTqc4 اطلع عليه بتاريخ 2018/2/10

[4] موقع العهد الإخباري، **ما مدى شرعية الرئيس المستقيل ..من الأساس**، 21-02-2015 ، د ر ص متوفر علي الرابطhttp://cutt.us/kRoTR اطلع عليه بتاريخ 2018/03/8 ،على الساعة 8

بينما يرى أنصار الرئيس هادي وخصوم الحوثيين، أن ما قام به هؤلاء يعد انقلاب على الشرعية الدستورية وأنهم فرضوا أنفسهم بالقوة، إضافة إلى وضع الرئيس تحت الإقامة الجبرية لعدة شهور، ثم إجباره على الاستقالة، ثم إصدارهم الإعلان الدستوري بشكل انفرادي، والذي تضمن حل البرلمان وتولي اللجنة الثورية للرئاسة، وانه بعد لجوءه إلى عدن اصدر بيان رئاسي بختم لجمهورية اليمنية، أكد فيه على ان كل القرارات الصادرة منذ 21 سبتمبر 2015 باطلة وغير شرعية، فضلا عن تراجعه على الاستقالة، وما يؤكد شرعيته هو التأييد الشعبي الذي اعتبر البيان الرئاسي خطوة نحو كسر الانقلاب الحوثي، ثم الدعم الإقليمي والدولي من خلال غلق السفارات في صنعاء ونقل بعضها إلى عدن، مثلما حدث مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهي رسائل سياسية موجهة للحوثيين من قبل دول الجوار والقوى الكبرى، بأن عدم التراجع عن الانقلاب تقابله عزلة دولية ضدهم، وهكذا أصبح النموذج الليبي الأقرب إلى اليمن من خلال وجود حكومتين، الأولى بعدن معترف بها إقليميا ودوليا وحكومة في صنعاء تسيطر على جماعة الحوثي وحلفائها في الداخل والخارج.[1]

وما يجب الإشارة إليه من خلال الواقع اليمني، أن هناك جماعة ترفض الاعتراف بالشرعية الدستورية للرئيس هادي، وتعتبر نفسها قد حلت محلها، وبعبارة أوضح فإن الحوثيين يعتبرون أنفسهم السلطة الشرعية من خلال امتلاكهم الشرعية الثورية، أي أن ما قاموا به هو استكمال لأهداف ثورة فيفري 2011 ،وتصحيحا لمسار التسوية السياسية وان هذه الشرعية هي من فتحت لهم أبواب المدن اليمنية طوعا وصولا إلى صنعاء،[2]

وحول مشكلة الشرعية، قالت السيدة (نتاي وايزمان)، كبيرة مديري مشروع مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان بكلية الحقوق بجامعة كولومبيا، انه "من الصعب حقا معرفة من هو الزعيم الشرعي في اليمن" ، أما (ستوارت كيس مارسلن) كبير الباحثين في القانون الدولي بجامعة بريتوريا، فقد ذهب إلى ابعد من ذلك حين قال "أن السلطة الحاكمة هي من يسيطر على الدولة، ممثلة في الأرض والقوات المسلحة وفي هذه الحالة تكون الجهة المسيطرة هم الحوثيون "، لكن يجب الإشارة هنا انه بدون اعتراف دولي تبقى شرعية هؤلاء ناقصة[3]، مع العلم أن المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة من ساهم في ظهور الحوثيين كقوة جديدة وبديلة عن الإخوان، الذين أفرزهم الربيع العربي والمدعومين من تركيا وقطر، حيث تشكل تحالف دولي غير معلن هدفه تقويض هذه التجارب السلطوية الجديدة، لاعتقاد الغرب أن الجماعات الإرهابية كالقاعدة وغيرها افرزها المكون السني،

[1] احمد عاطف، المرجع السابق، د ر ص.

[2] خير الله خير الله، **لب المشكلة في اليمن**، مجلة العرب، 29-05-2015، د ر ص، متوفر على الرابط http://cutt.us/5yKiv، اطلع عليه بتاريخ 2018/3/3 ،على الساعة 11

[3] تقرير ايرين نيوز، **حرب السعودية على اليمن**، 03-04-2015، د ر ص، متوفر علي الرابط http://cutt.us/gKTBv،اطلع عليه بتاريخ2018/1/3

لذلك سعت إلى إضعافه فزاد نفوذ الشيعة، ثم لاعتقاد الولايات المتحدة ان وجود جماعة الحوثيين في اليمن اقل خطورة على مصالحها من سيطرة الإخوان على الحكم، بالرغم من شعاراتهم المناوئة لها فأقوالهم لا ترقى إلى أفعال على الأرض ضدهم ،حسب ما يعتقد به الأمريكيون[1].

المبحث الثاني : عسكرة الصراع في اليمن وانعكاساته

ان التدخل العسكري في اليمن والدعم المطلق لاطراف النزاع هناك، نقل الصراع السعودي الايراني الى حالة الصدام المباشر، والذي لم ينتهي بفائز بينهما لكن بخاسر اكبر هو اليمن .[2]

1. التدخل الايراني في اليمن (دعم الحوثيين)

الحوثيون، الشباب المؤمن، أنصار الله، تسميات عديدة لجماعة واحدة تعتبر مكون أساسي من مكونات المجتمع اليمني، ينتمي أتباعها الى الجارودية إحدى فرق الزيدية الشيعية، التي تتقارب مع المذهب الإيراني(الاثناعشري)، حيث شكل المذهبان ارضية خصبة للتقارب الحوثي الإيراني بعد سقوط نظام الإمامة في اليمن سنة 1962 ، ووصل هذا التقارب حد التحالف بعد قيام الثورة الإسلامية الخمينية سنة 1979.[3]

وترجع جذور العلاقة الحوثية الإيرانية الى الثمانينيات من القرن الماضي، مع اول تحرك منظم قاده العلامة الزيدي صلاح احمد فليته، حمل اسم اتحاد الشباب الذي انشأه سنة 1986 كهيئة علمية عقائدية لتدريس المذهب الزيدي لشيعة اليمن، وضمن ما تم تدريسه أيضا مادة عن الثورة الايرانية ومبادئها، وبعودة رموز النظام الملكي الذي أطاحت به ثورة 1962 من السعودية ،ومنهم العلامتين مجد الدين المؤيدي، و بد رالدين الحوثي، تجدد النشاط ببعث الحركة الحوثية، التي يعتبر هذا الأخير المؤسس والأب الروحي لها، فضلا على انه هو المفتي والمرشد والزعيم اقتداء بآية الله الخميني، علما انه كان من أصدقائه المقربين، وقد انتقل الى الإقامة بمدينة (قم) قرب طهران مع ابنه حسين، لتبدأ مع هذه الزيارة اكبر عملية تدريب لأنصار الحوثي، حيث سافر المئات من شباب الحركة ليتدربوا على يد الحرس الثوري الإيراني، وهكذا بدأت الجماعة تتشكل تدريجيا، الى ان تبلورت كتنظيم سياسي له طابعه الخاص، وحتى تسميتها بالحركة الحوثية لم يطلق عليها إلا سنة 2004 تاريخ اول حرب لها مع النظام اليمني[4]، وعلى مدار الحروب الستة التي امتدت الى

---

[1] حمود ناصر القدمي، مرجع سابق، ص 54.

[2] غسان شبانه، **عملية عاصفة الحزم الأهداف و المخاطر**، مركز الجزيرة للدراسات، 22-04-2015، د ر ص متوفر على الرابط http://cutt.us/jr8L9 اطلع عليه بتاريخ 2017/12/5 على الساعة 19

[3] احمد امين الشجاع، مرجع سابق، ص 240

[4] عبد الحكيم عامر الطحاوي، مرجع سابق، ص ص 98-100

غاية 2009 ،يذهب بعض الخبراء الإستراتيجيون الى تفنيدها كصراع سياسي طائفي، كما صورها الإيرانيون في الخارج واتباعهم في الداخل اليمني، بل يرونها حروبا عقائدية اديولوجية اندلعت بدافع التبعية للثورة الإيرانية التي تلقى مبادئها وأهدافها شيعة اليمن من المرجعيات الثورية في طهران، لذلك فجهود إيران واضحة في بناء الحركة الحوثية بدءا بدعم الثورة الإسلامية من طرف الشخصيات الحوثية ، وانتهاء بالنشاط السياسي المكثف للحوثيين، من اجل تحقيق جملة من الأهداف لصالح المشروع الإيراني في المنطقة عامة واليمن خاصة، ويرى مناوئيهم انها تتمثل في مايلي:

- إرباك النظام اليمني وإنهاكه، من خلال الزج به في مستنقع الازمات، وتشتيت قدراته.
- تغلغل العناصر الحوثية في مفاصل الدولة واركانها ، والمؤسسات الحكومية العامة . - عقد تحالفات سرية وعلنية، سياسية وعسكرية مع جميع القوى المعارضة في اليمن، بغض النظر عن اتجاهاتها الفكرية والعقدية، وفق مبدأ المصالح المتبادلة. - إثارة الفتن والنعرات الطائفية والمناطقية والعرقية، لزعزعة الامن والاستقرار. - خلق قوة عسكرية في شمال اليمن، لتهديد امن دول الجوار خاصة السعودية، واستكمالا لمشروع الهلال الشيعي، بفرض طوق فكري وسياسي وعسكري على المملكة.
- ايجاد موطن قدم للشيعة في البحر الاحمر لتطويق دوله، وخدمت مصالح إيران .

واستكمالا لهذه الأهداف توسعوا في مناطق الجوف وعمران وحجة وغيرها من المحافظات اليمنية وصولا الى صنعاء،[1] كما وفرت ايران للحوثيين أشكالا مختلفة من الدعم تحقيقا لهذه الأهداف تمثلت في مايلي :

1.1. الدعم السياسي واللوجستي :

امتلك الحوثيون سند شعبي داخل اليمن، انطلاقا من المظلومية التي اكتسبوها خلال حروبهم ضد النظام اليمني السابق،فضلا عن المدد الشعبي لهم في أوساط القبائل الزيدية محليا، وتوثيقهم لروابط مع شيعة المنطقة بدءا بالسعودية والبحرين والكويت والعراق مرورا بلبنان وسوريا وانتهاء بإيران.[2]

قبل ثورة 2011 سعت إيران إلى دعم الحوثيين من خلال الانشطة الثقافية والخيرية برعاية السفارة الإيرانية في اليمن، لكن منذ 2012 عملت على انشاء 3 قنوات يمنية وحوالي 10 صحف فضلا عن المواقع الالكترونية، كما تم تسخير القنوات المحسوبة على

[1] راشد احمد الحنيطي، مرجع سابق، ص ص 75-76
[2] احمد امين الشجاع، مرجع سابق، ص 31

المرشد الإيراني(علي خامنئي)،وحزب الله اللبناني حيث كشفت دراسة ان قناة العالم بثت 47 برنامج عن الحوثيين في 7 أشهر.[1]

سعت ايران على المستوى الإقليمي والدولي لقبول جماعة الحوثي كفاعل رئيسي ومهم في اليمن، رغبة في الحصول على اعتراف دولي بحقهم في السلطة، وقيامها بمد جسور التعاون واقامة علاقات دبلوماسية بين الحوثيين وروسيا والصين، لتعطيل اي قرارات دولية ضدهم من السعودية وحلفائها[2]، هذا من جهة ومن جهة ثانية ،كشفت مصادر استخباراتية غربية ان إيران قامت بتمويل عملية هي الاضخم من نوعها في الشرق الاوسط وبالتحديد في اليمن، حيث اطلقت عليها اسم (شخم زدن زمين)،وتعني بالعربية حرث الأرض، والمقصود إزالة كل ما هو موجود على الأرض تمهيدا لاعادة زراعتها من جديد اي تجريف اليمن سياسيا، وبعث ولاية شيعية جديدة هناك تابعة لإيران، وذكر مصدر في المكتب الإعلامي للتيار السلفي في لبنان، ان هذه العملية تتنوع بين زرع الفتن والقلاقل، وتمويل الاعمال التخريبية، ونشر الخلافات بين الأحزاب، وتعميم الفساد في البلاد، بشراء ذمم بعض المسئولين في الدولة، من قيادات عسكرية ووزراء ومشايخ وإعلاميين، حتى يصرفوا الرأي العام عما يقوم به الحوثيون، من عنف وقتل ونشر التشيع بالقوة، ومن ثمة السيطرة على مفاصل الدولة.[3]

2.1. الدعم العسكري:

وذلك من خلال تدريب مقاتلي انصار الله، حيث اكد تقرير سري لخبراء أمنيين ان ايران تقدم للجماعة دعم عسكريا منذ 2009 على الاقل، وكشف التقرير أن السلطات اليمنية صادرت سنة 2013سفينة (جيهان) الإيرانية، التي كانت تنقل أسلحة الى صعده واوضحت بعض وسائل الإعلام، أن تسهيلات قدمت لميلشيات الحوثي منذ 2012 ليصبحوا مثل حزب الله [4]، وعلى ذكر هذا الأخير فقد تم تسريب وثيقة سرية كتبها السفير الأمريكي السابق في اليمن (ستيف سيتش)، عن تأكيد الرئيس صالح لمدير المخابرات المركزية الأمريكية الجنرال (بيتر ايوس)، بان الأمن لديه أشرطة فيديو تبين تدريب حزب الله للحوثيين، وما يؤكد هذه المعلومات هي المقابلة التلفزيونية للرئيس صالح مع قناة (mbc) يوم 21 جانفي

[1] ممدوح بريك محمد جازي، مرجع سابق، ص 165
[2] لمياء محمود، **الامن القومي العربي كجزء من الامن القومي الشرق اوسطي**، الاخطار وادوار الفاعلين، المركز الديمقراطي العربي،15-12-2017،د ر ص،متوفر على الرابط:http://cutt.us/DAC6M اطلع عليه بتاريخ2018/2/5،على الساعة 10
[3] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص 127
[4] هشام بشير، مرجع سابق، د ر ص .

2009، حيث قال ان تدريب هؤلاء المقاتلين ليس تدريب عاديا، انما هو تدريب على غرار ما يقوم به حزب الله في جنوب لبنان.[1]

وقد يعتبر خصوم المخلوع صالح، ان ما أدلى به عبارة عن اتهامات لا أساس لها من الصحة، لكن الحقيقة هذه المرة جاءت من المصدر الداعم لهم في طهران، حيث قال شيرازي ممثل المرشد في فيلق القدس التابع للحرس الثوري ان "جماعة الحوثي في اليمن هي نسخة مشابهة لحزب الله في لبنان، وتدخل هذه المجموعة الساحة لمواجهة اعداء الإسلام"، على حد تعبيره واعتبر البرلماني علي رضا زكاني المقرب من المرشد ان ثورة الحوثيين في اليمن هي امتداد لثورة الخميني، وبعد وصول الحوثيين الى السلطة رحبت ايران رسميا بالإعلان الدستوري، واعتبرته مكملا للمبادرة الخليجية، وأكدت ذات المصادر ان الجمهورية الإسلامية تدعم بشكل مباشر الحوثيين في اليمن،[2] وانه تم ابرام اتفاق مع خطوط (mahan Air)، بموجبه أقام الحرس الثوري جسرا جويا بين صنعاء وطهران لإيصال السلاح تحت ذريعة المساعدات الإنسانية، وهذا منذ سقوط عاصمة اليمن بيد انصار الله، هذا وقد اعترفت إيران رسميا على لسان نائب قائد فيلق القدس للحرس الثوري إسماعيل قائاني في 2015/03/24 ،بدعم الحوثيين عسكريا وتدريبيا ولوجستيا وبتوجيهه رسالة لزعيم الحركة في 29 من نفس الشهر، حثه فيها بالاستمرار في المقاومة، كما نشرت العربية نت كلمة ألقاها رجل الدين المتشدد مهدي طائب رئيس مقر عماريون الاستراتيجي للحروب الناعمة بالحرس الثوري، حيث قال " ان تزويد إيران للحوثيين بالصواريخ تم على مراحل بواسطة الحرس الثوري، ودعم و إسناد البحرية التابعة للجيش الإيراني"، واتهم الرئيس حسن الروحاني بوقف إرسال شحنات الاسلحة مؤقتا، خوفا من تعليق الأمريكيين للمفاوضات بشأن الملف النووي، واكد ان المفاوضات حالة ثلاث مرات دون وصول صواريخ ارض ارض الى المقاومة بصعده، وأضاف ان المرشد علي خامنئي هو من ارسل القوات البحرية الى باب المندب لدعم إمدادات السلاح للحوثيين دون معرفة احد حسب قوله[3]، كما أكدت مصادر يمنية أن إيران قامت بتسيير 14 رحلة جوية يوميا من عاصمتها الى صنعاء، وذلك في اواخر سبتمبر2014 واختراق طائراتها للمجال الجوي اليمني، ومحاولة إدخال السفن الى المياه الإقليمية اليمنية ، وتهريب الأسلحة عن طريق سفينتي جيهان 1 وجيهان 2 الإيرانيتين كما صرح القائد العام للحرس الثوري اللواء محمد علي جعفري، بوجود 200الف مقاتل من الحرس الثوري في سوريا والعراق و اليمن.[4]

2. التدخل السعودي في اليمن (عاصفة الحزم)

[1] راشد احمد الجنيطي، مرجع سابق، ص89.
[2] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق ص 139.
[3] صالح حميد، مرجع سابق، د ر ص .
[4] اشرف محمد كشك، دول الخليج و إيران قضايا الصراع و استراتيجيات المواجهة ، مرجع سابق ، ص16

1.2. انطلاق العملية العسكرية :

عقدت السعودية اجتماعا لمجلس التعاون الخليجي، على مستوى وزراء الخارجية بمدينة جدة، عقب استيلاء الحوثيين على العاصمة، حيث حمل البيان تحذيرا من تدهور الوضع السياسي، وانهيار أجهزة الدولة في اليمن، وهدد المجتمعون بأن دولهم لن تقف مكتوفة الأيدي جراء ما يحدث هناك، مؤكدين بان امن اليمن هو جزء من امن الخليج علما بأن السعودية رحبت في البداية باتفاق السلم والشراكة ،ثم تراجعت عن ذلك.

وفي يوم 24 مارس 2015 تقدم الرئيس هادي بطلب إلى دول المجلس، بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من اجل حماية اليمن من الحوثيين وتنظيم القاعدة ومن داعش، **و** ذلك باستخدام القوة، وقد استند في طلبه هذا، على مبدأ الدفاع عن السيادة المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وبنود اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بالجامعة العربية، وباعتبار أن ما يحدث في اليمن هو تهديد للمنطقة كلها، وفي 26 مارس اي يومين بعد ذلك جاءت الاستجابة سريعة من عاهل المملكة سلمان بن عبد العزيز، بتوجيه غارات جوية على قوات الحوثيين، وبذلك بدأت عاصفة الحزم، التي شارك فيها تحالف ضم عشرة دول ممثلة في مجلس التعاون الخليجي ما عدا عمان، إضافة الى مصر والمغرب والأردن والسودان وباكستان، هذه الأخيرة التي انسحبت بسبب رفض البرلمان لذلك نظرا لعلاقات إسلام أباد المتينة بطهران. [1]

2 .2. دوافع العملية العسكرية :

تبريرا للتدخل العسكري صرح الملك سلمان، ان السعودية تفتح أبوابها للأطراف اليمنية، الراغبة في الحفاظ على امن اليمن واستقراره، للاجتماع تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، في إطار دعم الشرعية اليمنية بما يكفل عودة الدولة لبسط نفوذها على كافة أراضيها، وإعادة الأسلحة وعدم تهديد امن الدول المجاورة، وان عاصفة الحزم جاءت لإنقاذ حكومة الشرعية من الفئة التي زرعت الفتنة في المنطقة والمنفذة لتوجيهات دول إقليمية، تسعى الى التدخل في الشؤون الداخلية للسعودية والدول العربية، لذلك يمكن اعتبار أن ما دفع السعودية للتحرك العسكري ليس فقط سقوط صنعاء في يد الحوثيينن فقد مر على ذلك شهور عدة من (سبتمبر 2014 الى مارس 2015)، بل سيطرتهم على ميناء (الحديدة) ذو الأهمية الإستراتيجية للتحكم في مضيق باب المندب، إضافة الى الجسر الجوي المقام بين طهران وصنعاء، والمناورات العسكرية الحوثية بالقرب من الحدود السعودية، إلى جانب تصريحات المسئولين الايرانيين بأن صنعاء العاصمة الرابعة التي تسقط بأيديهم،

[1] اسماء طارق فتحي سعد، مرجع سابق، د ر ص.

وأخيرا تهديد (أنصار الله) للسعودية، برغبتهم في استرجاع عسير، جيزان ونجران وبأن الحرب ستصل إلى الرياض.[1]

3.2. أهداف العملية العسكرية

- إعادة الشرعية إلى اليمن ممثلة في الرئيس عبد ربه هادي، ومن ثمة إبطال الإعلان الدستوري الحوثي، والذي أدى إلى سيطرت الجماعة على مفاصل الدولة، فالحسم العسكري من شأنه شل قواتها وقدراتها، وإبعاد ميليشياتها عن الحدود السعودية.[2] -
استعادة السعودية لدورها الإقليمي في المنطقة، فثقلها السياسي، العسكري والديني يؤهلها للعب الدور المنوط بها في العالم العربي و الإسلامي، لذلك حشدت لوحدها 100 طائرة مقاتلة و150 ألف مقاتل، فضلا عن عتاد وقوات حلفائها.[3] - الدفاع عن امن واستقرار الخليج، حيث شكلت الأزمة اليمنية عبء كبير على دوله وكانت لها تداعيات خطيرة عليها، في ظل تحولات دولية وإقليمية، أبرزها فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ 2003 ،تطور الملف النووي الإيراني بالاتفاق مع العواصم الغربية وعلى رأسها واشنطن.

- تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية ضمن مايعرف بالقرصنة البحرية على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب نتيجة الفراغ الأمني في اليمن، حيث بات التخوف يسيطر على الخليج من فقدان السيطرة على الملاحة، خاصة بعد مهاجمة قراصنة لناقلة نفط كويتية في خليج عدن شهر فيفري سنة 2015، مما اعتبر تهديدا للتجارة الدولية والمصالح الإقليمية.[4]

- تحجيم دور إيران في الخليج، التى مدت نفوذها بداية بسوريا ولبنان ثم العراق وأخيرا اليمن، ثم استئجارها جزر (دهلك) الايريتيرية، بهدف تطويق السعودية شمالا من خلال العراق وجنوبا من خلال اليمن وعبر البحر الاحمر بواسطة ايريتيريا، بالإضافة الى أحكام سيطرتها على المضايق، وقد لخصت صحيفة (الايكونوميست) البريطانية عاصفة الحزم في هدفين، الأول ظاهري وهو سحق متمردي الحوثي، والثاني خفي هو مواجهة إيران،

---

[1] العربية نت، **الملك سلمان يطلق عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين**، 26-03-2015، د ر ص، متوفر علي الرابط http:// cutt.us/Ffc9B اطلع عليه بتاريخ 2018/03/19 على الساعة 14.

[2] خطار أبو ذياب، الحزم **في اليمن والمشهد الإقليمي الجديد**، 28-03-2015، صحيفة العرب ، د ر ص، متوفر على الموقع http://cutt.us/i6Wkl اطلع عليه بتاريخ 17 جانفي 2018 .

[3] عمار علي حسن، **عاصفة الحزم ونمط التحالفات واحتمالات التكرير ومسارات المستقبل**، 30-12-2015، مجلة السياسة الدولية، د ر ص ،http://cutt.us/Drv5B، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10-04-2018 ،على الساعة 13.

[4] عمرو صبحى،مرجع سابق، د رص.

حيث أن الرياض كانت حريصة على إبلاغ طهران ، من خلال العملية العسكرية في اليمن ان (مبدأ فهد)* ما زال قائما.[1]

4.2. العملية العسكرية من منظور القانون الدولي :

مع انطلاق عاصفة الحزم تم إثارة العديد من التساؤلات حول مشروعية العملية وسندها القانوني ومبررات ذلك، أي بمعنى أخر ما هو موقف القانون الدولي من هذا التدخل ؟ فالسعودية تبرر ذلك بأنها هبت لنصرة بلد جار وشقيق، تعرض لعدوان من جماعة متمردة مدعومة من قوى خارجية و بالتحديد إيران، وان هذا يدخل في إطار مد يد العون والمساعدة وبناءا على طلب محدد من السلطة الحاكمة ممثلة في الرئيس هادي وان ذلك حق مشروع بموجب القوانين الدولية فالمادة 51 تنص على انه " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا ما اعتدت قوة مسلحة على احد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. " ، وبالإضافة إلى هذه المادة استندت السعودية إلى البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في 22 مارس 2015، والذي أكد فيه الأمين العام بان كي مون على شرعية الرئيس هادي ، وعلى عدم المساس بوحدة وسيادة اليمن واستقلاله، وضرورة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في اليمن، مع التأكيد من جديد على أن التفاوض يبقى الخيار الوحيد لحل هذه الأزمة[2] كما تم تدعيم هذا البيان بالقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 2015/2201 والذي يؤكد أن ما قام به الحوثيون هو تهديد للأمن والسلام الدوليين، وان الانقلاب على الشرعية تصعيد خطير، وانه يهدد امن واستقرار وسيادة و وحدة البلاد.

واعتبارا لكل هذا فإن السعودية ترى انه من حق الحكومة الشرعية في اليمن طلب التدخل العسكري من دول أخرى، وان تدخلها يصنف على انه تدخل إنساني، جاء للرد على الجرائم البشعة المرتكبة في حق اليمنيين، والتي ترقى إلى جرائم حرب، ثم إن ما قامت به جاء بناءا على اتفاقات عامة وخاصة بينها وبين اليمن، وأنهما عضوين في جامعة الدول العربية، وان طلب الرئيس هادي جاء تفعيلا لاتفاقية الدفاع المشترك وأخيرا إن تدخلها تم بفعل التهديد الحوثي الإيراني للسعودية باحتلال مكة والمدينة، فكان رد الفعل عملية استباقي دفاعا عن النفس، وحماية لأمنها القومي وحفاظا على سيادتها.[3]

---

*مبدأ فهد، خط وهمي رسمته السعودية في منتصف الخليج العربي من الشمال إلى الجنوب خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث أسقطت يوم 5جوان 1984 طائرتان عسكريتان لإيران عند تجاوزهما الخط .

[1] عبده عايش، **مجلس الأمن ساند عاصفة الحزم**، الجزيرة نت ،15-04-2015، د ر ص.

[2] حسام عربي عبد العظيم مبروك، **ما مدى مشروعية مجلس التدخل السعودي في اليمن وفقا لقواعد القانون الدولي**،المركز الديمقراطي العربي، 17-7-2017، د رص متوفر على الرابط http://cutt.us/KAByi.

[3] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص 144.

لكن لهذه المبررات والحجج ما يناقضها، فالقانون الدولي يحث على احترام عدم التدخل العسكري، واستعمال القوة ضد سيادة الدول، حيث ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الهيئة تنص على : " امتناع الدول جميعا، في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، او استخدامها ضد سلامة الأراضي، او الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على أي وجه أخر لا يخدم مقاصد الأمم المتحدة "، الا ان هذا المنع ليس مطلق، بل يستثنى من ذلك التدابير العسكرية، التي يتخذها مجلس الأمن تحت مظلة الفصل السابع وهذا ما لم يتم في عاصفة الحزم.[1]

لقد أعطت المادة 51 الحق في الدفاع عن النفس للدول، لكنها لا تتضمن الإجراءات الوقائية التي تبيح التدخل العسكري استباقا، ثم ان المادة تكون ذات صلة بما قامت به السعودية في اليمن، عندما تستخدم دولة ما القوة سواءا في ارض دولة أخرى او ردا على هجوم من الخارج، وهذا ما لا ينطبق على الحالة اليمنية، فالحكومة متورطة في صراع مع جماعة متمردة داخل البلاد ومن ثما لا يستلزم ذلك تطبيق المادة 51 .

وبخصوص تبرير السعودية ان ما قامت به، هو دفاعا عن أمنها أمام تهديد وشيك من جماعة الحوثيين، فإن محلل الشؤون اليمنية في جامعة (exeter) البريطانية السيد فيرد ناندو كارفخال قال إن المسئولون في الرياض حاولوا تقديم الحرب بهذه الطريقة، وإنهم اطروا الصراع على انه تهديد لأمنهم القومي، ويؤكد مع محللين آخرين انه لحد اللحظة لا يمثل تهديد بما يبيح التدخل العسكري، ويجزم خبراء في القانون الدولي أن الرئيس هادي وقع في خطأ جسيم، حينما طالب في رسالته التي بعث بها الى مجلس الأمن بالتدخل وفق الفصل السابع، معتمدا على المادة 51 لان هذه الأخيرة تحكم الصراعات الدولية وليست النزاعات المحلية.[2]

وبالاعتماد على هذه المقاربة المعيارية القانونية، بحثا عن شرعية عاصفة الحزم من عدمها يبقى الجدل القانوني قائم بخصوص الحالة اليمنية، لكن سياسيا شكل التدخل العسكري في اليمن فصلا جديدا من الصراع في الخليج العربي، الذى لا تخفى على احد أهميته كمنطقة تجاذب دولي واحتضانه للصراعات الإقليمية، بالإضافة لمختلف أنشطة الجماعات الإرهابية، لذلك فعاصفة الحزم جاءت ضمن سياق جيو سياسي معقد انتقل فيه الصراع السعودي الإيراني من حرب باردة إلى حرب ساخنة.[3]

---

[1] محمد عصام لعروسي، **القراءة القانونية والجيو سياسية للتدخل العسكري في اليمن**، قسم الدراسات الخليجية، المركز الديمقراطي العربي، 2015 ، د ر ص ،http://cutt.us/DezMg.

[2] ايرين نيوز، مرجع سابق، د ر ص.

[3] محمد ناصر القدمي، مرجع سابق، ص 57.

هذا السياق الجيوسياسي المعقد هو الذي دفع خصوم السعودية إلى القول بأن التحالف فشل فشلا ذريعا في تحقيق أهدافه، بدليل ان عاصفة الحزم توقفت بعد 15 يوم لما تم صرف النظر عن التدخل البري، بعملية جديدة سميت (إعادة الأمل)، والتي يرى مؤيدوها أنها جاءت استكمالا للعملية الأولى، التي استنزفت قوة الحوثيين، وتنفيذا لطلب الرئيس هادي باستبدالها مراعاة للجانب الإنساني[1]، وهي تهدف إلى استئناف العملية السياسية، وحماية المدنيين، ومكافحة الإرهاب، ومنع وصول الأسلحة إلى مليشيات أنصار الله، وتكثيف المساعدات الطبية والغذائية، مع الإبقاء على الضربات الجوية.[2]

وبين مؤيد ومعارض للتدخل العسكري في اليمن، فإن المواجهة الدائرة في اليمن لم تسفر عن حل للازمة بشيء فاعل وحقيقي يمكن الركون إليه، وان كل العمل الذي يقوم به التحالف أصبح يصب في مصلحة أطراف عديدة، حيث أضحى اليمن ساحة تنافس محموم لقوى النفوذ والهيمنة، والصراع الإقليمي والدولي،وتنافس المصالح الجيو إستراتيجية والاقتصادية بين القوى الكبرى لذلك يصعب التكهن بمآلات هذا التدخل .[3]

3. انعكاسات الحرب على اليمن

1.3. سياسيا :

لقد أدت الحرب الدائرة في اليمن، إلى شرذمة البلد وتقسيمه طائفيا ومناطقيا، ضمن خطة جديدة من الأطراف الإقليمية والدولية، لإعادة رسم جغرافية سياسية جديدة هناك فاستمرار التدخل العسكري أدى إلى نشوب حرب أهلية واقتتال داخلي، كانت الساحة اليمنية بعيدة عنه لمئات من السنين، بالرغم من التنوع الطائفي والقبلي، حيث كان السلم الأهلي السمة البارزة في حياة اليمنيين، سواء في عهد النظام الملكي الزيدي او بعد قيام الجمهورية سنة 1962، وقد أدى تمدد الحوثيين بعد اندلاع عاصفة الحزم جنوبا الى سيطرتهم على مدن عدن ولحج وشبوه وابين والضالع، ما دفع بالانفصاليين هناك الى الإصرار على فصل الجنوب عن الشمال من جهة ، ومن جهة ثانية رد التحالف بتزويد المقاتلين وأنصار هادي بالأسلحة والعتاد والتدريب لمواجهة ميليشيات الحوثي.[4]

ثم ان العملية العسكرية السعودية الخليجية، اكسب التنظيمات الارهابيين خاصة القاعدة المزيد من القوة بطريقة غير مباشرة، ومكنتهم من العودة الى المشهد اليمني الخليجي من

---

[1] ميساء شجاع الدين، **نتائج عاصفة الحزم**،12-05-2015، الشروق نيوز، د ر ص متوفر على الرابط http://cutt.us/GAGZ9 اطلع عليه بتاريخ 21-01-2018 على الساعة 11 .

[2] شادي عماد، **ما بعد عاصفة الحزم...خبراء الرصد مصر الخاسر الأول**، 22-04-2015، موقع رصد، د ر ص ، متوفر على الرابط : http://rassd.com/139316.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 22-01-2018 على الساعة 13

[3] نبيل البكيري، **مداخلة تلفزيونية حول النفوذ الإيراني في اليمن**، قناة الرافدين، www.youtube.com،متوفرعلى الرابط ،http://cutt.us/6kB1p ، اطلع عليه بتاريخ 3-4-2018، على الساعة 16.

[4] الكسندر ميتريكسي، مرجع سابق، ص3.

بوابة دعمها للعملية العسكرية، ليس دعما في الأنظمة الخليجية، بل إضعافا انتقاما من الحوثين، وبعزفها على وتر الطائفية(الصراع السني الشيعي)، استطاعت تلك التنظيمات تجنيد العديد من المقاتلين في صفوفها، فضلا عن حصولها على كميات كبيرة من الأسلحة، فخرجت بذلك من عزلتها وتحول اليمن إلى أفغانستان ثاني، خاصة بعد اقدام القاعدة على اعتماد أسلوب التفجيرات، حيث استهدفت يوم 9 أكتوبر 2014 ميدان التحرير وسط صنعاء والذي أودى بحياة 50 حوثي ثم وسعت عملياتها إلى بقية المحافظات بما فيها صعده معقل الحوثيين، وقد شكل هذا التحول الدراماتيكي في الصراع الطائفي باليمن تهديدا ليس لهذا الاخير فقط، بل للمنطقة ككل ولمصالح الدول الكبرى، حيث زادت احتمالات التهديد الإرهابي عابر القارات، من باب نشاط جماعات المصالح على اطراف الحدود المهتمة بتجارة الاسلحة والمخدرات ونقل المتطرفين والاتجار بالبشر.[1]

2.3. اجتماعيا

لقد كلفت عاصفة الحزم وما تلاها من عمليا عسكرية اليمن الاف القتلى معظمهم من المدنيين، حيث أكد تقرير هيئة الامم المتحدة ان التحالف مسؤول عن مقتل 8530 شخص، وان 60% منهم مدنيين، وجرح 48800 الف خلال العام الاول فقط اي سنة 2015 ،وانه خلال سنة 2016 تم مقتل 683 طفل ووقع 38 هجوم على المدارس والمستشفيات، والتي تصنف كجرائم حرب ضد الإنسانية، الا ان المنظمات الدولية المتخصصة ،حجمت عن قول الحقيقة نتيجة الضغوطات الممارسة عليها من السعودية

كشف السيد (ستيفان دو جاريك) المتحدث باسم الامم المتحدة، ان الكارثة الإنسانية في اليمن ارتفعت الى مصاف المجاعة، حيث الفقر بنسبة 95% بين السكان، وان هناك صعوبة في حصولهم على الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وصحة وغذاء وتعليم، و ان 15.7 مليون نسمة يفتقرون للمياه الصالحة للشرب، مما أدى الى وفاة 14 الف طفل دون سن الخامسة، وان 90%من السكان لا يحصلون على الكهرباء العامة، وان قطاع الصحة يعاني من تدهور كبير (300 مرفق صحي تم تدميره و65% من المنشآت متوقفة و14%تعمل بكفاءة 50%فقط)، ما أدى الى إصابة 1 مليون شخص بالكوليرا التي قضت على 2500 شخص الى غاية نوفمبر2017 .[2]

كما أوضح برنامج التغذية العالمية لسنة 2015، ان 7.2 مليون يمني اي 37.5 % من مجموع السكان يعانون من انعدام الامن الغذائي، وان 2.65 مليون نسمة اي 11.8% على حافة المجاعة، وان هناك تراجع كبير لدخل الأسر بسبب انهيار الإيرادات الحكومية، وتعثر دفع رواتب القطاع العام و الى جانب ذلك هناك ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية

[1] سفيان احمد محمود الشنباري، مرجع سابق، ص ص 130-131.

[2] عبد الغني اليوسفي، **اليمن حرب وحصار وانهيار اقتصاد ينذر بموت جماعي** ، المركز الديمقراطي العربي 29-12-2017 ، د ر ص. متوفر على الرابط http:cutt.us/0ATqD اطلع عليه بتاريخ 2018/03/31.

والاستهلاكية، بسبب القيود التي يفرضها التحالف على الشحنات التجارية علما ان 90%من حاجيات اليمنيين مستوردة، والى جانب تلك القيود الضرائب الباهظة التي يفرضها الحوثيين على السلع.

أما صندوق النقد الدولي فقدر ارتفاع التضخم الى 24% ،بسبب الزيادة المذهلة في البنزين، والتي وصلت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب، وان وقود الطهي زاد خمسة أضعاف، ويعتبر الصندوق أن التهاب الأسعار هو الخطر الداهم على اليمن.

وفيما يخص التقرير الاممي فقد خلص أن كل الأطراف تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، حيث صرح المقرر الخاص لهيئة الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان والعقوبات الدولية (ادريس الجزائري) في 12 افريل 2017 ،بخصوص الحصار انه "احد الأسباب الرئيسية للكارثة الإنسانية "، واعتبره انتهاك خطير لأبسط معايير قانون حقوق الإنسان وقانون النزاعات المسلحة[1]، وفي هذا الإطارايضا ذكر الدبلوماسي اليمني السابق (عباس المساوى)، ان الأمل كان كبير فيما ستنجزه عاصفة الحزم في اليمن، من خلال تحويلة الى بلد رفاهية ينتهي منه الفقر والبؤس، لكن الواقع ان هذه الحرب قتلت 3000 طفل و 2000 امرأة وان التحالف" أباد 25 مليون يمني بالحصار والحرب والمجاعة والأوبئة "، وأضاف ان السعودية صرفت 500 مليار دولار لزرع الخراب والدمار هناك، وان قتل الأبرياء يتم على أساس طائفي وبأسلحة محرمة دوليا (قنابل عنقودية، نابالم، فسفور ابيض).[2]

3.3.اقتصاديا

لقد شهد الاقتصاد اليمني خلال هذه الحرب انهيارا كبير في جميع القطاعات جراء الصعوبات التي يعاني منها، خاصة فرار رؤوس الأموال الأجنبية وحتي المحلية، و توقف المشاريع الاستثمارية وارتفاع معدل التهرب الضريبي، وتجميد بعض الدول المانحة لمساعدتها، اما رفضا لاستلاء الحوثيين على السلطة، او بسب الاوضاع الأمنية وحالة عدم الاستقرار السياسي، ما دفع صندوق النقد الدولي سنة 2016 الى اعتبار الاقتصاد اليمني من اسوء اقتصاديات الدول النامية، حيث احتل المرتبة الاولى في ذلك علما ان الناتج القومي تراجع بنسبة 28% عما كان عليه قبل بدأ الحرب،[3]و ارتفاع حجم المديونية، وزيادة اعباء الدين المحلي، والتي تشكل المصدر الأساسي للدخل القومي في اليمن،[4] مما نتج عن ذلك أزمة سيولة خانقة، اوقفت مشاريع البنية التحتية ، وبالإضافة الى صعوبة نقل السلع والبضائع عبر الحدود البحرية او الخطوط الجوية وانعدامها برا ناهيك عن العشوائية في

[1] المركز الديمقراطي العربي، **العملية الإنسانية الشاملة في اليمن،** 07-02-2018، قسم قضايا الساعة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، د ر ص .

[2] عباس المساوى، أنور مالك، **ماذا تركت عاصفة الحزم في اليمن** الاتجاه المعاكس ، 25-07-2017، قناة الجزيرة، متوفر على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=HAR9B2iZR-4 على الساعة 12.

[3] احمد عردوم، مرجع سابق، ص 180.

[4] احمد سعيد نوفلن مرجع سابق، ص 9.

الاستيراد وارتفاع الرسوم الجمركية ما أدى إلى خسائر بلغت 23.6 مليار دولار الى غاية 2016.[1]

[1] عبد الغني اليوسفين مرجع سابق، د ر ص.

خاتمة

خاتمة

عاش اليمن في السنوات الأخيرة، حالة من التغول الإقليمي والدولي وصل حد إعلان الحرب عليه فضلا عن إشكال التدخل المختلفة، والتي مورست عليه منذ بداية القرن الماضي، من طرف السعودية وإيران وقوى دولية أخرى، ما أدى إلى تردي أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية و في هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج حول موضوع الصراع السعودي الإيراني اليمن نموذجا والتي نوجزها فيما يلي:

- العلاقات السعودية الإيرانية في معظمها علاقات متوترة ومتأزمة، تحكمت فيها الظروف الداخلية لكل دولة، بالإضافة إلى الوضع الإقليمي والدولي.
- علاقات السعودية وإيران باليمن، علاقة الدولتين القويتين بالدولة الضعيفة، ومن ثمة تحول إلى تجاذب واستقطاب بينهما.
- تصادم المشاريع القومية والأطماع التوسعية بين السعودية وإيران، من أدى إلى نشوء الصراع بينهما.
- شكل الموقع الحيوي والاستراتيجي لليمن نقمة أكثر منه نعمة، ذلك انه أدى إلى تكالب القوى الإقليمية والدولية عليه.
- فشل الدولة في إدارة البلاد سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا، افقد المجتمع اليمني تماسكه وولاءه للوطن لصالح أطراف خارجية ، وحوله إلى بيئة خصبه للتطرف.
- اليمن ضحية تشابك المصالح الإقليمية والدولية على أراضيه، والتي فقد السيادة عليها من خلال التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية.
- الثورة اليمنية مشروع ديمقراطي، تم وأده بأيادي داخلية وأخرى أجنبية، تواطأت لإدخال اليمن مستنقع الدم والدمار .
- الصراع السعودي الإيراني احتمال الربح والخسارة فيه وارد للطرفين، لكن الأكيد أن الخاسر الأكبر فيه هو الشعب اليمني (اليمن غير السعيد).

ملاحق

الملحق 1

خريطة توضح أطراف الصراع في الخليج

المصدر: مجلة العلوم السياسية والقانون

الملحق 2

خريطة توضح المزايا الجغرافية لليمن

المصدر: يمن برس

ملحق : 3

خريطة توضح الأهمية الجيو إستراتيجية لليمن

المصدر: الميادين نيوز

ملحق : 4

جدول يوضح فارق القوة بين ايران والسعودية

	إيران	السعودية
القوة البشرية		
المجموع الكلي للعاملين	540 ،000	124 ،500
القوات النظامية	350 ،000	124 ،500
الحرس الوطني وآخرون	120 ،000	75 ،000
قوات الاحتياط	350 ،000	20 ،000
القوات شبه عسكرية	40 ،000	+ 15 ،500
العدد الكلي لدبابات القتال	1 ،613	1 ،055
عدد الدبابات الرئيسية العاملة	1 ،300	710
الدبابات العاملة ALFV/Recce, Lt	724	1, 270+
مدفعية ذاتية الدفع	310	170
المدفعية المقطورة	2 ،020	238
صواريخ المورتر	5 ،000	400
منصات إطلاق صواريخ SSM	51	10
منصات إطلاق صواريخ SSM الخفيفة	؟	1 ،000-
مدافع AA	1, 700	0
عدد أفراد القوات الجوية	52 ،000	18 ،000
عدد أفراد قوات الدفاع الجوي	15 ،000	16 ،000
العدد الكلي للطائرات المقاتلة	306	291

المصدر : حمد بن محمد آل رشيد

الملحق 5

خريطة توضح : التقسيم الفيدرالي الجديد في اليمن

المصدر : موقع صوت اليمن .

الملحق 6

خريطة توضح مناطق نفوذ جماعة الحوثي في اليمن

المصدر : cnn عربي

الملحق :7

خريطة توضح توزع السيطرة في اليمن

المصدر : مركز نورس للدراسات .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

الكتـــب :

1. محمد سالم احمد الكواز ، **العلاقات السعودية الإيرانية** 1979-2011 ،دراسة تاريخية سياسية، ط1، 2014 ،دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
2. عادل احمد ، **الزهر والحجر** التمرد الشيعي في اليمن وموقع الاقليات الشيعية في السيناريو الجديد، ط1، مركز قشوان الحميري للدراسات والنشر صنعاء.
3. احمد أمين الشجاع ، **بعد الثورة الإيرانية (إيران والحوثيون)**، مراجع ومواجع، ط1،مجلة البيان، فهرسه مكتبة الملك فهد اثناء النشر، 1434.
4. فواز جرجس ، **الشرق الاوسط الجديد**، الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، افريل 2016 .
5. علي الصراف ، اليمن الجنوبي، الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة ، ط1، ابريل 1992 ، رياض الريس للكتب والنشر لندن.
6. فضل طلال العامري ، **الطريق الى الحرب**، (سيناريوهات الحرب بين أمريكا-إسرائيل-إيران)، ط1 ،2011،هلا للنشر والتوزيع، الجيزة.
7. عبد الحكيم عامر الطحاوي ، **العلاقات السعودية الإيرانية** وأثرها في دول الخليج العربي 1951-1981، ط1 ،2004 ،مكتبة العبيكان ، الرياض.
8. إبراهيم عبد الكريم وآخرون، **تقدير مواقف الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2012.
9. طلال عتريسي ، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 ،بيروت، فيفري2014.
10. محمد عمر الحسيني ، **اليمن الجنوبي** سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ 1937 وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، مج خليل احمد خليل، ط1، مارس1968، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
11. اليكسي فاسيلييف ، **تاريخ العربية السعودية**، ط1،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1995،ممدوح بريك محمد الجازي، **النفوذ الإيراني في المنطقة العربية** على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003-2011 ، ط1 ،الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2014 .
12. عادل مجاهد الشرجي ، محمد احمد المخلافي، **القصر والديوان** ، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، المرصد اليمني للحقوق الانسان ، صنعاء 2009.

13. مجموعة من المؤلفين، السوفيات، تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982 ، ترجمة محمد علي البحر، مكعبة مديولي القاهرة ، 1990.
14. مجموعة مؤلفين، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 ، بيروت، فيفري2014 .

الدوريـــات :

1. راجح بادي ، **المسار السياسي في اليمن** من المبادرة الخليجية إلى عاصفة الحزم نوفمبر2011/مارس2015،مجلة سياسات عربية،العدد 14،ماي2015 .
2. هشام بشير ، **أبعاد متشابكة**، تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، مركز روابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الرابط التالي http://cutt.us/soSDW ،اطلع عليه بتاريخ 09-01-2018 .
3. يوسف بوفيجليين ، ،عبده جميل المخلافي، **إنصاف الجنوب والاستجابة لنبض الشارع ...مفتاح نجاح حوار الفرقاء في اليمن**، مجلة قنطرة، 2013 ،متوفر علي الرابط،http://cutt.us/2NSy7 اطلع عليه في 05-02-2018 على الساعة 10 .
4. هاني الجبيلي وآخرون، الأمة **واقع الإصلاح وأمل التغيير**، مجلة البيان، الرياض، الاصدار9، 2012 .
5. علي حسن باكير ، **الثورات المجهضة** ، سوريا و اليمن نموذجا، مجلة شؤون عربية ، العدد 173، متوفر علي الرابط http://cutt.us/OnHhl اطلع عليه بتاريخ 2018/3/3 .
6. ميثاق خير الله جلود ، **موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية** منذ عام 2011، مصر وليبيا نموذجان، مجلة دراسات إقليمية، العدد28 .
7. خير الله خير الله ، **لب المشكلة في اليمن**، 29-05-2015، مجلة العرب،متوفر على الرابط http://cutt.us/5yKiv، اطلع عليه بتاريخ 2018/3/3 ،على الساعة 1.
8. دي ستيفن ، **التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن**، برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي، العدد 108 2010 .
9. معتز سلامه ، **أنماط التهديد الإيراني للأمن القومي العربي 1976-2016** ، مجلة دراسات إيرانية ، السنة أولى العدد الثاني، مارس2017، متوفر على الموقع http://cutt.us/tmkqM اطلع عليه بتاريخ 2018/3/1 .
10. احمد سلمان محمد ، **المواقف الاقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011** ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51.

11. أمل عالم ، **الصراع السعودي الإيراني على اليمن** وجهة نظر يمنية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الموقع http://cutt.us/2lQV2 اطلع عليه بتاريخ 7-1-2018 على الساعة 14 .
12. علاء عبد الرزاق ، **قراءة في المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن،** الأبعاد والدلالات، مجلة آراء حول الخليج،متوفر على الرابط http://cutt.us/l5fSH اطلع عليه بتاريخ 17-02-2018 ،على الساعة 11.
13. عصام عبد الشافي ، **الثورات العربية** الأسباب والمسارات والمآلات، مجلة البيان ، الاصدار 9 ، 2012 .
14. مصطفى عبد العزيز مرسي ، **عاصفة الحزم ضرورتها أهدافها آفاقها وتداعياتها،** 01 -04-2015، مجلة شؤون عربية، العدد 173، متوفر علي الرابط http://cutt.us/7xOZd اطلع عليه بتاريخ 2018/1/5 .
15. الخضري عبد الناصر ، **الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فيفري 2011** ، مؤسسة قرطبة، جينيف، 15 مارس 2015 .
16. احمد عردوم ، **الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن** ،مجلة العلوم السياسية والقانونية العدد الثاني مارس 2017،متوفر على الموقع http://cutt.us/m6Qkz اطلع عليه بتاريخ 12/4/ 2017.
17. شفيق علام مصطفى ، **القبلية والثورات العربية**... نموذجا اليمن وليبيا، مجلة البيان، الإصدار 9 ، 2012 .
18. عمار علي حسن ، **عاصفة الحزم ونمط التحالفات واحتمالات التكرير ومسارات**
19. سلمان العماري ، **دماج..الحصار و النار،** مجلة البيان، 03-06-2014، ،متوفر على الرابط http://cutt.us/pMhbf اطلع عليه بتاريخ 2018/2/15،على الساعة 6 .
20. نادية فاضل عباس فضلي ، **الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج،** مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 17 ، 2013 .
21. احمد محمد أبو زيد ، **معضلة الأمن اليمني الخليجي،** دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، مجلة المستقبل العربي، العدد 404 ، 2013 .
22. اشرف محمد كشك ، **دول الخليج وإيران،** قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة أولى، العدد الأول، ديسمبر 2016، متوفر على الموقع http://cutt.us/SqqM اطلع عليه بتاريخ 2018/3/2 على الساعة 6.30.
23. احمد محمود عبد الله ناصر الحسيني ، **قرارات مجلس الامن ودورها في حل الأزمة اليمنية،** مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 2 ، مارس 2017 ، برلين .

24. **المستقبل**، 30-12-2015، مجلة السياسة الدولية،http://cutt.us/Drv5B، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10-04-2018 ،على الساعة 13.
25. بشرى المقطري ، جذور المشكلة اليمنية، 10-12-2016، مجلة عرب 48 متوفر على الرابط .

الأطروحات الجامعية :

1. راشد احمد الحنيطي ، **مبدأ تصدير الثورة الإيرانية**، وأثره على استقرار دول الخليج العربية(الحوثيون في اليمن. نموج)، 1994-2013 رسالة ماجستير في العلوم السياسية2013، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط .
2. سفيان احمد محمود الشمباري ، **السياسة السعودية تجاه اليمن** في ضوء تحولات الحراك الشعبي 2011-2015 ، رسالة ماجستير في دراسات الشوق الأوسط، كلية الآداب والعوم الإنسانية، جامعة الأزهر .
3. عبد الملك حسن علي الخولاني ، **البعد الامني في السياسة الخارجية اليمنية** نموذج المملكة العربية السعودية، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2010 .
4. مروة سليمان عبد الحفيظ ، رضوان فايد، **العلاقات السعودية اليمنية في الفترة ما بين 1932 - 1953** ، رسالة ماجستير في الآداب، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، 2004 .
5. حمد بن محمد آل رشيد ، **السياسة الخارجية السعودية** والأمن في منطقة الخليج، **مذكرة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2011-2012، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3.
6. صالح ناصر جعشان ، **المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن1990-2010** ، دراسة سياسية، **مذكرة ماجستير**، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية ، الدنمارك2012 .

الجرائد و الصحف :

1. عقيل الحلاني ، **تحذير من فشل الحوار الوطني بسبب قانون المصالحة**، صحيفة الاتحاد، 13-01-2013، متوفر على الرابط،http://cutt.us/P8flr اطلع بتاريخ 22-01-2018 .
2. فالح الحمراني ، أهداف الحرب الإيرانية غير المعلنة في اليمن، 21-11-2009، صحيفة الوطن الكويتية، متوفر على الرابط : http://cutt.us/31yj ، اطلع عليه بتاريخ 05-10-2017 على الساعة 17 .

3. خطار أبو ذياب ، الحزم **في اليمن والمشهد الإقليمي الجديد،** 28-03-2015، صحيفة العرب ، متوفر على الموقع http://cutt.us/i6Wkl اطلع عليه بتاريخ 17 جانفي 2018 .
4. عبد الوهاب العمراني ، **إشكالية الشرعية في بلدان الربيع العربي...اليمن نموذجا،** 31-08-2014، صحيفة رأي اليوم ،متوفر على الرابط http://cutt.us/UTqc4 اطلع عليه بتاريخ 2018/2/10 .
5. صالح بن محمد الخثلان ، **الموقف السعودي من الثورات الشعبية،** 13-06-2011 ، يومية ايلاف الالكترونية، لندن .
6. وضاح اليمن عبد القادر ، **حقيقة التدخل العسكري في اليمن وهم التدخل الإيراني،** 2 أفريل 2012، صحيفة عدن الغد . متوفر على الرابط http://cutt.us/P9JUU ،اطلع عليه بتاريخ 2017/12/14 .

التقـــاريـــر :

1. BBCعربي ، **صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل ازمة اليمن،** 23-11-2011، متوفر على الموقع http://cutt.us/qGtXg اطلع عليه بتاريخ 5-3-2018، على الساعه 3 .
2. BBCعربي، **استقالة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي** ، متوفر على الرابط http://cutt.us/JQBFO اطلع عليه بتاريخ 2018/2/21 على الساعة 18 .
3. تقرير الجزيرة، **مؤتمر الحوار الوطني،** 16-06-2013، د ر ص، متوفر علي الموقع http://cutt.us/m6Qkz اطلع عليه بتاريخ 2017/12/4 على الساعة 6.
4. تقرير الدوحة، **اليمن بعد العاصفة،** المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2015 .
5. تقرير ايرين نيوز، **حرب السعودية على اليمن،** 03-04-2015، د ر ص، متوفر علي الرابط http://cutt.us/gKTBv،اطلع عليه بتاريخ2018/1/3 .
6. تقرير **تداعيات الأزمة اليمنية على مجلس التعاون الخليجي منذ 2011** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية .
7. احمد سعيد نوفل ، **الأزمة اليمنية إلى أين** ، مركز الشرق الأوسط، العدد 7 ، فيفري 2015 .
8. غسان شبانه ، **عملية عاصفة الحزم الأهداف و المخاطر،** 22-04-2015، مركز الجزيرة للدراسات ،متوفر على الرابط http://cutt.us/jr8L9 اطلع عليه بتاريخ 2017/12/5 على الساعة 19 .

9. موسى علايه و آخرون، **لماذا فشل الحوار الوطني اليمني 2013 في منع الصراع،** جامعة راديوت هولندا، متوفر على الرابط التالي : http://cutt.us/BnwQv اطلع عليه بتاريخ 01-01-2018، الساعة 6 .
10. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،الدولة العميقة في اليمن النشأة والتوسع، وحدة الابحاث والدراسات،20-08-2015 .
11. عبد الغني اليوسفي ، **اليمن حرب وحصار وانهيار اقتصاد ينذر بموت جماعي** ، المركز الديمقراطي العربي 29-12-2017 ، متوفر على الرابط التالي http:cutt.us/0ATqD اطلع عليه بتاريخ 2018/03/31 .

المواقع الالكترونية :

1. خالد احمد الرماح ، الحوار **السياسي في اليمن والسبيل الى التوافق**،مركز الجزيرة للدراسات، 26-3-2014، متوفر علي الرابط http://cutt.us/JT2ya اطلع عليه بتاريخ 23-02-2018 على الساعة 9 .
2. الإعلان الدستوري، www.youtube.com ،متوفر على الرابط التالي http://cutt.us/Z95WA اطلع عليه بتاريخ 2018/2/20 .
3. ايرم نيوز، **عمران تسقط بيد الحوثيين**، 09-07-2017، متوفر على الرابط http://cutt.us/YVPiM اطلع عليه بتاريخ 2018/2/13 .
4. برسن يمن ، مقابلة مع الرئيس صالح،21-08-2016، متوفر على الرابط http://cutt.us/OUpUX اطلع عليه بتاريخ 2018/3/7 على الساعة 23 .
5. نبيل البكيري ، **مداخلة تلفزيونية حول النفوذ الإيراني في اليمن**، قناة الرافدين، www.youtube.com،متوفرعلى الرابط ،http://cutt.us/6kB1p ، اطلع عليه بتاريخ 3-4-2018، على الساعة 16 .
6. الجزيرة نت ، المبادرة الخليجية المعدلة، متوفر على الرابط : http://cutt.us/GYvtG اطلع عليه بتاريخ 30-11-2017 على الساعة 14 .
7. صالح حميد ، **تفاصيل دعم ايران لميليشيات الحوثي**، 17-12-2017 ،العربية نت . متوفر علي الرابطhttp://cutt.us/SNreb اطلع عليه بتاريخ 2018/1/4 على الساعة 16 .
8. زينب خالد عبد المنعم السيد ، **الملف النووي الإيراني** المستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط 2003-2016 ،قسم الدراسات الإيرانية ،المركز الديمقراطي العربي.

9. ميساء شجاع الدين ، **نتائج عاصفة الحزم**،12-05-2015، الشروق نيوز متوفر على الرابط http://cutt.us/GAGZ9 اطلع عليه بتاريخ 21-01-2018 .
10. عمرو صبحي ،**تداعيات الازمة اليمنية** على دول المجلس التعاون الخليجي منذ 2011،المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط التالي http://cutt.us/illgk،اطلع عليه بتاريخ 12-01-2018،على الساعة 05 .
11. أسماء طارق فتحي سعد ، **الدور السعودي في الصراع اليمني** 2011 - 2016 المركز الديمقراطي العربي، 14 نوفمبر 2016،متوفر على الرابط : http://cutt.us/AzBKmاطلع عليه بتاريخ 01-12-2017،على الساعة 1 .
12. احمد عاطف ، **اليمن غير السعيد**، 01-03-2015، ملفات المستقبل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .
13. عايش، **مجلس الأمن ساند عاصفة الحزم**، الجزيرة نت ،15-04-2015 .
14. حسام عربي عبد العظيم مبروك ، **ما مدى مشروعية مجلس التدخل السعودي في اليمن وفقا لقواعد القانون الدولي**،المركز الديمقراطي العربي، 17-7-2017 متوفر على الرابط http://cutt.us/KAByi .
15. العربية نت، **الملك سلمان يطلق عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين**، 26-03-2015، متوفر علي الرابط http:// cutt.us/Ffc9B اطلع عليه بتاريخ 2018/03/19 .
16. محمد عصام لعروسي ، **القراءة القانونية والجيو سياسية للتدخل العسكري في اليمن**، قسم الدراسات الخليجية، المركز الديمقراطي العربي، 2015 ،http://cutt.us/DezMg .
17. شادي عماد ، **ما بعد عاصفة الحزم...خبراء الرصد مصر الخاسر الأول**، 22-04-2015، موقع رصد متوفر على الرابط: http://rassd.com/139316.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 22-01-2018 على الساعة 13 .
18. سلمان العماري ، **اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية**، موقع نون بوست، متوفر على الرابط http://cutt.us/11017 اطلع عليه بتاريخ 03-03-2018 .
19. وردة العواضي ، **هل فشل الحوار اليمني؟** ، مقابلة مع الباحث في قضايا الفكر عصام القيسي، موقع الحوار المتمدن، 23-01-2014 ، متوفر على الرابطhttp://cutt.us/xkec4، اطلع عليه بتاريخ 12-03-2018 .
20. محمد الغابري ، اليمن.. **المخاطر المحدقة والفرص المتاحة**، 22 مارس 2012 ، المصدر اون لاين .

21. احمد أبو الغيط ، **أهداف إيران في المنطقة**، الوفاق اون لاين، متوفر على الموقع goo.gl/HDscNt اطلع عليه بتاريخ 10-1-2018 على الساعة 17 .
22. اشرف محمد كشك ، **توتر العلاقات الإيرانية الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة**، فيفري2016، http://www.derasat.org.bh/ar .
23. مانع الهام ، **المبادرة الخليجية لن تخرج اليمن من أزمتها**، 2011 ، موقع قنطره ، متوفر علي الرابطhttp://cutt.us/A81rR اطلع عليه بتاريخ 12-12-2017 على الساعة 12 .
24. مجموعة باحثين، **الحوثية في اليمن**، الأطماع المذهبية في اليمن في ظل التحولات الدولية، مركز الجزيرة العربية،2008 .
25. دينا محسن محمود عبده ، **الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية**، (دراسة مقارنة سوريا واليمن)، المركز الديمقراطي العربي، متوفر على الرابط http://cutt.us/AMiZc اطلع عليه بتاريخ 2017/11/16 .
26. ناصر محمد علي الطويل ، **مستقبل اليمن** بعد سيطرت الحوثيين على السلطة في اليمن، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث .
27. لمياء محمود ، **الامن القومي العربي كجزء من الامن القومي الشرق اوسطي**، الأخطار وادوار الفاعلين، المركز الديمقراطي العربي،15-12-2017 ، متوفر على الرابط: http://cutt.us/DAC6M، اطلع عليه بتاريخ 2018/2/5 .
28. المركز الديمقراطي العربي، **العملية الإنسانية الشاملة في اليمن**، 07-02-2018، قسم قضايا الساعة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.
29. المركز الوطني للمعلومات، اليمن التاريخ القديم، جمهورية اليمن، متوفر على الموقع : http://www.yemen-nic.info/index.php
30. عباس المساوى ، أنور مالك، **ماذا تركت عاصفة الحزم في اليمن**،حصة الاتجاه المعاكس ، 25-07-2017، قناة الجزيرة، متوفر على الرابط التالي https://www.youtube.com/watch?v=HAR9B2iZR-4 على الساعة 12.
31. مؤتمر الحوار الوطني الشامل، **وثيقة الحوار الوطني**،صنعاء،جمهورية اليمن، 2013-2014، متوفر على الموقع : www.ndc.ye اطلع عليه بتاريخ 12-10-2017.
32. موقع العهد الإخباري، **ما مدى شرعية الرئيس المستقيل ..من الأساس**، 21-02-2015 ، متوفر علي الرابطhttp://cutt.us/kRoTR اطلع عليه بتاريخ 2018/03/8 .

33. الكسندر ميتريكسي ، **الحرب الأهلية في اليمن صراع معقد و آفاق متباينة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،ص2،متوفر على الموقع www.dohainstitute.org .

34. حمود ناصر القدمي ، **مسارات الصراعات الداخلية في اليمن ديسمبر** 2014، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية .

35. جيني هيل ،جيرد نونمان،**اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج:**سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية، متوفر على الموقع التالي www.chathamhouse.org، ماي 2011 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر و تقدير **الإهداء**	
مقدمة	**أ-د**
مدخل	**10-5**
الفصل الأول : طبيعة الصراع السعودي الإيراني في اليمن	
المبحث الأول : جذور الصراع ومساراته	**12**
1. العلاقات السعودية الإيرانية	**12**
2. العلاقات الإيرانية اليمنية	**17**
3. العلاقات السعودية اليمنية	**19**
المبحث الثاني : أبعاد الصراع وخلفياته	**23**
1. المصالح السعودية في اليمن	**23**
2. المصالح الإيرانية في اليمن	**24**
3. تشابك المصالح الإقليمية والدولية في اليمن	**26**
الفصل الثاني : ديناميكية الصراع السعودي الإيراني في اليمن	
المبحث الأول : الحراك الشعبي في اليمن	**30**
1. قيام الثورة اليمنية 2011	**30**
2. الموقف السعودي من الثورة اليمنية	**35**
3. الموقف الإيراني من الثورة اليمنية	**36**
المبحث الثاني : المبادرة الخليجية و آلية تنفيذها	**39**
1. مضمون المبادرة الخليجية 2012	**39**
2. ردود الفعل المختلفة عليها	**41**

3. تقييم المبادرة الخليجية	44
الفصل الثالث : تداعيات الصراع السعودي الإيراني على اليمن	
المبحث الأول : انسداد الأفق السياسي اليمني	**49**
1. مخرجات الحوار الوطني اليمني 2013	**49**
2. وصول الحوثيين للسلطة 2014	**54**
3. إشكالية الشرعية في اليمن	**58**
المبحث الثاني : عسكرة الصراع وانعكاساته على اليمن	**62**
1. التدخل الإيراني (دعم الحوثيين)	**62**
2. التدخل السعودي (عاصفة الحزم) 2015	**65**
3. انعكاسات الحرب على اليمن	**70**
الخاتمة	**75**
الملاحق	**83-77**
قائمة المراجع	**93**
فهرس المحتويات	
	/

تم بحمد الله